

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT



تقرير الاستقرار المالي

2022



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



حضرة صاحب السمو أمير البلاد

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح
حفظه الله ورعااه



سمو ولي العهد

الشيخ صباح خالد الحمد المبارك الصباح
حفظه الله



سمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح
حفضه الله

مجلس الإدارة





CENTRAL
BR



السيد/باسل أحمد الهارون
محافظ بنك الكويت المركزي
رئيس مجلس الإدارة



السيد/ محمد مخلف العنزي
وكيل وزارة التجارة والصناعة بالتكليف
وزارة التجارة والصناعة
عضوًا



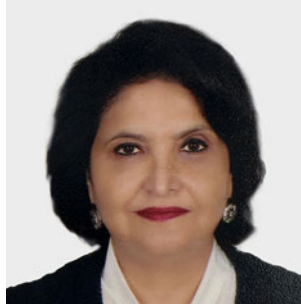
السيدة/ أسيل سليمان المنيفي
وكيل وزارة المالية
وزارة المالية
عضوًا



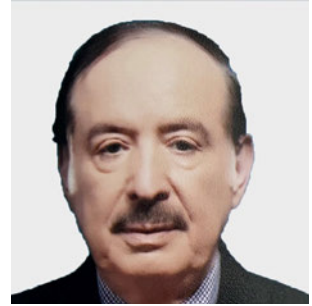
السيدة/ سحر عبدالعزيز الرميح
نائب محافظ بنك الكويت المركزي
عضوًا



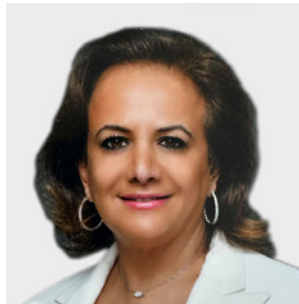
الدكتور/ ميرزا حسين حسن
عضوًا



السيدة/ هناة عبدالرزاق رزوقي
عضوًا



السيد/ عبدالوهاب راشد الهارون
عضوًا



السيدة/ فاطمة محمد البدر
عضوًا

المحتويات

الصفحة	المحتويات
16	المقدمة
19	نطاق التقرير وتجميع البيانات
20	الملخص التنفيذي
26	الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية
28	التطورات العالمية
30	التطورات المحلية
36	مرفق 1.1: التوقف عن سعر الفائدة المرجعية لليبور
38	الفصل الثاني: نظرة عامة على النظام المالي المحلي
40	القطاع المصرفي
44	شركات الاستثمار
45	شركات الصرافة
46	الفصل الثالث: مخاطر البنوك
48	مخاطر الائتمان
51	المرفق 3.1: مخاطر الائتمان في ظل ارتفاع معدلات التضخم
53	مخاطر السيولة
57	المرفق 3.2: معايير السيولة الرقابية - التعديلات على نسب السيولة وفقاً لسلم الاستحقاقات
60	مخاطر السوق
64	المخاطر التشغيلية
68	الفصل الرابع: الربحية والملاءة المالية للقطاع المصرفي
70	ربحية القطاع المصرفي
73	الملاءة المالية
76	الفصل الخامس: نظم الدفع والتسوية
81	مرفق 5.1: شركات الدفع الإلكتروني

كلمة المحافظ



السيد /باسل أحمد الهارون

محافظ بنك الكويت المركزي
رئيس مجلس الإدارة

الكويت، ويبين كيف حصد القطاع المصرفي ثمار حصافته عبر تخطي الظروف غير المسبوقة من موقع قوة ويعكس قدرته على مواجهة التحديات القادمة.

يتكون التقرير من خمسة فصول وخمسة مرفقات، حيث يبدأ الفصل الأول بتحليل التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، وعرض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مع نظرة عامة على أداء الأسواق الرئيسية. ويقدم الفصل الثاني من التقرير لمحة عامة حول النظام المالي الكويتي مع تسليط الضوء على خصائص النظام والتطورات الرئيسية للبنوك المحلية على مدار العام. ويتناول الفصل الثالث المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي، وعلى وجه التحديد، يعرض الفصل تحليلاً لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية من جوانب وزوايا متعددة. أما الفصل الرابع، فيتطرق إلى قوة البنوك المحلية عبر تقديم تقييم شامل لربحية القطاع المصرفي وملاءته المالية. ويختتم الفصل الخامس التقرير بعرض البنية التحتية للنظام المالي: نظم الدفع والتسوية. ونأمل أن تساعد التحليلات الواردة في هذا التقرير جميع المهتمين والمطلعين على تكوين رؤى واضحة وفهم أوفى للموضوعات الأساسية وتسهيل طرح المبادرات والسياسات المناسبة لمواجهة التحديات المحتملة.

وختاماً، نسأل الله عز وجل أن يكلّل جهودنا ومساعدتنا جميعاً بالتوفيق والنجاح لما فيه الخير والصلاح لوطننا الغالي، في ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ صباح خالد الحمد المبارك الصباح حفظه الله، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح حفظه الله، أنعم الله عليهم جميعاً بموفور الصحة ودوام العافية وسداد الخطى.

مثل عام 2022 نقطة انعطاف على مستوى الاقتصاد العالمي، حيث شهد نهاية فترة من السياسات التيسيرية وبداية دورة من التشديد النقدي قادت السلطات النقدية وصناع السياسات في الاقتصادات الكبرى، لمواجهة موجة من التضخم تضافرت في إنتاجها عوامل التيسير النقدي والتحديات الجيوسياسية الحادة على الصعيد العالمي خلال العامين السابقين.

وفي ظل دورة التشديد النقدي الراهنة وضعف الوضع المالي وتنامي تجزؤ الاقتصاد العالمي غابت عن هذه السنة معدلات النمو الكبيرة التي سُجلت عام 2021، ليحل محلها نمو غير متسق بين الاقتصادات حول العالم.

أما على المستوى المحلي فقد شكلت السياسات النقدية الحصيفة التي طبّقها بنك الكويت المركزي درعاً واقياً، حدّ من التداعيات العالمية على الاقتصاد الوطني، معززاً الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، وذلك من خلال التعاطي مع دورة التشديد النقدي العالمية باتباع نهج متوازن ومتدرج في رفع سعر الخصم، أسفر عن تراجع معدلات التضخم المحلي، فضلاً عن دور بنك الكويت المركزي في ترسيخ قدرة النظام المالي على مواصلة دوره دون انقطاع، وما يطبقه البنك المركزي في سبيل ذلك من نهج استباقي في استشراف التحديات المستقبلية، وإطار عمل واضح ومحدد لمراقبة التحديات الناشئة بشكل مستمر ويقظ، وإجراء التحليلات المستندة إلى المخاطر، والتفعيل الاستباقي لأدوات التدخل.

وكجزء من دور بنك الكويت المركزي في المحافظة على الاستقرار المالي وترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح العام، يسرني تقديم تقرير الاستقرار المالي لعام 2022، حيث يغطي هذا التقرير أهم تطورات النظام المالي في دولة



ور

نطاق التقرير وتجميع البيانات وعدم تحمل المسؤولية

يتناول تقرير الاستقرار المالي هذا تحليلاً لأداء العناصر الأساسية من النظام المالي المحلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. وتُعرض كافة المبالغ في هذا التقرير بالدينار الكويتي، ما لم ترد إشارة إلى غير ذلك.

عند الإشارة إلى النظام المصرفي، فهذا يعني استخدام بيانات الجهاز المصرفي المجمع للبنوك الكويتية التي تشمل البنوك التقليدية والإسلامية في الكويت وشركاتها التابعة وفروعها الخارجية بالإضافة إلى بنك متخصص. وبسبب محدودية بعض البيانات، لم نقم بتغطية 12 فرعاً لبنوك أجنبية في الكويت (تمثل حوالي 3% من الجهاز المصرفي المجمع). لذلك، يجب على القارئ الانتباه إلى أن بيانات الجهاز المصرفي المجمع تختلف عن بيانات الكويت فقط (على مستوى النشاط المحلي) المتاحة على الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي.

مصدر البيانات: يعتمد التقرير على بيانات بنك الكويت المركزي، وتومسون رويترز وبلومبيرغ، وبيانات من بورصة الكويت ووزارة العدل.



التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية:

التطورات العالمية:

تباطأ النمو الاقتصادي خلال عام 2022 بعد أن حقق زيادة حادة في العام السابق، وعليه أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو العالمي بلغ 3.5% مقابل 6.3% لعام 2021، نتيجة تشديد السياسة النقدية وضعف الوضع المالي وتفاقم التجزؤ في الاقتصاد العالمي. كما شهد سوق الأسهم تصحيحاً خلال العام متمثلاً بتراجع المؤشرات في ظل تصاعد معدلات الفائدة وتراجع ثقة المستثمرين في ظل التوقعات بحدوث انكماش اقتصادي. أما فيما يخص أسواق النفط، فقد اتسمت بالتقلبات المستمرة خلال العام، حيث ارتفعت أسعار النفط بشكل ملحوظ في بداية العام إلا أنها عادت لمستوياتها الطبيعية ليبلغ الارتفاع في كل من خام غرب تكساس الوسيط وبرنت وخام الكويت التصديري ما نسبته 6.7% و 10.5% و 3.8% في نهاية العام، وعلى الرغم من التراجع، إلا أن هذه الأسعار لا تزال مرتفعة نسبياً مقارنة بالفترات السابقة.

التطورات المحلية:

شهد الاقتصاد المحلي تراجعاً في معدلات التضخم، حيث بلغ مؤشر أسعار المستهلك 3.2% في 2022، مدفوعة بارتفاع أسعار الفائدة حيث بلغ سعر الخصم 3.5% في نهاية العام. وقد ظلت الأسعار المحلية ضمن مستويات معقولة مقارنة بالمستويات العالمية نتيجة الأثر الثانوي لأسعار الطاقة على مكونات مؤشر أسعار المستهلك، إضافة إلى الدعم الحكومي للسلع الأساسية. وبالنسبة للعملة الوطنية، فلم تتأثر بشكل ملحوظ خلال العام نتيجة للسياسة النقدية المتبعة، حيث استفادت العملة من نظام الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار بسلة موزونة من العملات. بالإضافة إلى ذلك، شهد الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت نمواً ملحوظاً بلغ 8.2% نتيجة تعافي معدلات إنتاج النفط وأسعاره، فضلاً عن النمو في القطاعات غير النفطية. هذا وقد تراجع العجز المالي في الحساب الختامي للسنة المالية 2023/2022 بشكل كبير ليبلغ 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع مقارنة بنسبة 7.2% في العام السابق وذلك نتيجة لارتفاع في إنتاج النفط وأسعاره.

الملخص التنفيذي

2022

على النقيض من العام الماضي، الذي واصلت فيه الحكومات تدابيرها التيسيرية سواء على مستوى السياسة النقدية أو السياسة المالية لدرء تداعيات جائحة كوفيد 19، شهد عام 2022 بداية دورة من التشديد النقدي حول العالم، قادت السلطات النقدية وصناع السياسات في الاقتصادات العالمية الكبرى في معركة ضروس مع موجة تضخم عاتية، بعد أن تبين بوضوح أن التضخم لم يكن عابراً ولا مرحلياً مما استدعى مجابهته بقوة.

ورغم الأثر البالغ للسياسات النقدية التيسيرية في إطلاق موجة التضخم الراهنة، إلا أنها ليست السبب الأوحيد وراء ذلك، فقد تزامنت مع تحديات جيوسياسية حادة جراء الحرب الروسية الأوكرانية، ألهمت الأسعار عالمياً، وعقدت مهمة صانعي السياسات على طريق التشديد النقدي لكبح التضخم. ونتيجة لهذه الظروف مجتمعة، غاب عن هذه السنة ما شهدته العام السابق من نمو كبير سواء على الجانب الاقتصادي أو في أسواق الأسهم، لتحل مكانه مستويات غير متسقة من النمو، واتسم سلوك المستثمرين والمستهلكين بشكل عام بالتردد.

أما على المستوى المحلي فقد كان الاقتصاد محمياً - إلى حد ما - من اضطرابات الاقتصاد العالمي بفضل السياسات النقدية الحصيفة لبنك الكويت المركزي التي استجابت للتداعيات الاقتصادية العالمية وتعاطت مع دورة التشديد النقدي عبر اتباع نهج متوازن ومتدرج في رفع سعر الخصم، بالتوازي مع السياسات المالية الملائمة التي استفادت من الآثار الإيجابية لارتفاع أسعار النفط على المالية العامة للدولة، وذلك نتيجة تنامي الصراعات الجيوسياسية، ومن ثم فليس من المستغرب أن يواصل الاقتصاد المحلي - في ضوء هذه العوامل - النمو بمعدلات عالية مع تنامي التمويل إلى مستويات غير مسبوقة.

في ظل ما سبق، توضح الفقرات التالية النقاط الرئيسية من تقرير الاستقرار المالي لهذا العام.

الرغم من ذلك، إلا أن نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي تراجعت لتبلغ 192% كما في نهاية العام، وذلك نتيجة للارتفاع المشهود في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 35.2%. وبخلاف العام السابق، ونتيجة لعملية الاستحواذ المشار إليها، تمكنت البنوك الإسلامية من استعادة صدارتها في معدل نمو الأصول مقارنة بالبنوك التقليدية (30.4% مقابل 7.6%). ومن جهة أخرى، وعلى الرغم من التراجع الطفيف في حصة القروض من إجمالي الأصول، إلا أن البنوك المحلية استمرت في الاعتماد عليها كعامل أساسي لأنشطتها الرئيسية، حيث حققت القروض نمواً بنحو 9 مليارات دينار وبمعدل 15.3% لتبلغ 67.5 مليار دينار في عام 2022، وفيما يتعلق بمحفظة الاستثمار، فقد شهدت كذلك نمواً بنسبة 26.9% خلال العام لتبلغ 18.7 مليار دينار. هذا وقد شهدت شركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تراجعاً في أعدادها لتبلغ 41 شركة مقابل 47 شركة في 2021 تماشيًا مع السنوات الخمس الماضية، مما أدى إلى انخفاض الأصول لدى القطاع. أما من جهة شركات الصرافة، فلم تشهد زيادة خلال العام، إلا أن أصولها ارتفعت بنسبة 7.4% لتبلغ 283 مليون دينار.

محفظة القروض:

على الرغم مما شهده عام 2022 من تضيق في السياسة النقدية، حيث ارتفعت أسعار الفائدة خلال العام بشكل ملحوظ، إلا أن محفظة القروض شهدت نمواً بنسبة 15.3% لتبلغ 67.5 مليار دينار متأثرة بالانتعاش العام في الاقتصاد، فضلاً عن النمو المدفوع باستحواذ أحد البنوك المحلية على بنك خارجي. وفيما يخص التوزيع القطاعي، فلا يزال قطاع الأفراد يستحوذ على النسبة الأكبر من المحفظة، متبوعاً بالقروض الممنوحة لقطاعي الخدمات والعقار حيث ارتفعا بنحو 1.4 و1.3 مليار دينار على التوالي، ومن جهته، فقد شهد قطاع النفط والغاز ارتفاعاً في محفظة القروض لتبلغ أعلى مستوى لها عند 3.56 مليار دينار مدفوعة بالقروض المشتركة من البنوك الكويتية لتمويل المشاريع التوسعية للشركات المحلية في عام 2021 والتي استمرت حتى عام 2022. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت القروض الممنوحة لقطاع البنوك لتبلغ 4.9 مليار دينار مقابل 3.7 مليار دينار في العام السابق متأثرة بالاستحواذ المذكور. وبالنظر إلى توزيع المحفظة وفقاً للعملة، فلا تزال القروض الممنوحة بالعملة المحلية تستحوذ على النسبة الأكبر من المحفظة وبنسبة 64.3% من الإجمالي. أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للمحفظة، فقد ظل مستقرًا، حيث لا تزال القروض الموجهة لعملاء محليين تشكل النسبة الأكبر من المحفظة بنحو 67.7%، بالإضافة إلى ارتفاع حصة القروض المقدمة إلى دول مجلس التعاون الخليجي لتبلغ 13.9%، وتشكل أساساً من قروض ممنوحة لعملاء في مملكة البحرين.

وفيما يخص سوق الأوراق المالية، فقد حافظت الأسهم الكويتية على الأداء القوي الذي أظهرته في عام 2021، حيث ارتفع المؤشر السعري لجميع الأسهم بنسبة 3.5% متأثرًا بالارتفاع الملحوظ في أسعار النفط بالإضافة إلى التدرج في تشديد السياسة النقدية مقارنة بالدول الأخرى. هذا، وقد ارتفع إجمالي القيمة السوقية لبورصة الكويت بمقدار 12.8%، أي ما يعادل 5.2 مليار دينار خلال عام 2022 لتصل إلى 46.7 مليار دينار، وذلك نتيجة لعملية الاستحواذ التي قام بها أحد البنوك المحلية خلال العام على بنك خارجي، فضلاً عن الأداء المتفوق عمومًا للسوق. وفيما يتعلق بالقطاعات، فقد تصدرت البنوك الأداء في عام 2022، حيث ارتفعت القيمة السوقية للقطاع بحوالي 10% بنهاية العام وذلك نتيجة لارتفاع الأرباح السنوية لدى البنوك. ومن حيث نشاط السوق، وعلى الرغم من تراجع حجم التداول خلال العام بشكل ملحوظ، إلا أن قيمة التداول ارتفعت لتبلغ 14.6 مليار دينار مقابل 13.6 مليار دينار في العام السابق وذلك نتيجة ارتفاع قيمة التداول في سهم أحد البنوك قبيل استحواده على بنك آخر.

أما من ناحية قطاع العقار، وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة التدريجي في 2022، فقد ظل سوق العقار نشطاً خلال العام. حيث ارتفعت قيمة الصفقات بنحو 0.9% عن العام السابق لتبلغ 3.8 مليار دينار، والذي يعد أعلى من متوسط المعدل للسنوات الخمس الماضية. هذا وقد شهد قطاع العقار السكني تراجعاً في حصته من الإجمالي لتبلغ 50% مقابل 73% في عام 2021، إلا أنه لا يزال يستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي القيمة المتداولة، ويعود ذلك إلى تراجع عدد الصفقات للعقارات السكنية خلال العام لتصل إلى مستويات طبيعية بعد الارتفاع الكبير في عام 2021. كما استمرت أسعار العقارات السكنية بالارتفاع، حيث بلغ متوسط معدل نمو الأسعار للمحافظات الست مجتمعة نحو 16% (في 2021). ويمكن أن تعزى قوة الأسعار إلى تغير توجهات المستثمرين نحو الاستثمار السكني كونه أقل خطورة من القطاعات الأخرى.

نظرة عامة على النظام المالي المحلي:

الأصول:

شهدت أصول القطاع المصرفي نمواً بنحو 17.7% خلال العام لتبلغ 107.1 مليار دينار، وبشكل أساسي، يعود ذلك الارتفاع إلى استحواذ أحد البنوك على بنك خارجي، بالإضافة إلى التوسع في المحافظ التمويلية للبنوك بنسبة 15.3%. وعلى

الودائع:

تماشياً مع السنوات السابقة، استمرت ودائع القطاع المصرفي بالارتفاع خلال عام 2022، حيث سجلت نمواً بنسبة 12.3% لتبلغ 70.4 مليار دينار كما في نهاية العام مقارنة بنحو 62.7 مليار دينار في العام السابق. وبشكل أدق، شهدت الودائع الخارجية ارتفاعاً لتبلغ 1.5 مليار دينار (1.3 مليار دينار في 2021)، وذلك بسبب توسع البنوك في عملياتها الخارجية بالإضافة إلى عملية الاستحواذ المشار إليها. ومن ناحية أخرى، فلا تزال البنوك تعتمد على ودائع القطاع الخاص كمصدر رئيسي للأموال بشكل أكبر من اعتمادها على الودائع الحكومية، حيث تشكل النسبة الأكبر من محفظة الودائع بنحو 55% من الإجمالي.

مخاطر البنوك:

مخاطر الائتمان:

شهدت انكشافات البنوك الائتمانية ارتفاعاً خلال عام 2022 وبنسبة 17.2% مقارنة بالعام السابق، وكان ذلك الارتفاع مدفوعاً بنمو محفظة القروض بمعدل يفوق متوسط نمو القروض المحقق تاريخياً، هذا وقد شهد قطاع العقار أكبر معدل نمو خلال العام بنسبة 22% متبوعاً بالقطاع الأسري بنسبة 14%، ليستمر بذلك كلا القطاعين بتشكيل الحصة الأكبر من إجمالي المحفظة. تراجعت عمليات شطب القروض المتعثرة بشكل ملحوظ خلال العام لتبلغ 183 مليون دينار، وعلى الرغم من تراجعها إلى أنها ساهمت - بالإضافة إلى إطار بناء المخصصات الحصيف لبنك الكويت المركزي - في المحافظة على ثبات معدل القروض غير المنتظمة عند أدنى مستوى له وبنسبة 1.4% تماشياً مع العام السابق. كما بلغ معدل تغطية القروض غير المنتظمة 308%، وهو الأعلى في المنطقة، مما يمكن القطاع المصرفي من مواجهة حالات التعثر دون التأثير على ربحيته.

مخاطر السيولة:

ساهم تشديد السياسة النقدية خلال عام 2022 في استقطاب مزيد من الودائع وبمعدل أكبر من العام السابق لتصل إلى أعلى مستوى لها عند 70.4 مليار دينار متركزة أساساً في ودائع الأفراد التي ارتفعت لتشكّل 55% من إجمالي قاعدة الودائع. كما ساهمت عملية الاستحواذ الحاصلة خلال العام في الارتفاع الاستثنائي للودائع، حيث أدت بدورها إلى زيادة الودائع على المستوى المجمع بشكل أكبر من الزيادة في الودائع المحلية. هذا، وساهمت زيادة الودائع في التوسع في عمليات الإقراض خلال العام مما أدى إلى ارتفاع الحد الأقصى المتاح للتمويل ليصبح 80%، كما انعكست زيادة الودائع إيجابياً على معيار صافي التمويل المستقر حيث ارتفع ليبلغ 114% كما في نهاية الفترة. وبشكل عام، يتمتع القطاع المصرفي بسيولة وفيرة تعكسها متطلبات السيولة الرقابية، التي حافظت فيها البنوك على نسب تتجاوز الحدود الدنيا بمصدات وفيرة.

مخاطر السوق:

شكلت الأصول المرجحة بمخاطر السوق نحو 1% فقط من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر وبما يعادل 0.8 مليار دينار كما في نهاية العام، هذا وقد شهدت المحافظ الاستثمارية ارتفاعاً خلال العام مدفوعاً بارتفاع استثمارات الدخل الثابت والاستثمارات العقارية وبنحو 33.6% و6.2% على التوالي مقابل تراجع استثمارات الأسهم بنحو 2.8%. وعليه، فلا تزال استثمارات الدخل الثابت تستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي استثمارات البنوك وبنحو 85% من الإجمالي. وخلافاً لعام 2021، شهد عام 2022 تراجعاً في حساسية البنوك تجاه تقلبات الأسواق لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ 2018، حيث شكلت كل من الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في بيان الدخل الشامل وتلك المدرجة بالقيمة العادلة في بيان الدخل نحو 55.1% من إجمالي محفظة الاستثمارات مقابل نحو 66.2% في 2021. هذا، ونتيجة للانكشاف المحدود للبنوك الكويتية على السوق، فهي أقل عرضة للتأثر بالتقلبات أو التغيرات التي قد تطرأ على السوق والتي من شأنها أن تؤثر سلباً على أداء البنوك.



المخاطر التشغيلية:

تراجع إجمالي الخسائر التشغيلية خلال العام 2022 لـ 2.3 مليون دينار أي ما يعادل 0.2% من متوسط إجمالي دخل البنوك الكويتية للسنوات الثلاث الماضية، وقد شكلت مخاطر التنفيذ والتسليم وإدارة العمليات الحصة الأكبر من حالات الخسائر التشغيلية وبنحو 51% من الإجمالي. ومن ناحية أخرى، فقد أدت حملة بنك الكويت المركزي التي أطلقها في عام 2021 "لنكن على دراية" إلى تراجع ملحوظ في الخسائر الناتجة عن عمليات الاحتيال الخارجي في عام 2022 لتشكل 15% من إجمالي الخسائر مقارنة بـ 41% في عام 2021. وفيما يخص مؤشر الدوران الوظيفي، فقد ارتفع بشكل طفيف لـ 15.9% في نهاية العام مقابل نحو 15% في 2021 مما يدل على استقرار المؤشر محلياً. وبمنظرة استشرافية مبنية على نتائج عمليات المحاكاة للخسائر التشغيلية، فقد استمرت الخسائر ضمن مستوياتها المتدنية أسوأً بالعام السابق حيث لم تتعد 9% من أرباح القطاع. وفيما يخص المخاطر السيبرانية، فقد أكدت البنوك على قدرتها في مواجهة التحديات التشغيلية في هذا المجال، حيث استمرت بالالتزام بتطبيق وتطوير ضوابط الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني الصادرة عن بنك الكويت المركزي في عام 2020.

الربحية والملاءة المالية:

الربحية:

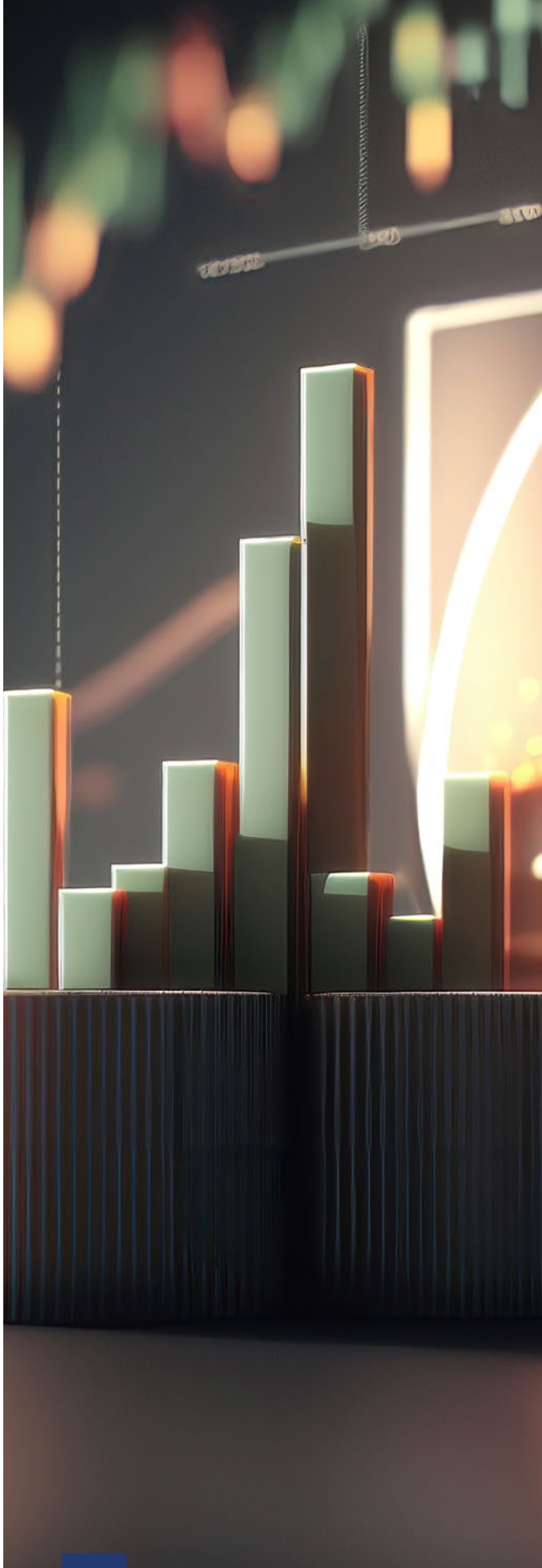
شهدت أرباح القطاع المصرفي تحسناً ملحوظاً خلال العام، حيث ارتفعت الأرباح العائدة للمساهمين بنحو 35% لتبلغ 1.2 مليار دينار، وذلك نتيجة لبيئة ارتفاع أسعار الفائدة السائدة عالمياً في عام 2022. ويعود ارتفاع الأرباح إلى تحسن جودة الأصول الذي أدى إلى تراجع المخصصات بما يعادل 54%، بالإضافة إلى تصاعد في هامش الفوائد بعد تراجعها في السنوات الماضية لـ 2.6%، ويعود ذلك الارتفاع إلى نمو إيرادات الفوائد بوتيرة أسرع من النمو في مصروفات الفوائد. ومن ناحية أخرى، ارتفعت الأرباح من غير الفوائد مدفوعة بارتفاع أرباح الرسوم والعمولات مقابل تراجع في الأرباح الاستثمارية بنسبة 35% في ظل ارتفاع أسعار الفائدة التي انعكست سلباً على سوق الأسهم. وفيما يخص مؤشرات الربحية والكفاءة المالية، فقد شهدت تحسناً خلال العام متمثلاً بارتفاع كل من معدل العائد على متوسط الأصول ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية بنحو 1.3% و 10.8% على التوالي.

الملاءة المالية:

اتسم القطاع المصرفي المحلي بالاستقرار فيما يخص ملاءته المالية بشكل عام، وظهر ذلك في استقرار معدل كفاية رأس المال للقطاع في عام 2022 عند أعلى معدل له بنحو 19.2% تماشيًا مع المعدل في العام السابق، ويعود ذلك إلى الزيادة الكبيرة في أرباح البنوك نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة. كما حافظت البنوك على الجودة العالية في مكونات رأس المال حيث ظلت حصة حقوق المساهمين من قاعدة رأس المال الرقابي مستقرة عند 76.4%، وتراجع طفيف عن العام السابق نتيجة ارتفاع رأس المال الإضافي للشريحة الأولى لتبلغ حصتها من قاعدة رأس المال الرقابي نحو 14.6%.

نظم الدفع والتسوية:

استمرت عمليات الدفع الإلكترونية في هيمنتها على المعاملات الورقية وذلك تماشيًا مع العامين الماضيين، حيث تبين ذلك من خلال اتساع الفجوة ما بين تلك المعاملات نتيجة تراجع قيمة المعاملات الورقية وعددها عن متوسط السنوات الخمس الماضية، مقابل نمو عدد وقيمة معاملات الدفع الإلكتروني بنحو 30% و 22% بالترتيب، وعلى الرغم من أن النمو في عدد المعاملات الإلكترونية أقل من العام السابق (50% في 2021) إلا أنه لا يزال نموًا صحيحاً مقارنة بالمستويات التاريخية. ويعود ذلك النمو إلى زيادة وسائل الدفع الإلكتروني وسهولة الوصول إليها، وعلى وجه الخصوص ساهم طرح خدمة Apple Pay لعملاء البنوك الكويتية في أواخر عام 2022 في تلك الزيادة، بالمقابل شهد عدد أفرع البنوك تراجعاً خلال العام بنحو خمسة أفرع للبنوك الإسلامية وثلاثة أفرع للتقليدية. من جانب آخر، ارتفعت المعاملات غير النقدية خلال العام بنحو اثني عشر ضعف المعاملات النقدية، نتيجة ارتفاع قيمة المعاملات عبر الإنترنت لتبلغ أعلى مستوياتها في عام 2022 حيث شكلت 47% من إجمالي المعاملات غير النقدية. وفيما يخص أجهزة نقاط البيع، فقد ارتفعت بنحو 11.5% لتتجاوز بذلك عدد أجهزة الصرف الآلي، مما يؤكد تفضيل العملاء للتحويل نحو المعاملات الإلكترونية بشكل أكبر من المعاملات التقليدية.



النظرة المستقبلية:

ما تزال مستويات التضخم العالية شاغلاً للسلطات النقدية على المستوى العالمي، ولذا فمن المتوقع أن يشهد عام 2023 استمرار تلك السلطات في توظيف ما لديها من أدوات ضمن نهج التشديد النقدي إلى أن يؤول هذا النهج ثماره بتراجع التضخم إلى المستويات المستهدفة، ليعود بذلك نمو الاقتصاد العالمي إلى معدلاته الطبيعية المنسجمة مع اتجاهات النمو على المدى الطويل.

بالتوازي مع ذلك، تتواصل حالة عدم اليقين على المستوى العالمي، وتلقي التوترات الجيوسياسية بظلالها على آفاق النمو الاقتصادي، إذ مازالت تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية تتوالى وتتفاقم، وإذا ما أخذنا هذه التحديات في الحسبان يمكن القول إن أسواق الأصول المالية يتوقع أن تبلغ ذروتها في العام القادم والأمر ذاته ينطبق على معدلات التعثر في السداد حيث من المنتظر أن تتزايد في ظل استمرار ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً، حيث لم تظهر مؤشرات -حتى حين إعداد التقرير- على انتهاء دورة التشديد النقدي والبدء في الاتجاه نحو تخفيض أسعار الفائدة.

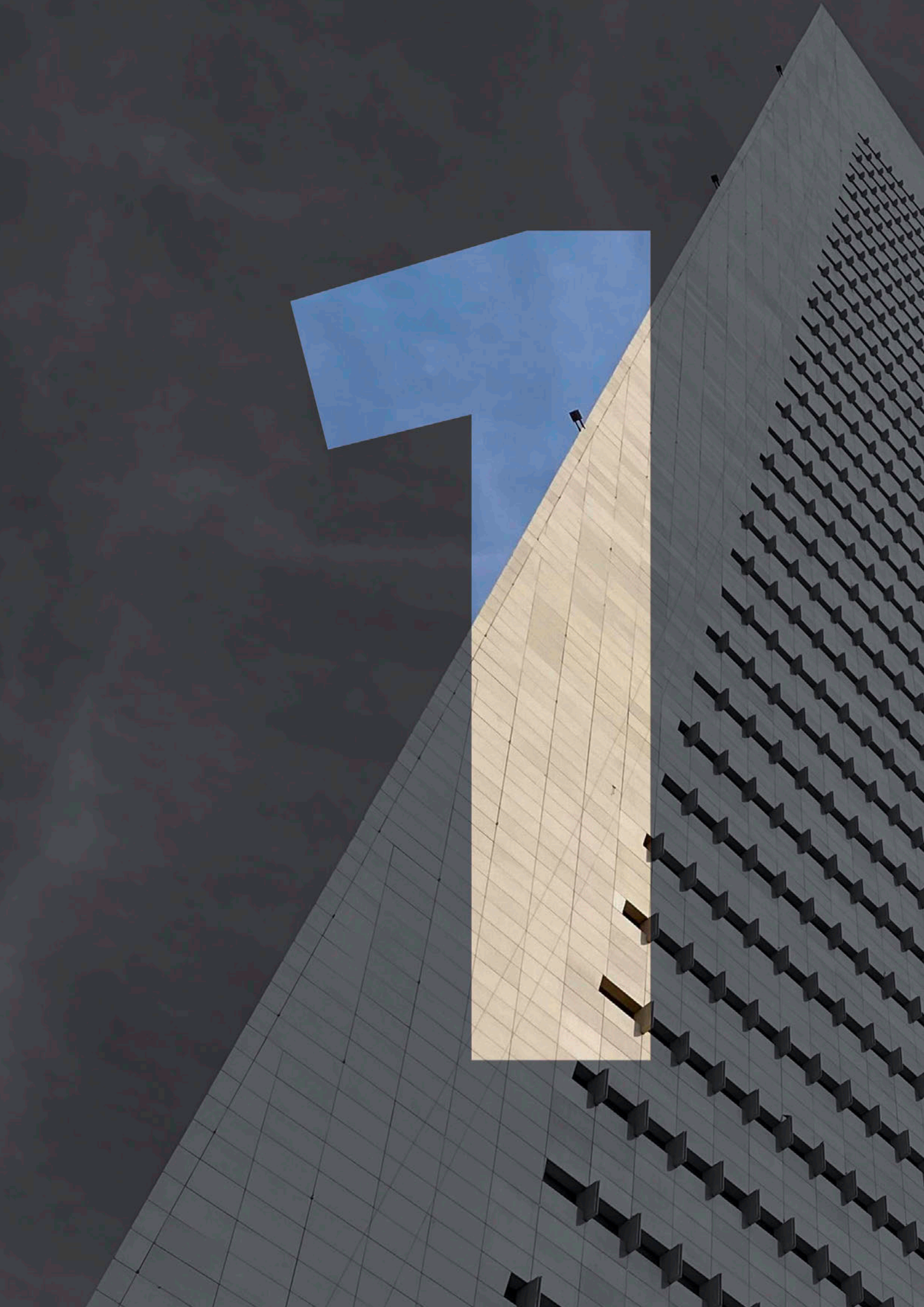
أما على الصعيد المحلي فمن المتوقع أن يستوعب الاقتصاد آثار التشديد النقدي العالمي عبر مواصلة سياسة التدرج والتوازن في تحريك سعر الخصم على جانب السياسة النقدية، بما يحافظ على العملة الوطنية كوعاء مجز وموثوق للمدخرات المحلية، ويساهم في ذات الوقت بدعم النمو الاقتصادي على أسس مستدامة، وذلك بالتوازي مع إنفاق حكومي قوي على جانب السياسة المالية. وعلى مستوى الائتمان، فإن من المتوقع أن يستمر في النمو بمعدلات صحية، فيما قد تشهد أسواق المال حركة تصحيح أخذاً في الحسبان ارتفاع معدلات الفائدة على الأصول الخالية من المخاطر، وفي ضوء ذلك قد يشهد العام القادم تداعيات ارتفاع أسعار الفائدة، التي تظهر في العادة متأخرة على صورة زيادة في معدلات التعثر في السداد.

وفي المحصلة فإن من المتوقع أن يواصل النظام المالي المحلي ما يتمتع به من مرونة ومثانة تجعله قادراً على استيعاب التحديات العالمية والمحلية في الفترة المقبلة.



الفصل الأول:

التطورات العالمية
والمحلية

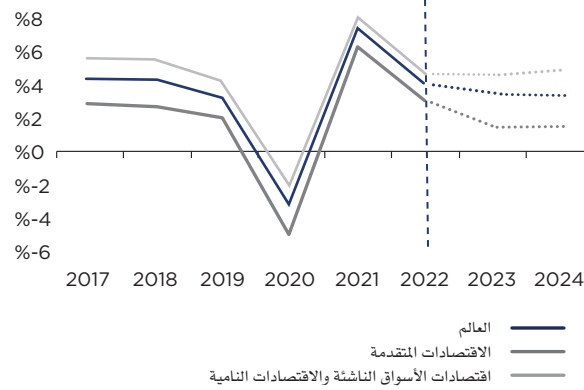


في ضوء ترابط النظام المالي المحلي وانكشافه على الأسواق العالمية، تلعب التطورات العالمية دوراً رئيسياً في الاستقرار المالي المحلي. لذلك يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على أهم التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية خلال العام المنصرم وتبعاتها على الاقتصاد الكويتي. ويشمل هذا اتجاهات النمو العالمية ومستويات التضخم والدين والفائدة وكذلك التطورات في أهم الأسواق مثل سوق النفط وسوق الأسهم وسوق العقار. فمن خلال الفهم الأعمق والمستمر لهذه التطورات، يتم بناء أسس قوية لرسم صورة مستقبلية، سواء على جانب الفرص أو التحديات، للنظام المالي المحلي سعياً لتعزيز الاستقرار المالي.

التطورات العالمية

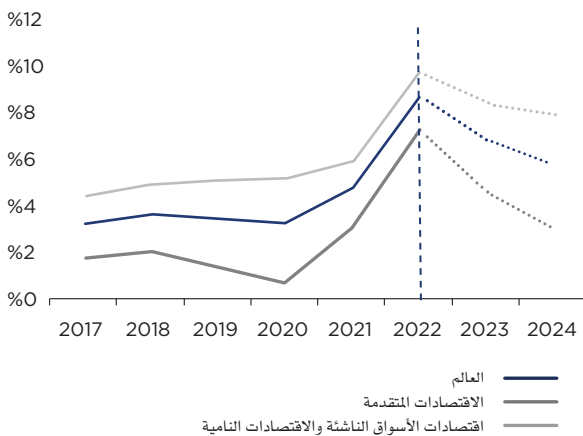
عاد النمو إلى مستوياته المعتادة في عام 2022 بعد أن سجل زيادة حادة في عام 2021 على أعقاب التباطؤ الاقتصادي الذي حصل في عام 2020 بفعل جائحة كورونا. وقد أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ 3.5% خلال العام 2022 مقابل 6.3% لعام 2021 (الشكل 1.1). ومن المتوقع انخفاض النمو العالمي على مدار السنوات القادمة بسبب تشديد السياسة النقدية وضعف الوضع المالي وتفاقم التجزؤ في الاقتصاد العالمي. هذا وقد استمرت الاقتصادات الناشئة والنامية بتحقيق مستويات نمو تفوق ما تحققه الاقتصادات المتقدمة، ومن المتوقع أن تتوسع هذه الفجوة مستقبلاً بفعل العوامل السالف ذكرها.

1.1 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

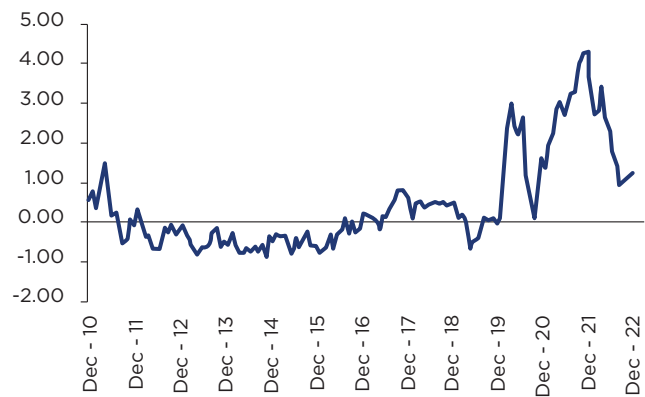


وبالرغم من التوقعات السلبية على صعيد النمو، إلا أن التوقعات على جانب العرض قد غلبت عليها الإيجابية في ظل مساعي السلطات النقدية في كبح جماح التضخم، حيث خفت حدة الضغوطات المؤثرة على سلاسل التوريد على مدار العام بعد أن وصلت لمستويات عالية في عام 2021 (الشكل 1.2). وتبعاً لذلك، ونظراً لطبيعة التغير في مؤشرات أسعار المستهلك التي لا تنعكس بشكل مباشر وسريع، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تكون معدلات التضخم العالمية قد وصلت إلى أعلى مستوياتها في عام 2022 وستبدأ بالانخفاض في السنوات القادمة (الشكل 1.3)، وهو ما أكدته بيانات عام 2023 المتوفرة لحظة إعداد هذا التقرير.

1.3 التضخم (متوسط أسعار المستهلك)

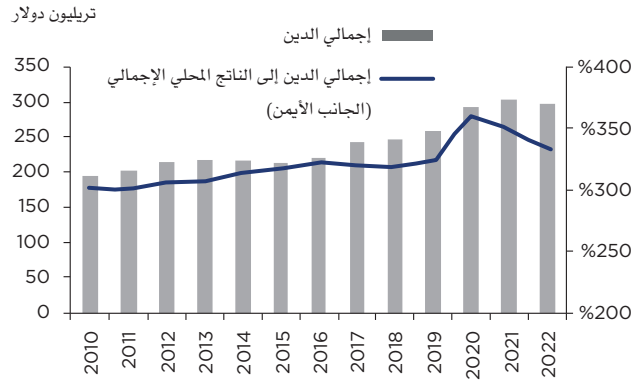


1.2 مؤشر ضغط سلسلة التوريد العالمية



ومن جانب آخر، انخفضت مستويات الدين العالمي في عام 2022 بعد نمو فاق المعدلات الطبيعية في العامين اللاحقين لجائحة كوفيد¹ (الشكل 1.4). ويرجع هذا الانخفاض أساساً إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض في ظل مستويات التضخم القياسية وما صاحبها من رفع سريع في أسعار الفائدة، ونتيجة لذلك، ونظراً لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المذكور أعلاه، انخفضت نسبة إجمالي الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر إيجابي في سياق الاستقرار المالي العالمي والذي يشير إلى مستويات رفع مالي أدنى. ومع ذلك، يبقى المعدل فوق مستويات ما قبل الجائحة مما يشير إلى أن آثارها قد لا تكون انحسرت بشكل كامل.

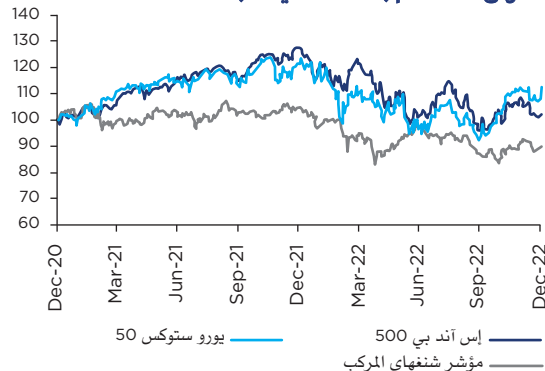
1.4 الدين العالمي



أسواق الأسهم

شهد عام 2022 تصحيح في أسواق الأسهم بعد الانتعاش الناتج عن الجائحة والذي بدء في عام 2020 واستمر حتى عام 2021. مدفوع أساساً من تصاعد معدلات الفائدة وتراجع في ثقة المستثمرين في ظل التوقعات بحدوث انكماش اقتصادي، حيث انخفضت مؤشرات ستاندارد آند بورز 500 وسوق شنغهاي ومؤشر يورو ستوكس 50 بمقدار 19% و15% و12% على الترتيب (الشكل 1.5). وأدى هذا التصحيح إلى إعادة مؤشري شنغهاي ويورو ستوكس 50 إلى مستويات ما قبل الجائحة (مقارنة مستوى المؤشر في 31 ديسمبر 2019 ومستواه في 31 ديسمبر 2022). ومن جانب آخر، أظهر مؤشر ستاندارد آند بورز 500 مرونة عالية بارتفاعه بنسبة 19% في الفترة ذاتها. ومن الممكن أن يدل هذا على أن أسواق الأسهم الأمريكية ما زالت تظهر علامات التقييم المبالغ فيها والتي كانت مدفوعة بالتدابير الاقتصادية التي اتخذت لمواجهة الجائحة، ويتضح هذا الأمر عند النظر بمستويات التقييم النسبية التي تظهر أن القيمة السوقية للأسهم ضمن المؤشر تعادل 28.34 ضعف أرباحها بعد التعديل لاحتساب دورية الاقتصاد والتضخم²، مقارنة بمتوسط تاريخي بلغ نحو 17 للمؤشر.

1.5 أسواق الأسهم (معاد تحديدها)

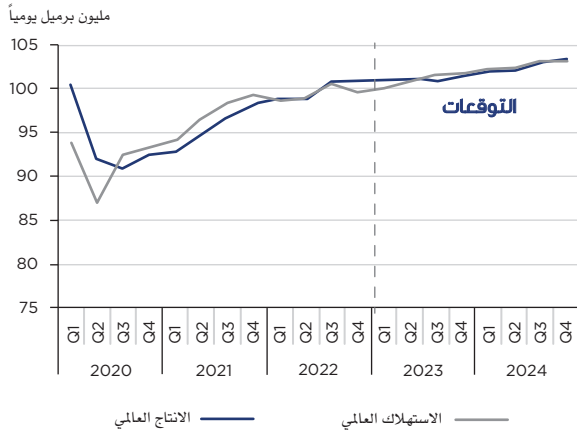


1 ارتفعت مستويات الدين العالمي بنسبة 17% في عامي 2020 و2021 بشكل مجمع مقابل متوسط سنوي 6.5% من عام 2001 إلى عام 2019. المصدر: 2 Multipl. ويشير مؤشر (Shiller P/E) إلى نسبة الأسعار للأوراق المالية منسوبة إلى متوسط ربحية الأوراق المالية المعدلة بالتضخم خلال العشر سنوات السابقة للحد من آثار التقلبات الدورية والتضخم من عمليات التقييم والتوصل إلى تقدير دقيق لتقييم الأوراق المالية بمرور الوقت.

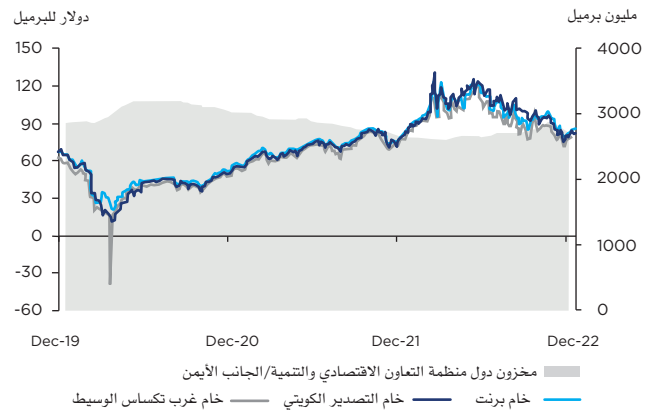
أسواق النفط

زادت التقلبات في الأسواق النفطية خلال عام 2022 حيث ارتفعت أسعار النفط الخام بحدة في الربع الأول من العام إثر الامدادات المحدودة بسبب اندلاع حرب روسيا وأوكرانيا. نتيجة ذلك، وصلت أسعار النفط لأعلى مستوياتها منذ عام 2008. وسجلت خامات غرب تكساس الوسيط وبرنت وخام الكويت التصديري ارتفاعات تقارب 65% بحلول شهر مارس من عام 2022 إثر انخفاض مخزون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحوالي 1.6% بين يناير ومارس من عام 2022 (الشكل 1.6). وعلى الجانب الآخر، أدت المخاوف من احتمالية حصول ركود اقتصادي عالمي بالإضافة إلى انخفاض الطلب على النفط من الصين بسبب استمرار ارتفاع الإصابات بفيروس كورونا (والإغلاقات التابعة لها) وانخفاض الطلب على النفط الخام في النصف الثاني من عام 2022 (الشكل 1.7)، مما أدى إلى إعادة الأسعار لمستوياتها الطبيعية حيث بلغ الارتفاع في سعر كل من خام غرب تكساس الوسيط وبرنت وخام الكويت التصديري ما نسبته 6.7% و10.5% و3.8% فقط في نهاية العام. وبالرغم من هذا التصحيح، لا تزال الأسعار مرتفعة نسبياً، حيث بلغ متوسط سعر خام برنت القياسي 99 دولار أمريكي للبرميل مقابل 72 دولار أمريكي للبرميل في عام 2021. وبمنظرة مستقبلية، نجد أن توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (U.S. Energy Information Administration) تظهر استمرار بقاء أثر التباطؤ الاقتصادي العالمي على النفط، وتوقع قفزة تعيد الأسعار إلى ما كانت عليه على المدى المتوسط.

1.7 الإنتاج والاستهلاك العالمي للوقود السائل

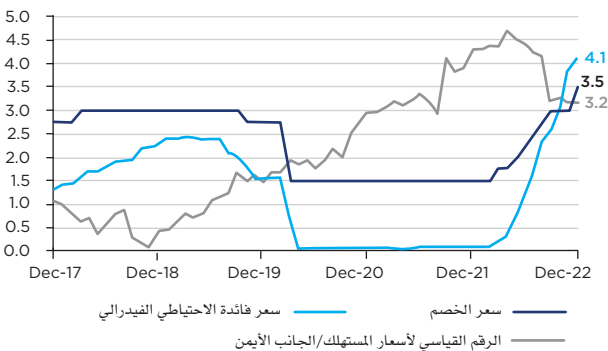


1.6 أسعار النفط الخام



التطورات المحلية

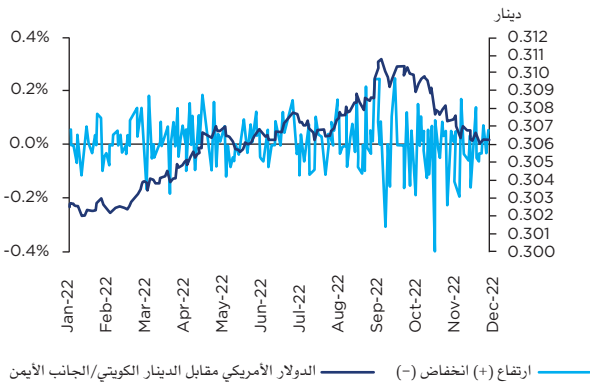
1.8 معدلات الفائدة الرئيسية والتضخم (%)



في حين تراجعت الضغوطات التضخمية على المستوى المحلي، بانخفاض الارتفاع في مؤشر أسعار المستهلك ليصل إلى 3.2% في عام 2022، استمرت أسعار الفائدة المرجعية في الارتفاع خلال العام حيث وصل سعر الخصم إلى 3.5% بنهاية العام (الشكل 1.8). وقد ظلت مستويات الأسعار محلياً معقولة مقارنة بالمستويات العالمية ويعود هذا بشكل أساسي إلى الأثر الثانوي لأسعار الطاقة على مكونات مؤشر أسعار المستهلك، إضافة إلى الدعم الحكومي للسلع الأساسية. وتبعاً لذلك، بدلاً من أن تعتمد مستويات الأسعار المحلية على ديناميكيات القوى العاملة وتقلبات العرض/الطلب، فقد تأثرت بشكل أكبر بالدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية. وقد ساهم ذلك، بالإضافة إلى نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار بسلة موزونة من عملات الدول التي ترتبط دولة الكويت معها بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة، في مساعدة صانعي السياسة النقدية على رسم مسار متدرج في زيادة أسعار الفائدة لتلافي الأضرار بالنمو الاقتصادي.

1.9

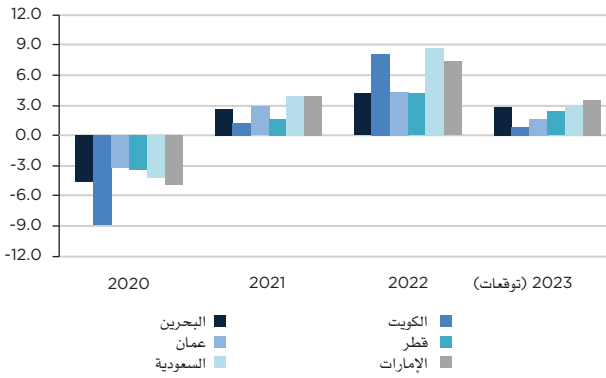
سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي



بالنسبة للعملة الوطنية الكويتية، استفاد الدينار الكويتي من نظام سعر الصرف السابق الإشارة إليه، حيث تم تحييد الأثر المنفرد لكل عملة بدرجة كبيرة في المحصلة النهائية مما ضمن استقرار سعر الصرف (الشكل 1.9). واستمر هذا الاستقرار بالرغم من كون فرق أسعار الفائدة في صالح الدولار الأمريكي، مما أكد مجدداً على كفاءة السياسة النقدية المتبعة. وجاء هذا دون الأضرار بأي من المراكز الخارجية أو المالية والتي زادت قوتها على مدار العام، وبذلك وعلى الرغم من العوامل المسببة للتقلبات المذكورة أعلاه، أغلق سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي العام على زيادة طفيفة بنحو 1.3% فقط (لصالح الدولار الأمريكي).

1.10

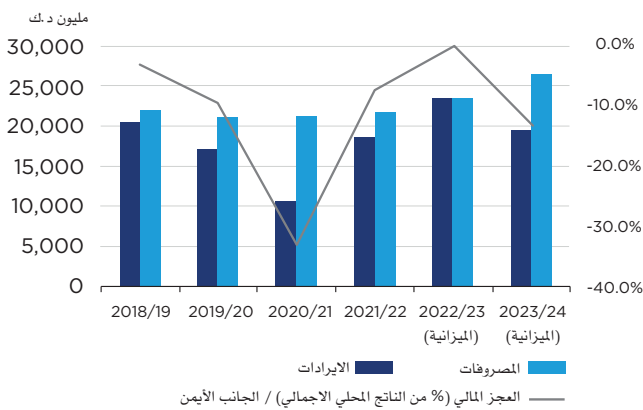
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



رغم التوقعات بتحقيق الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت لنمو أقل من بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ بداية الجائحة، قفز النمو في عام 2022 ليصل إلى 8.2% وهو ثاني أعلى نمو بعد المملكة العربية السعودية (الشكل 1.10). ويعود هذا إلى عدة عوامل مجتمعة أهمها تعافي معدلات إنتاج وأسعار النفط. وأسهم نمو القطاعات غير النفطية أيضاً في هذا التعافي والتي ارتفعت من 3.4% في عام 2021 إلى 4% في عام 2022. وجاء هذا الارتفاع مدعوماً باستمرار قوة الطلب إثر السيطرة النسبية على التضخم بفعل العوامل المذكورة سابقاً من دعم السلع الأساسية والسياسة النقدية المتدرجة. ومن المتوقع تباطؤ النمو في عام 2023 بشكل أساسي بسبب التوقعات بانخفاض الإيرادات النفطية نتيجة لخفض كميات الإنتاج المجدولة من قبل تكتل أوبك بلس.

1.11

المالية العامة لدولة الكويت



وبهذا الخصوص، وطبقاً لبيانات وزارة المالية، من المتوقع ان ينخفض العجز المالي³ المحتسب ضمن ميزانية السنة المالية 2023/2022 إلى 0.124 مليون دينار، أي نسبة -0.2% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع، وهو تقدم كبير مقارنة بنسبة -7.2% المقدرة للسنة المالية 2022/2021 (الشكل 1.11). ويعود هذا إلى الأثر المزدوج للارتفاع في إنتاج وأسعار النفط والذي خفف الضغط على سيولة صندوق الاحتياطي العام الذي عانى من انخفاض في أصوله بمرور السنوات بسبب ارتفاع الحاجة للتمويل وانتهاء سريان قانون الدين العام. ومن المتوقع ان تعود هذه المشاكل في السنة المالية 2024/2023 حيث تظهر الميزانية انخفاضاً في الإيرادات النفطية بنسبة 20% بينما تزداد التكاليف بنسبة 12% أساساً من ارتفاع بندي الرواتب والدعم.

وفي سياق مواز، يبقى تنوع مصادر الدخل وترشيد الإنفاق العام أهم عاملين لتعزيز ثقة المستثمرين وضمان الاستقرار المالي على المدى الطويل. وبالإضافة لذلك، فإن الحصول على مصادر جديدة للتمويل قد يثبت فعاليته إذا ما تم توجيه تلك الأموال بدقة نحو الاستثمار في البنى التحتية وأوجه أخرى لتمكين ودعم القطاع الخاص، خصوصاً في ظل المستويات المنخفضة للدين العام في دولة الكويت⁴. ورغم ذلك كله، فقد يكون الاقتراض في ظل الوضع الحالي للميزانية العامة سلاحاً ذو حدين حيث إنه قد يزيد من حدة الاختلالات المالية القائمة ويزيد المخاطر على الاستقرار المالي إذا لم يستخدم بحصافة.

³ تقترض الموازنة متوسط إنتاج النفط عند نحو 2.73 مليون برميل يومياً ومتوسط سعر عند نحو 80 دولار أمريكي للبرميل.

⁴ إن معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت يظل الأقل بين دول مجلس التعاون الخليجي عند معدل 7.1%.

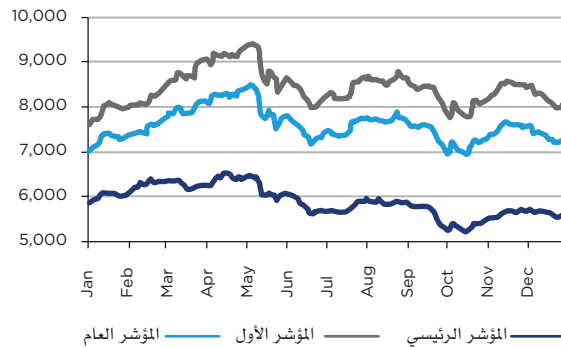
بورصة الكويت

حافظت الأسهم الكويتية، على الرغم من تأثرها بالاضطرابات في الأسواق العالمية، على الأداء القوي الذي أظهرته في عام 2021 وتفوقت على نظرائها في الأسواق الأخرى في عام 2022، حيث ارتفع المؤشر السعري لجميع الأسهم بنسبة 3.5%. ويقارن هذا مع أداء مؤشر مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال وستاندارد آند بورز 500 اللذان سجلا تراجعاً بلغت 19.5% و19% على الترتيب. ونتج هذا الأداء المتفوق بشكل أساسي عن الزيادة بأسعار النفط بالإضافة إلى التدرج في تشديد السياسة النقدية مقارنة بالدول الأخرى. وعززت هذه العوامل ثقة المستثمرين ودعمت الاستقرار مما أكد متانة واستدامة سوق الأسهم المحلية.

وعلى الرغم من أثر الاضطرابات في الأسواق العالمية على زيادة تقلبات سوق الأسهم المحلي (نحو 12.8% مقابل نحو 7.3% في عام 2021)، إلا أن سوق الأسهم المحلي أظهر أداءً متفوقاً نسبياً. وقد سجل المؤشر الذي يشمل جميع الأسهم المدرجة في بورصة الكويت أقصى ارتفاع له عند 8,460 نقطة في تاريخ 5 مايو 2022 (ارتفاع قدره 20%) قبل أن يهبط ويقفز على ارتفاع سنوي قدره 3.5% (الشكل 1.12). وكانت الزيادة المنتظمة في القيمة مدعومة بانتعاش سوق النفط (حيث أثبتت الأسواق المحلية ارتباطها بأسواق النفط بشكل مستمر) إثر حرب روسيا وأوكرانيا وكذلك بالتشديد المتدرج للسياسة النقدية. ومع هذا فقد انتفت بعض هذه المكاسب في النصف الثاني من العام اتساقاً مع التصحيح الذي طال سعر خام برنت القياسي. ومن حيث أداء شرائح السوق المختلفة، تصدرت أسهم مؤشر السوق الأول (أقوى وأعلى الأسهم سيولة) الأداء المتفوق للسوق بشكل عام بارتفاعها 6.2%، بينما انخفض مؤشر السوق الرئيسي (الأسهم الأقل قوة وسيولة) بمقدار 4.9% سنوياً.

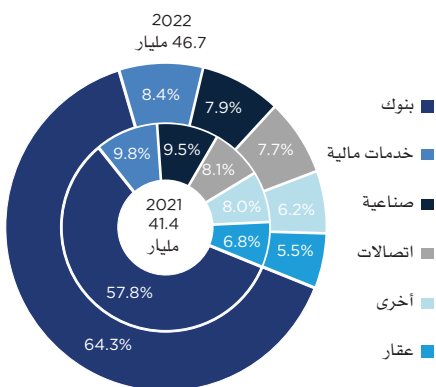
1.12

مؤشرات بورصة الكويت



1.13

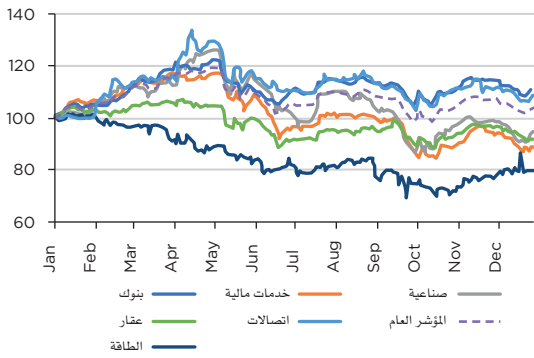
حصة القطاع بحسب القيمة السوقية



وارتفع إجمالي القيمة السوقية لبورصة الكويت بمقدار 12.8%، ما يعادل 5.2 مليار دينار خلال عام 2022 لتصل إلى 46.7 مليار دينار (الشكل 1.13). وتعود الزيادة بشكل رئيسي إلى استحواذ أحد البنوك المحلية على بنك أجنبي الذي أضاف 4 مليار دينار إلى القيمة السوقية، إضافة إلى الأداء المتفوق عموماً للسوق. ونتيجة لذلك، زادت هيمنة البنوك من حيث التوزيع بحسب القطاعات، وهو أمر يزيد من تركيز المخاطر حيث أن القطاع مكون من 11 مؤسسة فقط لا غير. ومن التغيرات الأخرى في تركيبة السوق إلغاء إدراج أسهم 13 شركة في قطاعات مختلفة، وطرح اكتتاب شركة علي الغانم وأولاده للسيارات، لتصبح أول شركة سيارات تدرج في بورصة الكويت.

1.14

الأداء بحسب القطاع (المؤشرات معاد تحديدها)

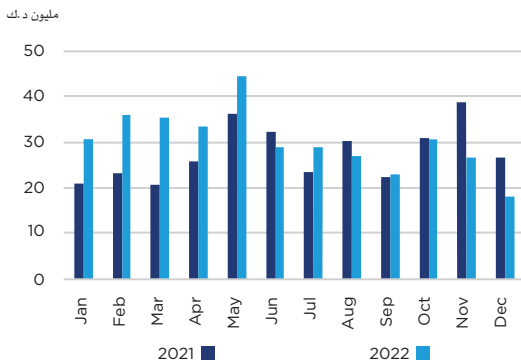


وقد تصدرت البنوك الأداء في عام 2022 وارتفعت القيمة السوقية للقطاع بحوالي 10% بنهاية العام (الشكل 1.14). وجاء هذا على خلفية ارتفاع الأرباح السنوية بنسبة 30% مدفوعة بتراجع مستوى المخصصات المحملة. وبسبب الأداء المتفوق لقطاع البنوك بالإضافة الى حصته السوقية العالية المذكورة أعلاه، دعم القطاع مؤشر السوق العام حيث أن جميع القطاعات الأخرى تقريباً أنهت العام على انخفاض. وبينما اختلفت التغيرات في الأرباح بين القطاعات، تراجعت اجمالي أرباح الشركات المدرجة من 3.2 مليار دينار في عام 2021 إلى 2.4 مليار دينار⁵ في عام 2022، ويعود هذا بشكل أساسي إلى انخفاض أرباح أسهم شركة أجيلتي من 977 مليون دينار إلى 68 مليون دينار في عام 2022. وقد كان أسوأ أداء في السوق من نصيب قطاع الطاقة الذي تراجع بنسبة 20% بسبب انخفاض أرباحه بنسبة 77%.

من حيث نشاط وسيولة السوق، شهد إجمالي حجم التداول انخفاض حاد بنسبة 34%، من 84.5 مليار سهم في عام 2021 إلى 55.6 مليار سهم في عام 2022. ويعود هذا بشكل أساسي إلى الانخفاض في التداول على عدة أسهم في قطاع الخدمات المالية. وفي حين قد يبدو هذا الانخفاض مقلقاً للوهلة الأولى، إلا أنه، وفي مؤشر إيجابي، ارتفعت قيمة التداول الإجمالية بنسبة 7.4% لترتفع من 13.6 مليار دينار في عام 2021 إلى 14.6 مليار دينار في عام 2022. وكانت هذه الزيادة مدفوعة بالقفزة البالغة 1.7 مليار دينار في قيمة التداول في سهم أحد البنوك قبيل استجواذه على بنك آخر. ونتيجة لهذه التطورات، شهد قطاع الخدمات المالية انخفاضاً مقداره 5 نقاط أساس في حصته من قيمة التداول الكلية، في حين ارتفعت حصة قطاع البنوك بمقدار 10 نقاط أساس لتصل إلى 46% (الشكل 1.15). وعند النظر أكثر في سيولة السوق، نجد أنها كانت أعلى في السوق الأول مقارنة بالسوق الرئيسي بسبب العوامل التي ذكرت أعلاه، حيث ارتفع متوسط قيمة التداول اليومي للسوق الأول بمقدار 36% ليصل إلى 44.2 مليون دينار في 2022 في حين انخفض المعدل للسوق الرئيسي بنسبة 28% ليصل إلى 16.4 مليون دينار في نفس الفترة (الشكل 1.16).

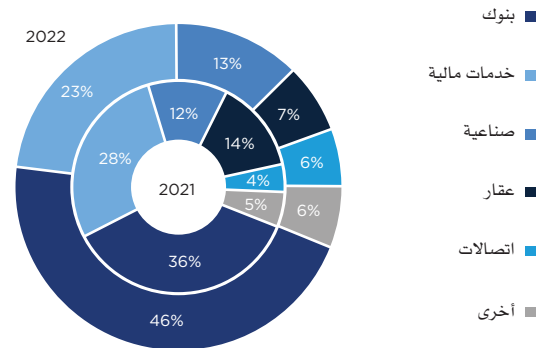
1.16

متوسط قيمة التداول اليومي



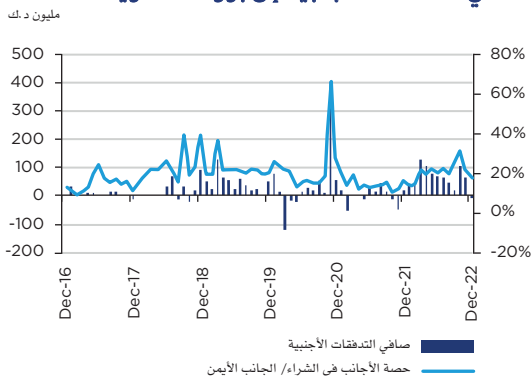
1.15

حصة القطاع بحسب قيمة التداول



1.17

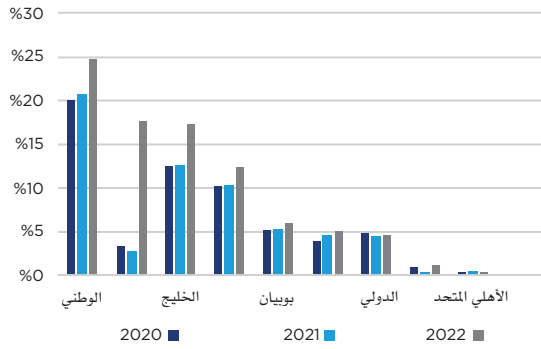
صافي التدفقات الأجنبية إلى بورصة الكويت



بينما كانت قيمة صافي التدفقات الأجنبية مرتفعة نسبياً، ظلت حصة المستثمرين الأجانب من عمليات الشراء الشهرية عند متوسط معدلها في السبع سنوات الماضية عند حوالي 20% (الشكل 1.17). ويمكن أن تعزى الزيادة في قيمة صافي التدفقات الأجنبية الشهرية إلى الارتفاع المشهود في السوق الأول في الفترة ذاتها، مما نتج عنه تدفقات أعلى من قبل المستثمرين الأجانب لشراء ذات العدد من الأسهم. وقد يكون لارتفاع القيمة السوقية للسوق المحلي الناتجة أساساً عن استجواذ أحد البنوك على بنك أجنبي دوراً في زيادة صافي التدفقات الأجنبية (حيث قد ينشأ عن ذلك الحاجة لشراء عدد أكبر من الأسهم للحفاظ على نسبة الملكية ذاتها).

وفي ذات السياق، وتماشياً مع الزيادة في التدفقات الأجنبية، شهدت البنوك المشمولة بمؤشر MSCI للأسواق الناشئة (البنك الوطني، بنك الخليج، بيت التمويل، وبنك بوبيان) زيادة ملحوظة في تملك الأجانب لأسهمها (الشكل 1.18).⁶ وفي ظل عدة عوامل اقتصادية وجيوسياسية، ارتفع وزن دولة الكويت في المؤشر إلى ما بين 0.8%-0.9% في عام 2022 مقارنة بـ 0.5% عند اضافتها للمؤشر في عام 2020. مما حفز التدفقات الأجنبية والتملك الأجنبي خلال هذا العام، ومن منظور الاستقرار المالي، فإن الزيادة في ملكية الأجانب في البنوك تعد مؤشراً إيجابياً، حيث تحد قاعدة المستثمرين المتنوعة جغرافياً من عدوى السوق التي يمكن أن تحدث في حال وقوع أزمة محلية. ومن الجانب الآخر، فإن هذه الاستثمارات قد تزيد من حساسية السوق لتقلبات الأسواق العالمية والتدفقات المفاجئة لرؤوس الأموال غير المستقرة (hot money).

1.18 ملكية الأجانب في البنوك

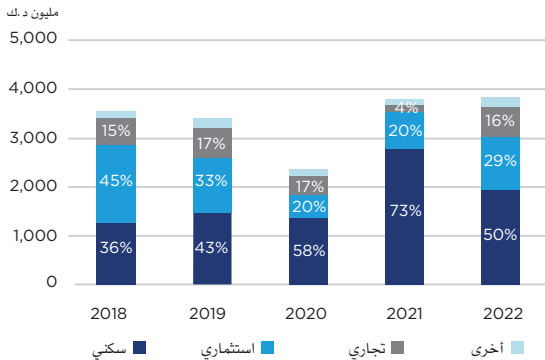


بالرغم من زيادة تقلبات السوق وانخفاض عدد الأسهم المتداولة، ظل نشاط السوق قوي خلال عام 2022 مع زيادة في التداول من حيث القيمة. وقد جاءت تلك الزيادة في فترة شهدت تفاقم في التوترات الجيوسياسية والتشديد في السياسات النقدية الذي استمر على مدار العام. وفي حين أدت هذه الضغوطات إلى نوع من التصحيح في التقييمات المبالغ فيها لبعض الأسهم، وقد تكون هناك حركة تصحيحية إضافية للأسعار في الأفق مع تزايد التوقعات بحصول ركود اقتصادي عالمي، ويتطلب هذا تدخلاً استباقياً للتصدي للمخاطر التي قد تنشأ عن فرط الانكشاف على أسواق الأسهم. ويتطرق الجزء المتعلق بمخاطر السوق في الفصل المعني بمخاطر البنوك من هذا التقرير إلى هذا الموضوع بتعمق أكثر.

سوق العقار

أسوةً بما لوحظ في أسواق الأسهم، ظل التعامل العقاري من حيث القيمة قوياً في عام 2022 بالرغم من عودة عدد الصفقات إلى مستويات ما قبل الجائحة، وهو مؤشر يدل على زيادة في التداول على العقارات ذات القيمة العالية وانخفاض في العقارات الأقل قيمة (أي شريحة العقارات السكنية). وظل السوق نشطاً بالرغم من تزايد أسعار الفائدة تدريجياً في النصف الثاني من العام. ووصل إجمالي قيمة الصفقات في عام 2022 إلى 3.8 مليار دينار (الشكل 1.19) بزيادة 0.9% عن العام السابق وأعلى بمقدار 13% من متوسط المعدل للسنوات الخمس الماضية. وظل قطاع العقار السكني متصدراً للتداول من حيث القيمة، بالرغم من انخفاض حصته من إجمالي القيمة المتداولة من 73% في 2021 إلى 50% للعام 2022. ويمثل هذا انخفاضاً ملحوظاً ويعزى بشكل أساسي إلى اعتدال عدد الصفقات في شريحة العقار السكني الذي شهد طفرة في عام 2021 حين ارتفعت قيمة الصفقات بشكل حاد لتفوق متوسط قيمة الصفقات للخمس سنوات الماضية بنسبة 123% في ذلك الوقت، وبالتالي، تعتبر عودة حجم التداول لهذا القطاع إلى مستويات طبيعية أمراً مطمئناً بعض الشيء.

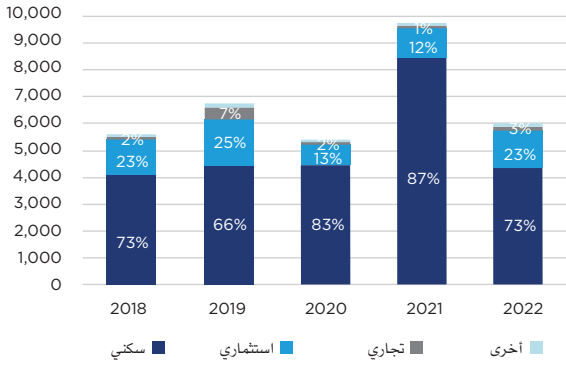
1.19 قيمة الصفقات العقارية



6 يستبعد البنك الأهلي الكويتي، البنك الأهلي المتحد، والبنك التجاري الكويتي بسبب الحصة الضئيلة لملكية الأجانب.

1.20

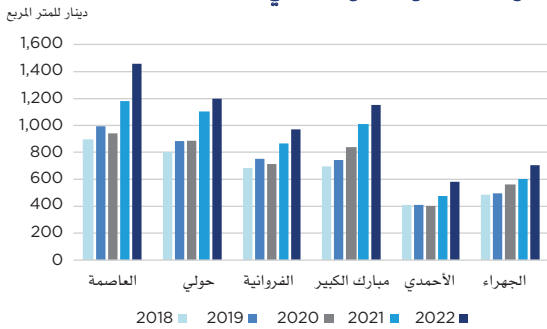
عدد الصفقات العقارية



وبينما ظلت القيمة الإجمالية دون تغيير، فإن عدد الصفقات للعقارات السكنية في عام 2022 انخفض للمستويات الطبيعية بعد الارتفاع الكبير في عام 2021 بفعل الطفرة المذكورة أعلاه. وقد بلغ الانخفاض في عدد الصفقات نسبة 38%، حيث انخفض من 9,723 صفقة في 2021 إلى 6,008 صفقة في 2022 (الشكل 1.20). وبالتماشي مع التطورات الملحوظة في قيمة الصفقات، انخفضت حصة العقارات السكنية من إجمالي التعاملات في قطاع العقار من 87% في 2021 إلى 73%. وقد بلغ متوسط قيمة الصفقة في شريحة العقار السكني خلال السنوات الخمس الماضية حوالي 343,000 دينار مقابل 809,000 دينار لشريحة العقار الاستثماري و3,000 ألف دينار لشريحة العقار التجاري. وبذلك نرى أن المزيد من النشاط في صفقات شريحة العقار السكني يؤدي غالباً لقفزة في حجم التداول في قطاع العقارات إجمالاً والعكس صحيح، مما يفسر التطورات الموضحة أعلاه.

1.21

متوسط سعر العقار السكني



المصدر: وزارة العدل

تماشياً مع الارتفاع المشهود في قيمة التداول لشريحة العقار السكني، استمرت الأسعار في الارتفاع، وإن كان هذا بوتيرة أقل مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغ متوسط معدل نمو الأسعار للمحافظات الست مجتمعة نحو 16% مقابل 19% في 2021 (الشكل 1.21).⁷ ويقارن هذا مع معدل 8% لستة عشر عام الماضية، مما يؤكد استمرار متانة الأسعار في السوق. وعلى غرار الاتجاه الذي بدأ في عام 2021، يمكن أن تعزى قوة الأسعار إلى تغيير توجه المستثمرين، حيث أخذ المستثمرون في الابتعاد عن العقارات ذات المخاطر التشغيلية المرتفعة مثل المباني الاستثمارية والتجارية وتفضيل الوحدات السكنية الأقل خطورة. وعلى مدار السنوات، أثبتت العقارات السكنية ثباتاً سعرياً أعلى من جميع الشرائح الأخرى، ويعود هذا إلى معدل النمو السكاني العالي لدولة الكويت مصحوباً بعوامل ثقافية وسلوكية رجحت كفة تفضيل السكن في منزل بدلاً من الشقق السكنية. وينتج عن هذه العوامل أيضاً مستأجرين بمخاطر أقل حيث أن سكان المنازل في الغالب مواطنين ذوو دخل عال ومستقر. وفي ضوء هذا، من المرجح أن تكون الزيادة التدريجية في مستويات أسعار الفائدة التي بدأت في النصف الثاني من العام قد ساهمت في ركود الأسواق مما أسهم بدوره في ارتفاع أبطأ للأسعار. كما أن التطورات من جانب العرض كانت أيضاً في صالح الأسعار ضمن هذه الشريحة، مع وجود فرق كبير بين عدد المعروض من الوحدات والعدد المطلوب، ولوضع هذه الحقيقة في سياقها، يذكر أن العدد الإجمالي للمنازل (المسكونة والشاغرة) يبلغ حالياً 145,513⁸، مقابل عدد 91,229⁹ طلب قائم لوحدة سكنية حكومية كما في نهاية عام 2022. وتعود هذه الفروقات بشكل أساسي لمحدودية الأراضي المتوفرة الممكن بناؤها ووتيرة النمو السكاني العالية.

وبالنظر إلى المدى القصير، يعتبر التصحيح في الأسعار مرتقباً في شريحة العقار السكني فيما يبدأ ظهور التأثير الكامل لتشدد السياسات النقدية على الاقتصاد. بعد زيادات غير مسبوقه للأسعار على مدى السنتين الماضيتين، أي تصحيح يعيد نسب النمو إلى مستويات أكثر استدامة سيكون مرغوباً من منطلق الاستقرار المالي. أما على المدى البعيد، من المتوقع أن تؤثر التطورات على جانب العرض على الأسعار بشكل أكبر حيث من المتوقع أن يتم تطوير المزيد من الأراضي وطرح المزيد من الوحدات السكنية من قبل الهيئة العامة للرعاية السكنية لتثقل كفة العرض وتخف الضغوط على الأسعار. ويتوقع أيضاً أن ينخفض الطلب على تأجير هذه العقارات مع توفر المزيد من الوحدات وتطوير المدن الجديدة مما سيعاكس الموجة التي شهدتها السوق مؤخراً من ضخ المستثمرين لرؤوس أموال ضخمة في هذا القطاع. ومن أهم مشاريع التطوير التي دخلت حيز التنفيذ حالياً مشروع مدينة المطلاع السكنية (28,288 وحدة) وغرب عبد الله المبارك (5,201 وحدة) وجنوب عبد الله المبارك (3,260 وحدة) وصباح الأحمد (9,574 وحدة). أما المشاريع الأبعد في الأفق والتي هي في مراحل التخطيط والطرح حالياً فتشمل جنوب القيروان (400 وحدة). ومن منظور عام، فإن توقعات زيادة معدلات الفائدة تؤيد هذا الطرح، حيث أن ارتفاع معدلات العوائد المطلوبة من العقارات قد تؤدي إلى ضغوط على قيمها في جميع شرائح السوق.

مرفق 1.1: التوقف عن سعر الفائدة المرجعية لليبور (London Interbank Offered Rate "LIBOR")

يمثل التوقف عن سعر الفائدة المرجعية - الليبور - تحولاً كبيراً في القطاع المالي، حيث يعتبر معدّل فائدة مرجعي رئيسي يُستند عليه ويتم ربطه في العديد من العقود والأدوات المالية التي تقدّر بتريليونات الدولارات على مختلف العملات وفترات الاستحقاق. كما أنه يُعد معيار مرجعي مفضل، مما يجعله أحد المعدلات المعيارية الأكثر استخداماً في البنوك والمؤسسات المالية في العالم. حيث أنه يُستخدم لتحديد أسعار الفائدة لمختلف الأدوات المالية مثل الرهون العقارية والسندات والمشتقات والودائع والإيجارات والقروض وغيرها من المعاملات. وبسبب التلاعبات التي تم اكتشافها، تكشف لدى الجهات التنظيمية والرقابية العالمية أن المعيار لم يعد مستداماً كمعدل مرجعي مناسب لتحديد أسعار السوق، حيث كان عرضه للتلاعب في ظل طبيعته التقديرية، وبكونه لا يستند إلى صفقات فعلية لتقدير الأسعار.

وفي عام 2017، وجهت الجهات التنظيمية المؤسسات المالية إلى التوقف عن الليبور كمعيار مرجعي لمعدل الفائدة على العقود المالية، وعدم إصدار أو المشاركة بأي عقود جديدة مرتبطة بالليبور بكل العملات العالمية التي لها آجال استحقاق تتجاوز تواريخ توقف العمل بالليبور المعلن عنها إن كان بالدولار الأمريكي بتاريخ 2023/6/30، أو بالعملات الرئيسية الأخرى بتاريخ 2021/12/31. وبحلول 1 يوليو 2023، سيتم التوقف في التعامل في الليبور من كافة المعاملات سواء تلك المقومة بالدولار الأمريكي أو غيرها من العملات الرئيسية.

وعلى الصعيد العالمي، وبدءاً من 1 يناير 2022، وجب أن تتضمن اتفاقيات القروض الجديدة بالعملات الرئيسية (الدولار الأمريكي واليورو والفرنك السويسري والين الياباني) مرجع معياري مختلف بدلاً من الليبور يكون أكثر دقة وشفافية. هذا وسوف يستمر نشر معدلات ليبور (لفترات اليوم التالي، وشهرياً، وثلاثة أشهر، وستة أشهر، و12 شهراً) حتى 30 يونيو 2023، إلا أن بعد ذلك فلن يتم الاستعانة به كمعيار مرجعي، مما يحتم الاستعانة بسعر مرجعي بديل لاي اتفاقية ائتمانية ذات تاريخ استحقاق يتجاوز ذلك التاريخ، مما فتح المجال لظهور واستخدام معايير بديلة لتحديد الأسعار لمختلف العملات، ومنها:

المعدل البديل

المعدل المرجعي السابق

SOFR (SECURED OVERNIGHT FINANCING RATE)	USD LIBOR
SONIA (STERLING OVERNIGHT INDEX AVERAGE)	GBP LIBOR
EURIBOR AND/OR €STR (EURO SHORT-TERM RATE)	EURO LIBOR
SARON (SWISS AVERAGE RATE OVERNIGHT)	CHF LIBOR
TONA (TOKYO OVERNIGHT AVERAGE RATE)	JPY LIBOR

التحديات والآثار المترتبة

يترتب على التوقف واستبدال الليبور بمعدلات مرجعية بديلة العديد من التحديات والآثار. ويتمثل أحد أهم تلك التحديات في الاضطراب والعرقلة في المعاملات المالية الذي سترتب على هذا الاستبدال. وعلى سبيل المثال، يجب أن يتم تغيير أو استبدال العقود والأدوات المالية القائمة المرتبطة بمعدل الليبور لتتماشى مع التطورات الجديدة. الأمر الذي يترتب عليه تغييرات حتمية في الشروط التعاقدية، كالاتزام بمعدل مرجعي بديل واضح وصريح وليس به غموض، وإدخال تلك التعديلات على أساليب الاحتساب. كما يمكن أن تكون العملية معقدة وقد تتطلب مفاوضات بين الأطراف المعنية، ويتطلب الأمر تخطيطاً وتعاوناً واسع النطاق بين الإدارات لضمان الانتقال السلس دون التأثير على العملاء وعمليات البنك.

وهناك تحد آخر يتمثل في وجود عقود مرتبطة بأسعار الليبور ولكنها تفتقر إلى إمكانية استبدال السعر المرجعي بمعدلات بديلة. تحدد الأحكام الاحتياطية (Fallback Provisions) المعدلات البديلة التي يمكن استخدامها في حال أن معدل الليبور المتفق عليه بداية لم يعد متاحاً. هذا ويمكن لعدم توافر الاحكام الاحتياطية في العقود أن يؤدي إلى نزاعات وشكوك عندما لا يصبح معدل المرجعية المشار إليه متاحاً، مما قد يؤثر على الالتزامات التعاقدية. وعليه، قامت بعض الدول بجهود لمواجهة تلك التحديات ومنها الولايات المتحدة، حيث أصدر الكونغرس الأمريكي قانون خلال عام 2022 لحماية العقود الأمريكية التي تفتقر لوجود أحكام احتياطية، مما سيساهم بشكل كبير بتقليل مخاطر الاستبدال عند بلوغ المرحلة النهائية لعقود الليبور بالدولار الأمريكي. ويتطلب القانون استخدام SOFR بالإضافة إلى معايير إضافية تستخدم بدلاً من الليبور بالدولار الأمريكي اعتباراً من منتصف عام 2023. هذا وينطبق القانون على عقود الليبور التي لا يمكن فيها استبدال أسعار الفائدة المرجعية، والعقود التي ليس لها معدل محدد بديل عن الليبور والعقود التي لم يستبدل فيها أحد الاطراف المعدل بعد حلول تاريخ التحول. علاوة على ذلك، فإنه يكفل استمرارية واستدامة العقود، ويوفر الحماية لكافة الاطراف من المسائل القضائية المحتملة بسبب استبدال الليبور.

القطاع المصرفي المحلي

إن الاعتبارات الرقابية ضرورية للانتقال للسلس من مرجعية الليبور إلى المعدلات المرجعية البديلة. وعليه، وتماشياً مع أفضل الممارسات العالمية فقد أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات للبنوك الكويتية بشأن التوقف العالمي عن استخدام الليبور كسعر مرجعي في المعاملات المقومة بالدولار الأمريكي أو غيرها من العملات الدولية الأخرى، مما يساعد البنوك المحلية في التكيف مع التحول العالمي نحو معدلات مرجعية بديلة.

بالإضافة إلى ذلك، قام بنك الكويت المركزي بتقييم انكشاف البنوك الكويتية على العقود المرتبطة بالليبور ومتابعة ذلك بشكل شهري. وبناء على نتائج هذا التقييم والمتابعة الدورية، أصدر البنك المركزي تعليمات للبنوك تقضي بضرورة الامتناع عن إبرام أي عقود جديدة تستخدم الليبور كسعر مرجعي ذات فترات استحقاق تمتد لما بعد تاريخ التحول النهائي. وتطبق هذه التعليمات على جانبي المركز المالي من أصول والتزامات، بالإضافة إلى عقود المشتقات. كما تقضي التعليمات بضرورة تعديل العقود الحالية التي تستخدم الليبور كسعر مرجعي والالتزام بأفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن. هذا ومن الضروري أن تتضمن العقود الجديدة على الأقل معدل مرجعي بديل أو أكثر، مثل SOFR، وSONIA، وSARON، وSTR، وTONA، مما يضمن الوضوح ويخفف من الغموض في تلك العقود.

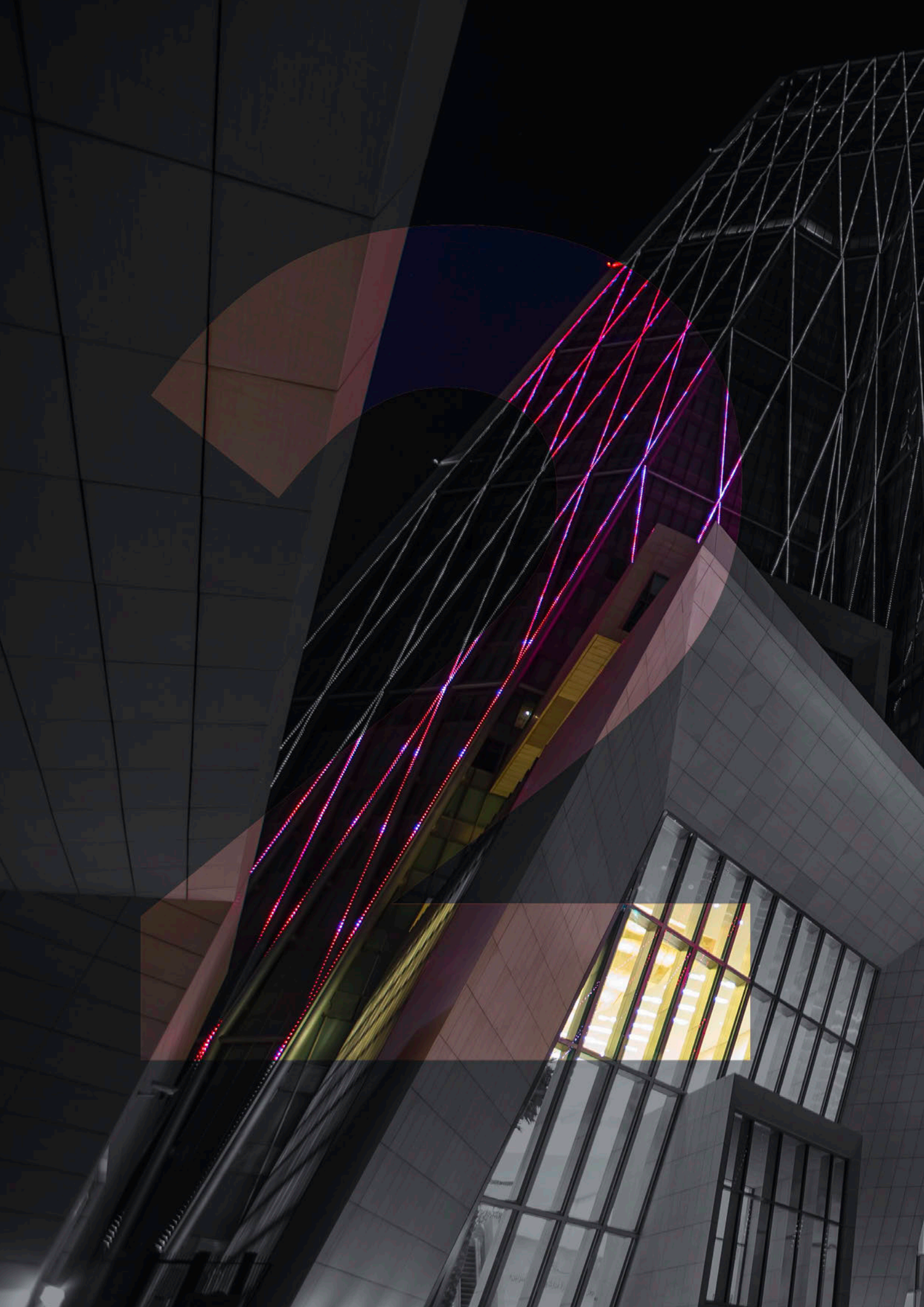
حرص بنك الكويت المركزي على التحقق من أن البنوك على علم ومعرفة بالآثار المترتبة على عدم وجود معدلات مرجعية بديلة وأحكام احتياطية تنظم عملية الاستبدال وما قد يترتب على ذلك من الدخول في منازعات قضائية مكلفة، والتأثير بشكل سلبي على كل من المقرضين والمقرضين. كما أكد بنك الكويت المركزي على أهمية بذل البنوك جهوداً حثيثة للالتزام بالموعد النهائي للتحول المحدد عالمياً وذلك تجنباً للمخاطر النظامية التي قد تنشأ.

ويقوم بنك الكويت المركزي أيضاً بمراجعة البيانات الشهرية للبنوك بشكل حثيث، وتقييم العقود المنتهية والمستمرة التي تستند إلى الليبور كسعر مرجعي، ومراقبة عملية تعديل البنوك للعقود القائمة لديها. والهدف من ذلك هو ضمان تقليل انكشافات البنوك على عقود تستند على الليبور بشكل تدريجي قبل إيقاف العمل به، مما يكفل الانتقال للسلس، بالإضافة إلى الحد من المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي. وكما في 31 ديسمبر 2022، بلغت نسبة الأصول المرتبطة بالليبور والمقومة بالدولار الأمريكي نحو 4.45% من إجمالي أصول القطاع غالبيتها مصنفة على أنها "قيد التنفيذ" من حيث التعديل. وعلى جانب المطلوبات، فقد كانت نسبة العقود المرتبطة بالليبور والمقومة بالدولار الأمريكي أقل حيث بلغت 0.75% من إجمالي، علماً بأن البنوك انتهت بالكامل من استبدال كافة عقود الليبور المقومة في العملات الأخرى. ومع ذلك، سيستمر بنك الكويت المركزي في رقابته للصيقة لضمان استبدال جميع البنوك للعقود المرتبطة بالليبور قبل الوقت المحدد لذلك.

بشكل عام، تلعب الاعتبارات الرقابية دوراً هاماً في المرحلة الانتقالية عن الليبور، وذلك من خلال الحرص على تطوير الضوابط ومراجعة خطط الطوارئ وتوفير المخفضات الرقابية وتجنب مخاطر التقاضي المحتملة. كما يجب على البنوك المركزية أن تكون حذرة من المخاطر التشغيلية التي قد تنتج وآثارها على سمعة القطاع في حال عدم التعامل مع متطلبات الانتقال بجدية مما قد يزعزع من الاستقرار المالي. وفي هذا الشأن فإن جهود بنك الكويت المركزي المستمرة في تيسير المرحلة الانتقالية من شأنه التقليل من آثارها السلبية التي قد تنعكس على المؤسسات المالية والعملاء بالإضافة إلى تعزيز الاستقرار المالي.

الفصل الثاني:

نظرة عامة
على النظام
المالي المحلي

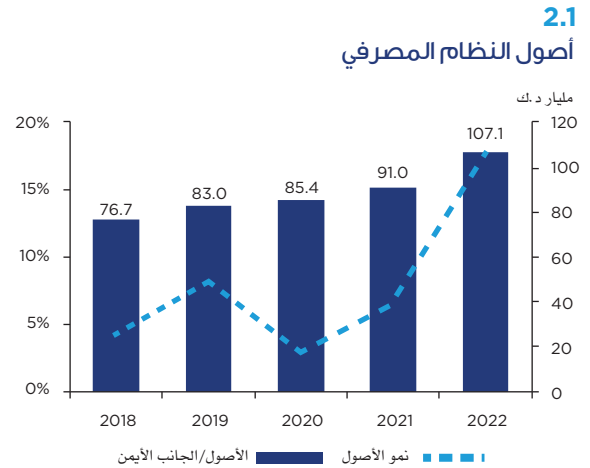
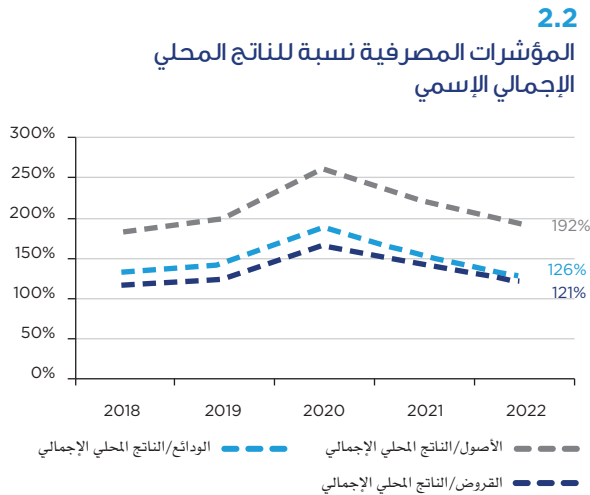


نظرة عامة على النظام المالي المحلي

على غرار الاقتصادات الأخرى، يتكون النظام المالي المحلي من مؤسسات مالية مختلفة كالبنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار والتمويل وشركات الصرافة، تحكمها مجموعة من القواعد والتعليمات الصادرة من جهات رقابية مختلفة بحسب نشاط الشركات. ويعد بنك الكويت المركزي الجهة المكلفة بتنظيم أعمال البنوك وشركات التمويل وشركات الصرافة، كما يقوم بنك الكويت المركزي بالتعاون مع هيئة أسواق المال بدور رقابي مزدوج على شركات الاستثمار¹. يغطي هذا الفصل من التقرير أداء تلك المؤسسات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، والتي تشمل خمسة بنوك تقليدية، وخمسة بنوك إسلامية، وبنك متخصص واحد، بالإضافة إلى 73 شركة استثمار وصرافة. ويوضح الجزء المتعلق بتحليل البنوك التغييرات الرئيسية في مراكزها المالية، علماً بأن إجمالي أصول القطاع المصرفي قد شهدت نمواً ملحوظاً خلال عام 2022 نتيجة استحواد بنك محلي على بنك خارجي، لذا، فإن معظم النمو المذكور في هذا الفصل يتعلق بشكل رئيسي بالاستحواذ، ما لم يذكر خلاف ذلك، بينما يغطي الفصل الثالث من هذا التقرير تحليل أكثر تفصيلاً للمخاطر الرئيسية المتعلقة بالبنوك.

القطاع المصرفي

استمر الاقتصاد المحلي في التعافي خلال عام 2022، وهو ما يدل عليه بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المقدر لدولة الكويت من قبل صندوق النقد الدولي. وجاء هذا النمو مدعوماً بشكل أساسي بالأداء القوي للقطاع النفطي، والزيادة في الانفاق الاستهلاكي، بالإضافة إلى إعادة العمل على المشاريع التي تم تأجيلها خلال جائحة كورونا، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على أداء القطاع المصرفي الذي يمثل الغالبية العظمى من النظام المالي المحلي. حيث سجل إجمالي أصول القطاع المصرفي نمو بنحو 17.7% في عام 2022 (6.5% في عام 2021)، متجاوزاً متوسط معدل السنوات الخمس الماضية، ليصل إلى 107.1 مليار دينار (الشكل 2.1)، ويعزى هذا النمو الإيجابي إلى استحواد بنك محلي على بنك خارجي، بالإضافة إلى التوسع في المحافظ التمويلية للبنوك والتي نمت بنسبة 15.3%. من جانب آخر، تتمتع البنوك المحلية بانكشاف عالمي كبير، حيث تشكل شركاتها التابعة وفروعها الأجنبية 26% من إجمالي أصول القطاع المصرفي.



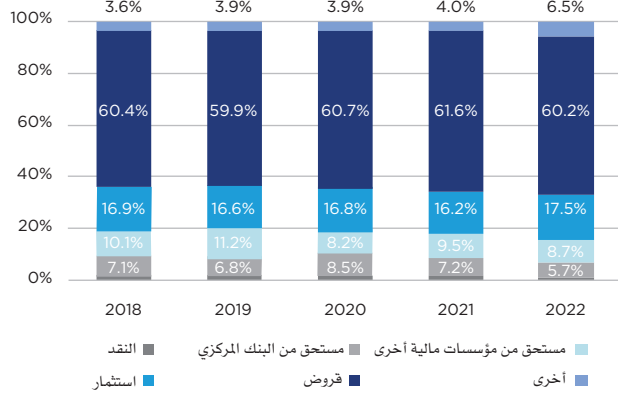
وعلى الرغم من هذا النمو في الأصول، إلا أن نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي تراجعت من 221% في عام 2021 إلى 192% في عام 2022، وذلك نتيجة الارتفاع المذكور في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، والذي سجل زيادة بنسبة 35.2% في عام 2022 متجاوزاً معدل النمو في الأصول. وبالمثل، انخفضت نسبة كل من القروض والودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 121% و126% على الترتيب في عام 2022، مقابل 142% و 152% لعام 2021 (الشكل 2.2).

1 رقابة بنك الكويت المركزي تقتصر على نشاط التمويل فقط الخاص بتلك الشركات

وفي عام 2022، استعادت البنوك الإسلامية صدارتها - بعد تراجعها في العام السابق - في معدل نمو الأصول مقارنة بالبنوك التقليدية، بمساهمة ملحوظة من الاستحواذ المشار إليه من قبل أكبر بنك إسلامي (الشكل 2.3). ففي حين شهدت أصول البنوك التقليدية نمواً بنسبة 7.6% في عام 2022 لتبلغ 54.4 مليار دينار مقابل 50.5 مليار دينار في عام 2021، شهدت البنوك الإسلامية في الوقت نفسه ارتفاعاً في معدل نموها (30.4% في 2022 مقابل 4.8% في 2021) لتصل إلى 52.7 مليار دينار مقابل 40.4 مليار دينار في 2021.

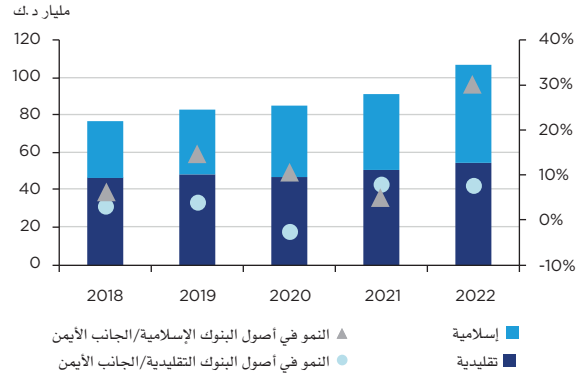
2.4

مكونات الأصول



2.3

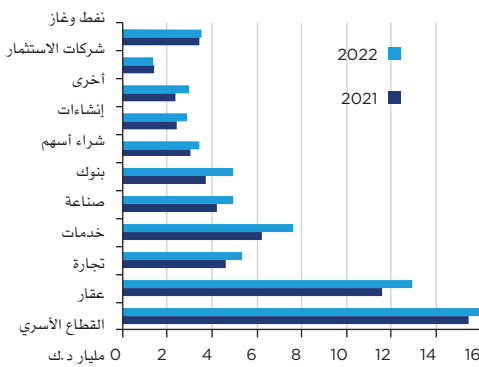
أصول البنوك التقليدية والإسلامية



وفيما يتعلق بنشاط الأعمال، واصلت البنوك المحلية الاعتماد على أنشطتها الرئيسية (أساساً عمليات التمويل). فعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في حصة صافي القروض من إجمالي الأصول من 61.6% في عام 2021 إلى 60.2% في عام 2022 (الشكل 2.4)، إلا أنها قد ارتفعت خلال الفترة ولاتزال تمثل الاستخدام الرئيسي في مصادر الأموال. وجاء هذا الانخفاض في صافي حصة القروض نتيجة لعملية الاستحواذ المذكورة سابقاً، والتي تركت أثراً على هيكل أصول القطاع المصرفي. ويظهر ذلك في ارتفاع حصة الأصول الأخرى بنحو 2.5 نقطة مئوية، نتيجة الاستحواذ المشار إليه. وبالمثل، شهدت حصة الاستثمارات كنسبة مئوية من إجمالي الأصول زيادة قدرها 1.3 نقطة مئوية متأثرة كذلك بعملية الاستحواذ. علاوة على ذلك، تراجع حصة الأرصدة المستحقة لدى البنك المركزي لتشكّل 5.7% من إجمالي الأصول، نتيجة لانخفاض قيمتها إلى 6.1 مليار دينار. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التراجع كان نتيجة لقيام البنوك بالاستثمار في أدوات ذات عائد أعلى، خصوصاً بعد تحديث التعليمات الخاصة بنظام السيولة وفقاً لسلم الاستحقاقات مما يعد بمثابة تحول لجذب فرص توظيفية جديدة.

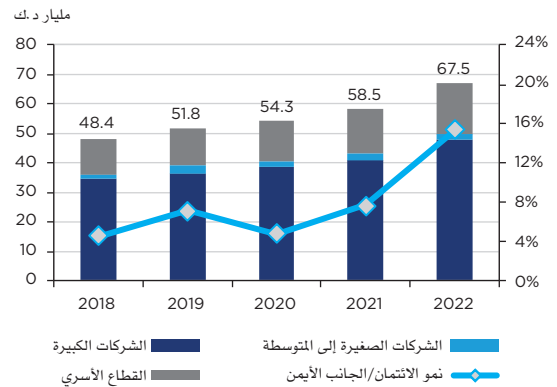
2.6

إجمالي القروض بحسب نوع المقترضين



2.5

إجمالي القروض بحسب نوع المقترض



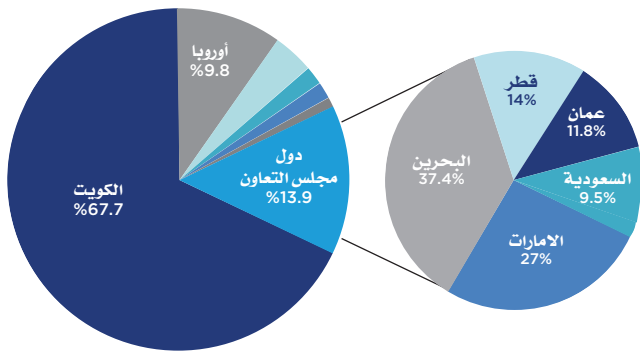
تواصل البنوك الكويتية ممارسة دورها كوسيط مالي من خلال توسيع محافظها الائتمانية، حيث سجل إجمالي القروض نمواً بنحو 9 مليار دينار وبمعدل نمو 15.3% لتبلغ 67.5 مليار دينار في عام 2022 (الشكل 2.5)، ويعود هذا النمو في محفظة القروض بشكل أساسي إلى التمويل الممنوح للشركات الكبرى (نمو قدره 7 مليارات دينار)، والأفراد (نمو قدره 2 مليار دينار). في حين انخفضت القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقدار 255 مليون دينار. وبشكل عام، عند النظر إلى تطورات محفظة القروض مستبعداً منها آثار الاستحواذ، يُلاحظ وجود نمو قوي وإيجابي خلال عام 2022، ويمكن أن يعزى هذا النمو إلى إعادة فتح الاقتصاد وانتعاشه، والذي بدوره يؤدي إلى خلق فرص إقراضية مناسبة.

بالنسبة للتوزيع القطاعي لمحفظه القروض، لا يزال قطاع الأفراد هو القطاع المهيمن (الشكل 2.6)، حيث تفضل البنوك عادة إقراض قطاع الأفراد بسبب استقرار دخل المقترضين (معظمهم من موظفي الحكومة)، كما أن إقراض الأفراد يساعد في خفض التركيز الائتماني في محفظة القروض لدى البنوك. ويولي قطاع الأفراد قطاعي الخدمات والعقار من حيث النمو خلال عام 2022 وبتزايد قدرها 1.4 و1.3 مليار دينار على التوالي. علاوة على ذلك، بلغت القروض الممنوحة لقطاع النفط والغاز أعلى مستوى لها عند 3.56 مليار دينار، في ظل القروض المشتركة من البنوك الكويتية لتمويل المشاريع التوسعية للشركات المحلية في عام 2021 والتي استمرت حتى عام 2022. كما ارتفعت القروض المقدمة لقطاع البنوك بمقدار 1.2 مليار دينار لتصل إلى 4.9 مليار دينار في العام 2022، ويرجع ذلك أساساً إلى استحوذ بنك محلي على بنك خارجي. وبشكل عام، فإن التركيز القطاعي للمحفظة الائتمانية يتوافق مع السنوات الماضية، حيث لا تزال محفظة الائتمان متركزة في قروض الأفراد والقروض العقارية وقروض الخدمات التي تشكل أكثر من نصف إجمالي القروض.

أما فيما يتعلق بتوزيع المحفظة وفقاً للعملة²، وتماشياً مع السنوات الماضية، فلا تزال العملة المحلية تشكل النسبة الأكبر من إجمالي محفظة القروض في عام 2022 وبنحو 64.3% من الإجمالي (الشكل 2.7). هذا وقد انخفضت القروض الممنوحة محلياً بالعملة الأجنبية بنحو 0.44 مليار دينار لتبلغ حصتها 12.5% من إجمالي القروض الممنوحة بالعملة الأجنبية. أما القروض الممنوحة بالعملة الأجنبية خارج دولة الكويت فقد ارتفعت بنحو 5.5 مليار دينار، لترتفع بذلك حصتها من إجمالي القروض الممنوحة بالعملة الأجنبية من 81.9% في عام 2021 إلى 87.5% في عام 2022 نتيجة للاستحواذ.

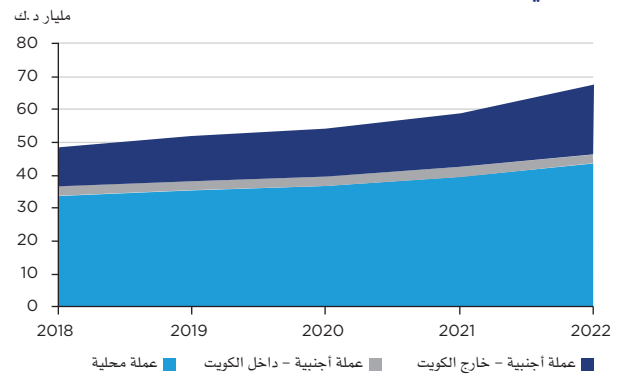
2.8

محفظة القروض بحسب المنطقة



2.7

إجمالي القروض بحسب العملة

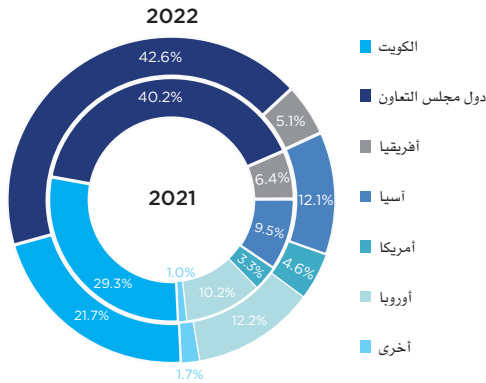


هذا وقد ظل التوزيع الجغرافي لمحفظه القروض إلى حد كبير دون تغيير، حيث لا تزال القروض الموجهة للعملاء المحليين تستحوذ على النصيب الأكبر من المحفظة بنسبة 67.7% (الشكل 2.8)، إلا أن هذه الحصة انخفضت من 72.6% في عام 2021. ويعود هذا الانخفاض في حصة القروض المقدمة للمقترضين المحليين إلى زيادة حصة القروض المقدمة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، والتي ارتفعت من 10.9% من إجمالي عمليات الإقراض لتبلغ 13.9% كما في 2022. وقد ظهر النمو بشكل رئيسي في القروض الممنوحة لعملاء في مملكة البحرين نتيجة للاستحواذ المشار إليه. وقد توزعت بقية القروض على دول أوروبا، وأفريقيا، وآسيا.

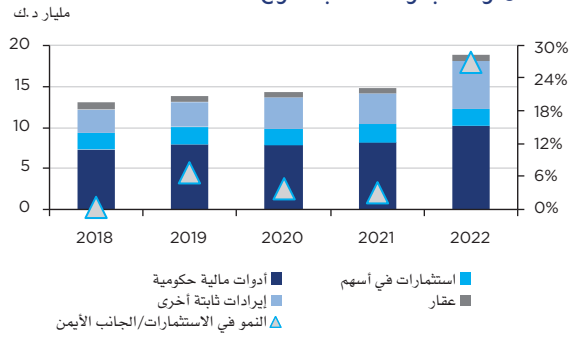
بالانتقال إلى ثاني أكبر مساهم في أصول القطاع المصرفي، سجلت محفظة الاستثمار نمواً بنسبة 26.9% خلال عام 2022 لتصل إلى 18.7 مليار دينار (الشكل 2.9)، وكانت هذه القفزة في النمو أساساً نتيجة لاستحواذ بنك محلي على بنك خارجي. هذا وقد ظلت أدوات الاستثمار ذات الدخل الثابت الصادرة عن الحكومات كأداة الاستثمار المفضلة لدى البنوك في ظل المعاملة الرقابية التفضيلية وانخفاض مستوى المخاطر في مثل تلك الاستثمارات، حيث شكلت نحو 54% من إجمالي المحفظة الاستثمارية للبنوك، في حين شكلت أدوات الدخل الثابت الصادرة عن جهات أخرى 31% في عام 2022 مقابل 26% في عام 2021. أما الاستثمارات في الأسهم، فقد انخفضت حصتها بشكل طفيف في 2022 لتصل إلى 12% بقيمة إجمالية تصل إلى 2.2 مليار دينار. ومن ناحية أخرى، ارتفعت الاستثمارات العقارية بنسبة 6% في عام 2022 نتيجة الاستحواذ المشار إليه، بعد انخفاضها سابقاً خلال السنوات الأربع الماضية.

2 قد لا تكون الأرقام متسقة مع تقارير السنوات السابقة (التقارير السابقة لعام 2021) بسبب التغييرات في العمليات الحسابية.

2.10 استثمارات البنوك بحسب المنطقة



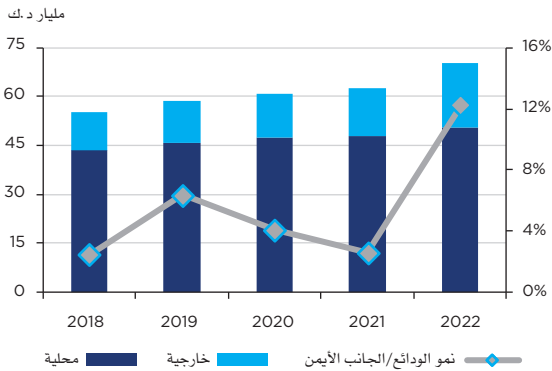
2.9 استثمارات البنوك حسب النوع



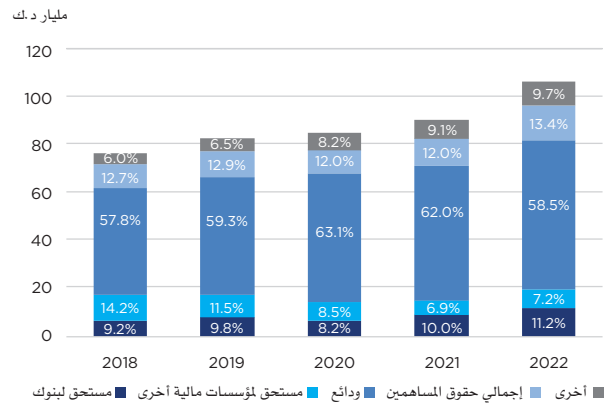
وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمحفظة الاستثمارية، ما تزال الاستثمارات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي (ومنهما دولة الكويت) تسيطر على المحفظة الاستثمارية بنسبة 64% تقريباً (الشكل 2.10). هذا وقد انخفضت استثمارات البنوك محلياً للعام الرابع على التوالي لتصل إلى 4.1 مليار دينار في 2022 مقارنة بنحو 4.9 مليار دينار في 2019 (21.7% مقابل 35.1% من إجمالي الاستثمارات على الترتيب). ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى توقف إصدارات السندات السيادية محلياً نتيجة لانتهاء فترة صلاحية قانون الدين العام، حيث أن سوق السندات السيادية هو المحرك الأساسي للاستثمارات المحلية للبنوك. وفي الوقت ذاته، ارتفعت استثمارات البنوك في آسيا بنحو 861 مليون دينار لتستقر عند 2.3 مليار دينار، مما أدى بدوره إلى زيادة حصتها بمقدار 2.6 نقطة مئوية لتصل إلى 12.1% من الإجمالي في 2022. وكان هذا الارتفاع في الغالب نتيجة استحواذ بنك محلي على بنك خارجي وتوسيع الاستثمارات في أدوات الدخل الثابت للشركات. وبشكل عام، وعلى غرار محفظة القروض، توسعت محفظة الاستثمار نتيجة التطورات النقدية والاقتصادية.

وعلى جانب المطلوبات وحقوق الملكية من المركز المالي للقطاع المصرفي، فقد كان هناك تراجع في حصة الودائع والتي انخفضت من 62% في عام 2021 إلى 58.5% في عام 2022 (الشكل 2.11). وكان هذا الانخفاض مدفوعاً بشكل أساسي بالزيادة في المكونات الأخرى للمطلوبات وحقوق الملكية نتيجة لعملية الاستحواذ. ومع ذلك، فقد ارتفع إجمالي الودائع خلال عام 2022 ولا يزال يمثل المصدر الرئيسي لتمويل البنوك، كما ارتفعت حصة الأرصدة المستحقة للبنوك لتشكّل 11.2% من إجمالي مصادر الأموال مقارنة بنسبة 10% في عام 2021. وأخيراً، وفيما يخص حقوق المساهمين، فقد شهدت زيادة بنحو 3.4 مليار دينار نتيجة لعملية الاستحواذ المذكورة أعلاه.

2.12 ودائع النظام المصرفي

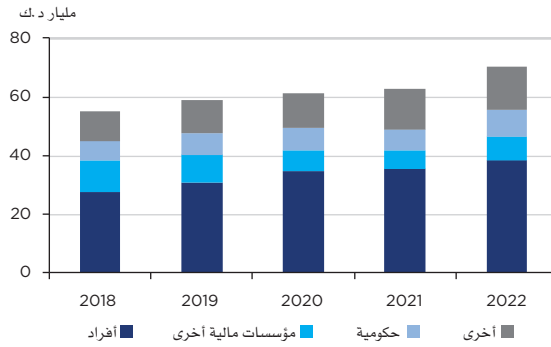


2.11 مكونات المطلوبات وحقوق المساهمين



وكمزید من التفصیل، سجلت الودائع نمواً بنسبة 12.3% خلال عام 2022 لتصل إلى 70.4 مليار دينار، وتشكل الودائع المحلية نحو 71.8% من الإجمالي. هذا وقد ارتفعت حصة الودائع الأجنبية بشكل ملحوظ لتبلغ 5.1 مليار دينار كما في 2022 نتيجة توسع البنوك في عملياتها الخارجية بالإضافة إلى عملية الاستحواذ التي سبق الإشارة إليها (الشكل 2.12). وقد اعتمدت البنوك بشكل كبير على القطاع الخاص كمصدر للتمويل، حيث بلغت ودائع الأفراد نحو 38.6 مليار دينار بنهاية العام، وشكلت 54.9% من إجمالي الودائع (الشكل 2.13). بالإضافة إلى ذلك، بلغت الودائع الحكومية نحو 9.0 مليار دينار في 2022 مقابل 7.3 مليار دينار في العام السابق.

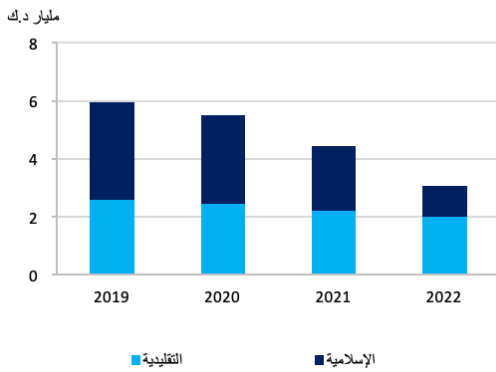
2.13 تركيبه المودعين



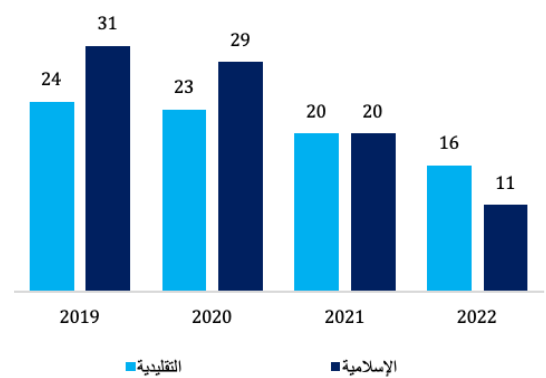
شركات الاستثمار

استمر عدد شركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي (بما في ذلك شركة تمويل واحدة) في الانخفاض خلال السنوات الأربع الماضية، حيث بلغ عدد تلك الشركات 27 شركة بنهاية عام 2022 مقابل 55 شركة في عام 2019 (الشكل 2.14). وشهد عام 2022 انخفاضاً بنسبة 32.5% في عدد الشركات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، ويعزى ذلك التراجع إلى كلفة الالتزام بتعليمات كل من هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي، مما شكل ضغطاً على الشركات للتخلي عن تراخيص التمويل غير المستغلة.

2.15 أصول شركات الاستثمار والتمويل

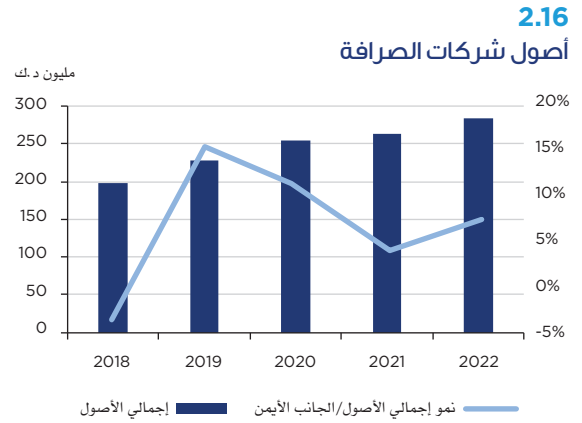
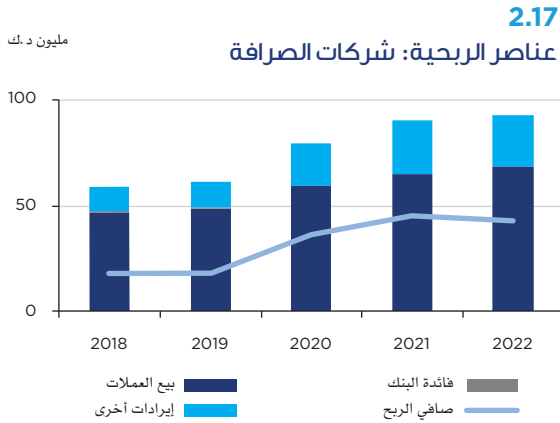


2.14 عدد شركات الاستثمار والتمويل



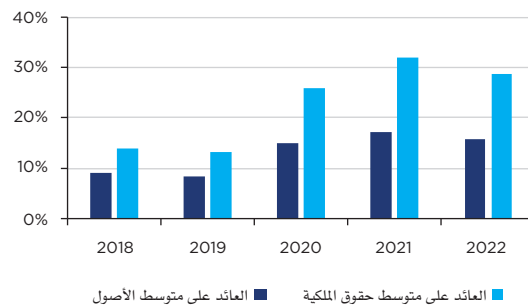
وفيما يتعلق بتحليل الشركات الاستثمارية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي والتي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، فقد لوحظ أن عدد الشركات الإسلامية قد انخفض من 31 شركة في 2019 إلى 11 شركة في 2022. واستمرت مع ذلك حصة شركات الاستثمار الإسلامية من الأصول في الإنخفاض (1.1 مليار دينار في 2022 مقابل 2.2 مليار دينار في 2021) (الشكل 2.15). من ناحية أخرى، فقد انخفض إجمالي أصول شركات الاستثمار التقليدية ليصل إلى 2.0 مليار دينار في 2022 مقابل نحو 2.2 مليار دينار في العام السابق. ويعود هذا الانخفاض في الأصول لدى كل من الشركات التقليدية والإسلامية إلى تراجع عدد الشركات الخاضعة لرقابة البنك المركزي وفق ما ذكر أعلاه.

بعد استمرار تراجع عدد شركات الصرافة خلال الخمس سنوات الماضية، استقر عددها عند 32 شركة في عام 2022. وفي الوقت نفسه، ارتفع إجمالي الأصول لشركات الصرافة بنسبة 7.4% في 2022، ليصل إلى مستوى قياسي جديد قدره 283 مليون دينار (الشكل 2.16).



وقد شهدت ربحية شركات الصرافة تراجع بنسبة 4% خلال عام 2022 ليصل صافي أرباحها إلى 43.1 مليون دينار (الشكل 2.17)، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تباطؤ الزيادة في الإيرادات مقابل الزيادة في النفقات، خاصة الزيادات في المصاريف الإدارية والمصرفية، وعلى غرار السنوات السابقة، فقد نتجت ربحية شركات الصرافة في عام 2022 أساساً من أنشطتها الأساسية، حيث شكلت مبيعات العملات والتحويلات المالية نحو 74% من إجمالي الإيرادات. وعلى الرغم من انخفاض صافي الأرباح، إلا أن أداء شركات الصرافة لا يزال قوياً. حيث بلغ كل من العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية نسبة 15.8% و 28.9% على التوالي، كلاهما أعلى من متوسط الخمس سنوات الماضية (الشكل 2.18)، ما يدل على استقرار قطاع شركات الصرافة.

2.18
شركات الصرافة
العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية



عزز ارتفاع أسعار النفط وزيادة الانفاق الاستهلاكي والحكومي من الأداء الإيجابي للقطاع المصرفي والمالي خلال العام. وبفضل المتابعة الحثيئة والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، واصلت البنوك الكويتية أدائها الجيد في عام 2022 في ظل بيئة نقدية تشدديّة. وبمنظرة مستقبلية، فمن المتوقع استمرار نمو الأصول كما في عامي 2021 و 2022 ولكن بوتيرة أبطأ حيث من المتوقع أن تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى إضعاف الطلب على الائتمان. ومع ذلك، لا تزال البنوك الكويتية تتمتع بكفاية رأس مالية عالية ومخصصات جيدة وتمتلك سيولة وفيرة، مما يكفل استمرارها في ممارسة دورها الاقتصادي بكفاءة عالية، ويعزز من قدرتها على تحمل أي تقلبات غير متوقعة في الأسواق.



الفصل الثالث:
مخاطر البنوك



سعيًا لتعزيز الاستقرار المالي، يعمل بنك الكويت المركزي، في إطار الدور المناط به، بالرقابة الحصيفة والمستمرة لأعمال القطاع المصرفي، بالإضافة إلى التحديد المسبق للمخاطر التي من شأنها تهديد الاستقرار المالي. وعليه، يتطرق الفصل التالي إلى عرض وتحليل أربع ركائز أساسية للمخاطر التي تواجه البنوك، وهي مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل وما قد تشكله من تبعات على الاستقرار المالي.

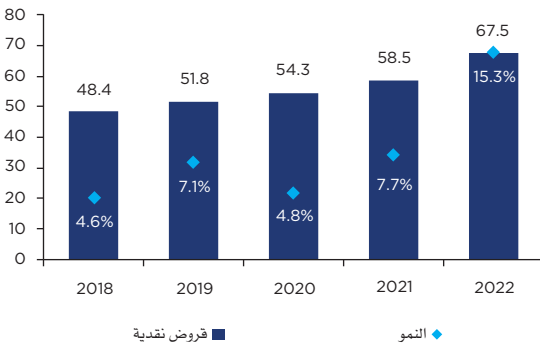
مخاطر الائتمان

شهد إجمالي انكشافات البنوك الائتمانية، التي تشمل كلاً من القروض والاستثمارات ذات الدخل الثابت والإيداعات ما بين البنوك، ارتفاعاً بنسبة 17.2% في نهاية عام 2022. وعند استبعاد نمو الانكشافات الائتمانية في دولة الكويت، والتي استحوذت على الحصة الأكبر من إجمالي النمو، فيظهر النمو بشكل بارز في كل من البحرين والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة وقطر. ويرجع ارتفاع هذه الانكشافات بشكل أساسي إلى نمو القروض والاستثمارات ذات الدخل الثابت، كما ساهم استحواد أحد البنوك على بنك خارجي في ارتفاع استثمارات الدخل الثابت خلال العام بشكل ملحوظ.

3.1

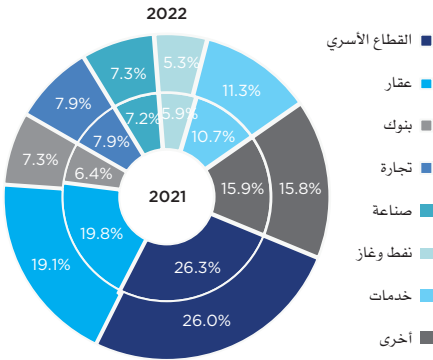
محفظة القروض

مليار د.ك



3.2

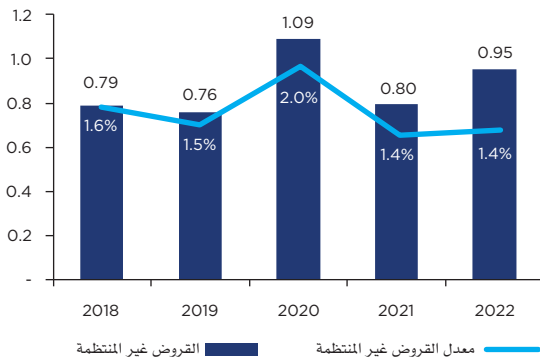
التوزيع القطاعي لمحفظة القروض



3.3

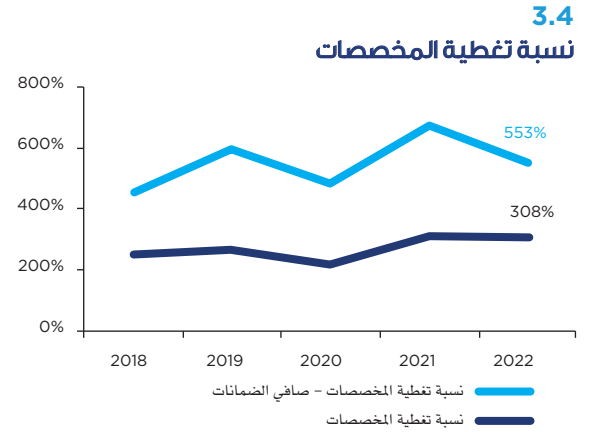
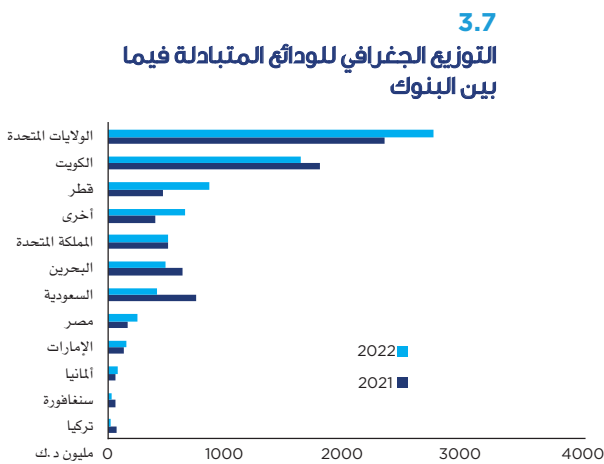
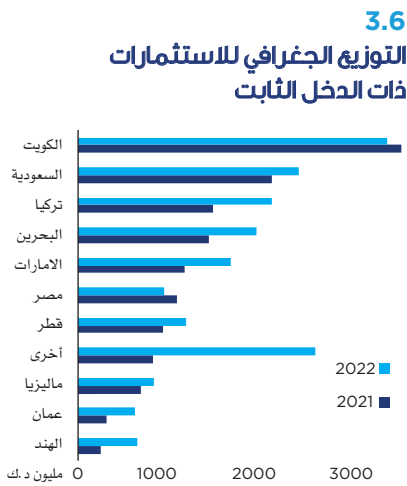
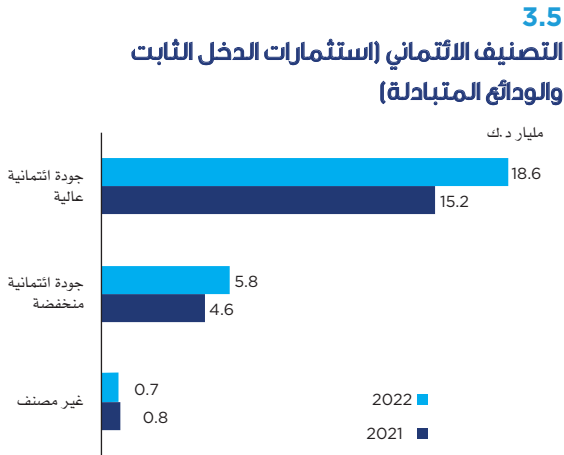
القروض غير المنتظمة

مليار د.ك



وتعتبر محفظة القروض العامل الرئيسي في نمو انكشافات الائتمان، حيث ارتفعت بنحو 15.3% (9 مليار دينار) على أساس سنوي مقارنة بمتوسط نمو 6% في السنوات الأربع الأخيرة (الشكل 3.1). هذا وعلى الرغم من الأثر الواضح للاستحواد السابق ذكره في زيادة محفظة القروض، إلا أنه في حال إزالة ذلك الأثر، يظل نمو القروض أعلى من متوسط النمو المحقق تاريخياً. وفي حين أن غالبية القطاعات شهدت ارتفاعاً في القروض، إلا أن الارتفاع تركز بشكل أساسي في القطاع الأسري وقطاع الخدمات وقطاع العقار بنسبة 14% و22% و11% على التوالي (2.1 مليار دينار، 1.4 مليار دينار، 1.3 مليار دينار)، ليستمر بذلك القطاع الأسري وقطاع العقار بتشكيل النسبة الأكبر من محفظة القروض وذلك على الرغم من التراجع في حصصهم من إجمالي خلال العام في ظل الارتفاع الملحوظ في حصة قطاع الخدمات (الشكل 3.2). من جانب آخر، وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة التدريجي ابتداءً من مارس من عام 2022 حتى نهاية العام (من نسبة 1.5% في مارس لتبلغ 3.5% في ديسمبر)، إلا أن محفظة القروض استمرت في النمو، مما يؤكد على متانة المراكز المالية للشركات المقترضة، فضلاً عن أداء القطاع الأسري القوي وقدرتهم على السداد في ظل أن غالبية عملاء هذا القطاع موظفين لدى جهات حكومية.

حافظت القروض غير المنتظمة على مستواها عند 1.4% بحلول نهاية العام تماشياً مع ذات النسبة في العام السابق (الشكل 3.3) والتي تعد واحدة من النسب الأقل في المنطقة. من جانب آخر، يرجع التراجع في عمليات شطب القروض المتعثرة خلال العام إلى الحجم الكبير لتلك العمليات في عام 2021، أخذاً بالاعتبار معدل القروض غير المنتظمة المرتفع في عام 2020 نتيجة جائحة كورونا، وبشكل عام فقد مكّن إطار بناء المخصصات الحصيف لبنك الكويت المركزي، والذي يحفز على بناء مصدات أثناء فترات الازدهار الاقتصادي، من إجراء عمليات شطب للقروض المتعثرة دون تأثير يذكر على أوضاع البنوك، وما زالت المخصصات في القطاع المصرفي وفيرة، حيث يعد معدل تغطية القروض غير المنتظمة الأعلى في المنطقة وبنسبة 308%، مما يوفر مساحة آمنة إذا ما استدعى الأمر المزيد من عمليات الشطب (الشكل 3.4) كما تتيح هذه المخصصات القدرة على استيعاب ارتفاع قدره 3.7 نقاط مئوية في معدل القروض غير المنتظمة (مع افتراض متحفّظ بتغطية قدرها 100%)، أي يمكن لمعدل القروض غير المنتظمة أن يرتفع إلى 5.1% قبل حاجة البنوك لتكوين أي مخصصات إضافية. فضلاً عن ذلك، فإن الاعتماد بالضمانات يرفع بنسبة التغطية إلى نحو 553%، وتشكل الأصول العقارية الحصة الأكبر من تلك الضمانات (ما نسبته 96%). وعلى الرغم من أن هذه الأصول غير سائلة ويتم تقييمها وفقاً لنماذج تقييم محددة، إلا أنها تمتاز بانخفاض في تقلب الأسعار.



وبالانتقال إلى الأنواع الأخرى من الانكشافات الائتمانية فقد شكلت الاستثمارات ذات الدخل الثابت والانكشافات في سوق الودائع المتبادلة ما بين البنوك جزءاً كبيراً من إجمالي الانكشافات لدى البنوك بمبلغ 25.1 مليار دينار (28% من الإجمالي). وفي نهاية عام 2022، كانت معظم هذه الانكشافات تعود لجهات ذات جودة ائتمانية عالية (الشكل 3.5) كما استحوذت تلك الجهات على الجزء الأكبر من النمو المحقق خلال العام في تلك الانكشافات والبالغ نحو 21.6%. هذا وقد ارتفعت الاستثمارات ذات الدخل الثابت بنسبة 33% (3.9 مليار دينار) خلال العام لتشكل بذلك 17.4% من الانكشافات الائتمانية. وكان الدافع الأساسي لهذا النمو استحواد أحد البنوك على بنك خارجي، وعند استبعاد النمو الناتج عن هذا الاستحواذ، تبلغ نسبة النمو في استثمارات الدخل الثابت 12% خلال العام أو 1.4 مليار دينار، والتي نتجت أساساً في ظل الاستثمار في سندات مصدرة من شركات في شرق آسيا (الشكل 3.6 - ضمن فئة "أخرى"). بالإضافة إلى ذلك، فقد شهدت الاستثمارات المصدرة من الحكومات نمو وبشكل أساسي سندات الخزانة الأمريكية وسندات حكومة الإمارات العربية المتحدة، وكانت هذه الاستثمارات مقومة بالدولار الأمريكي إلى حد كبير وتوجهت إلى استثمارات في إصدارات سيادية وإصدارات لمؤسسات مالية وإصدارات لشركات تعمل في القطاع النفطي. وفيما يتعلق بالانكشافات على سوق الودائع المتبادلة ما بين البنوك، فقد شكلت نحو 10% من إجمالي الانكشافات الائتمانية كما في نهاية العام، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 6.3% مقابل 23% في عام 2021، وقد يرجع ذلك التباطؤ في النمو إلى توافر فرص تمويلية للبنوك خلال العام. وقد تركزت الزيادة في تلك الانكشافات في المملكة العربية السعودية ودول أوروبا وجمهورية مصر العربية (الشكل 3.7). هذا وقد ظلت انكشافات البنوك الكويتية على الأطراف المقابلة ضمن التصنيف الائتماني المرتفع، مع تصنيف 90% منها ذات جودة ائتمانية عالية.

بالنظر إلى المستقبل، ومع بدء تشديد السياسة النقدية وزيادة تكاليف الاقتراض على المقترضين، فمن المتوقع أن نشهد تباطؤ في نمو عمليات التمويل، مصحوباً بارتفاع في حالات التعثر عن السداد بشكل مجمل، إلا أن الارتفاع في حالات التعثر سيختلف بحسب نوع القطاع. حيث من المتوقع أن تنعكس الآثار بشكل أكبر على القطاعات ذات الطبيعة الاستثمارية مثل قطاع العقار في ظل توافر فرص استثمارية ذات مخاطر منخفضة بعوائد مرتفعة. بالإضافة إلى ذلك، وبالنسبة للمقترضين ذو الوضع المالي الأضعف، مثل المقترضين ضمن قطاع التشييد الذين شهدوا تذبذب عالي في تدفقاتهم النقدية نتيجة اعتمادهم على الانفاق الحكومي، فمن المتوقع كذلك أن يكون الأثر واضح عليهم بشكل أكبر نتيجة لارتفاع التكاليف. ومن ناحية أخرى، فمن المتوقع أن يكون الأثر إيجابياً على قطاعات أخرى مثل النفط والغاز نتيجة لارتفاع أسعار النفط في ظل التوترات الجيوسياسية السائدة، ويعرض المرفق رقم (3.1) بعنوان "مخاطر الائتمان في ظل ارتفاع التضخم" ضمن الفصل الثالث من التقرير نظرة أدق لتأثيرات التضخم المحتملة على مخاطر الائتمان. وبشكل عام، وبناءً على ما سبق ذكره، لا يزال القطاع المصرفي المحلي محصن بشكل جيد مع وجود مخصصات واحتياطات جاهزة لامتصاص أي صدمات غير متوقعة.



المرفق 3.1:

مخاطر الائتمان في ظل ارتفاع معدلات التضخم

سيطر التضخم، والذي يُعرف بالزيادة العامة في المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للعملة، على جميع الاقتصادات العالمية تقريباً في أعقاب جائحة كوفيد-19، مما أثار العديد من التساؤلات حول التأثيرات المحتملة على مخاطر الائتمان. ويمكن تعريف مخاطر الائتمان بأنها مخاطر عدم قدرة المقترض أو الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها، وقد تنتج مخاطر الائتمان من عدة مصادر منها القروض والسندات والأسهم والمشتقات المالية والانكشافات الأخرى على الأطراف المقابلة. وفي هذا الصدد، يهدف هذا المرفق إلى دراسة العلاقة بين التضخم ومخاطر الائتمان، وعرض تجربة بنك الكويت المركزي في التعامل مع كليهما، والاعتبارات التي ينبغي لواقعي السياسات اتخاذها.

تقترح النظريات الاقتصادية أن تأثيرات التضخم على مخاطر الائتمان تكون إما مباشرة، وهو ما يشير إلى التأثير المباشر لارتفاع الأسعار على قدرة المقترض على السداد، أو لاحقة والتي تشير بدورها إلى الأثر على المقترضين الناتج عن استجابة صانعي السياسات للتضخم، كارتفاع أسعار الفائدة وتشديد الأوضاع المالية. وفي حين تشير معظم الدراسات الى وجود علاقة طردية بين التضخم ومخاطر الائتمان مثل دراسة (Nkusu MM (2011)¹، الذي يحلل الرابط بين القروض غير المنتظمة وأداء الاقتصاد الكلي باستخدام بيانات من 26 دولة متقدمة تمتد من فترة 1998 إلى 2009، هناك أيضاً دراسات تشير إلى عكس ذلك، أي ان العلاقة بين العاملين هي علاقة عكسية. مثال على ذلك دراسة أجرتها (Anita et al. (2022)²، والتي تبحث في عدة عوامل اقتصادية محددة ومدى تأثيرها على القروض غير المنتظمة لمجموعة من 8 دول تابعة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (أفغانستان، بنغلاديش، بوتان، الهند، نيبال، جزر المالديف، باكستان، وسريلانكا)، باستخدام البيانات السنوية للفترة 2008-2019.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تأثير التضخم على جودة الائتمان قد يختلف بناءً على عدة عوامل منها حجم التضخم، ومصادره (محلي/مستورد) أو ما إذا كان ناتج عن جانب الطلب (Demand-Pull Inflation) أو عن جانب العرض (Cost-Push Inflation) بالإضافة إلى تأثير البيئة الاقتصادية بشكل عام، والسلامة المالية للمقترضين والشركات. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن تفوق الآثار السلبية للمقترضين في البلدان التي تعاني من الركود التضخمي أو التضخم المفرط الآثار الإيجابية. وهذا عكس البلدان التي تشهد ارتفاعاً بسيطاً في معدلات التضخم نتيجة سخونة الطلب المحلي، والذي بإمكانه أن يؤدي إلى بعض الآثار الإيجابية على المقترضين كما هو مذكور أعلاه.

تجربة بنك الكويت المركزي

استجاب بنك الكويت المركزي بشكل استراتيجي للمخاوف بشأن التضخم من خلال اعتماد نهج متوازن للسياسة النقدية، ويهدف هذا النهج إلى تعزيز كل من الاستقرار النقدي وجاذبية العملة الوطنية باعتبارها مستودعاً موثوقاً للمدخرات المحلية، مع تعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام. واسترشاداً بالتقييمات المستمرة للمؤشرات الاقتصادية والاتجاهات العالمية والمؤشرات المصرفية، فقد قام بنك الكويت المركزي بزيادة سعر الخصم تدريجياً بزيادات قدرها 25 و50 نقطة أساس من أدنى مستوى قياسي، والذي بلغ 1.5% في فبراير 2022، وصولاً إلى 3.5% بحلول ديسمبر 2022، مما ساهم، إلى جانب الدعم الحكومية للسلع والخدمات، بخفض معدل التضخم السنوي من 4.71% في إبريل 2022 إلى 3.15% في ديسمبر 2022 (الشكل 1).

الشكل (1)

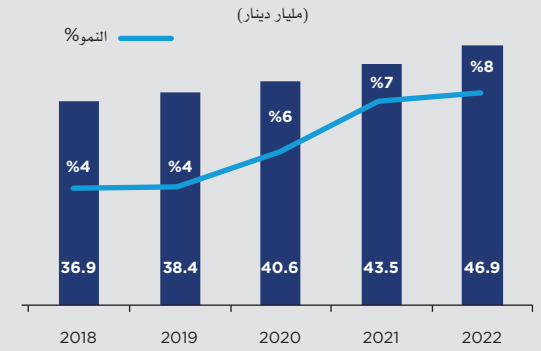
تطورات التضخم وسعر الخصم



وقد شهد النمو في التسهيلات الائتمانية العالمية تباطؤاً في ظل الاتجاه التصاعدي في أسعار الفائدة. ومع ذلك، كان هذا التأثير أقل وضوحاً في القطاع المصرفي المحلي (الشكل 2)، مما يعكس النهج المتدرج للسياسة النقدية الذي يتبعه بنك الكويت المركزي. والجدير بالذكر أنه بعد رفع أسعار الفائدة، كان هناك ارتفاع كبير في الودائع المقومة بالدينار الكويتي (الشكل 3). هذا ولم يأتي هذا النمو على حساب الاستقرار المالي، فقد ظلت مؤشرات السلامة المالية للبنوك الكويتية قوية، بما في ذلك كفاية رأس المال والسيولة والقروض غير المنتظمة والربحية (موضحة في فصول أخرى من هذا التقرير).

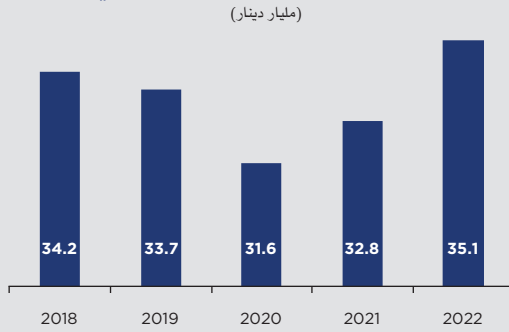
الشكل (2)

التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي المحلي



الشكل (3)

الودائع الخاصة المقومة بالدينار الكويتي



وفي سبيل تعزيز مرونة القطاع المصرفي، وأخذاً بالاعتبار ما يشكله ارتفاع التضخم وارتفاع تكاليف خدمة الدين من تحدي للمقرضين، فقد تعاون بنك الكويت المركزي مع البنوك المحلية لإجراء اختبارات ضغط محددة على مستوى العملاء. وقد ركزت هذه الاختبارات على التأثير المحتمل من زيادات أسعار الفائدة على ديون الشركات ضمن 3 سيناريوهات مختلفة، مع افتراض أن ارتفاع أسعار الفائدة يصل إلى 300 نقطة أساس في السيناريو الأكثر شدة. ويهدف هذا التقييم، والذي شمل أكثر من نصف القروض الممنوحة في قطاع الشركات، إلى استكمال منهجية احتساب المخصصات أخذاً بالاعتبار مخاطر الائتمان غير المتوقعة. وكانت نتائج هذه الدراسة مطمئنة، حيث انخفضت نسبة حقوق المساهمين في القطاع المصرفي بمقدار 0.2 نقطة مئوية فقط في السيناريو الأكثر شدة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد تم استبعاد القروض الشخصية (القطاع الأسري) من الدراسة المذكورة بسبب الإطار الرقابي المحكم الذي يتبعه بنك الكويت المركزي لهذه الفئة من القروض، والذي لعب دوراً محورياً في التخفيف من تأثير رفع أسعار الفائدة على المقرضين. على سبيل المثال، تسمح تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك بتعديل أسعار الفائدة على الديون الشخصية (الاستهلاكية والإسكانية) مرة واحدة فقط كل خمس سنوات، وبشرط ألا يتجاوز مقدار التغيير في معدل الفائدة 2% (سواء بالزيادة أو النقص) عن سعر الفائدة الاتفاقية المطبقة قبل التغيير. بالإضافة إلى ذلك، تحدد التعليمات قيمة عبء الدين بنسبة لا تتجاوز 40% من دخل العاملين و30% من دخل المتقاعدين في وقت المنح، مما يضمن قدرة سداد المقرض ويوفر مصدرة كافية لمعالجة الزيادات المحتملة في أسعار الفائدة. ولعبت التعليمات الحصيفة التي أصدرها بنك الكويت المركزي والتي تحكم التسهيلات الائتمانية الشخصية دوراً هاماً في الحفاظ على هذا المسار المستقر للقروض المتعثرة والمساهمة في رفع درجة الانتظام في محفظة التسهيلات الائتمانية لدى البنوك المحلية.

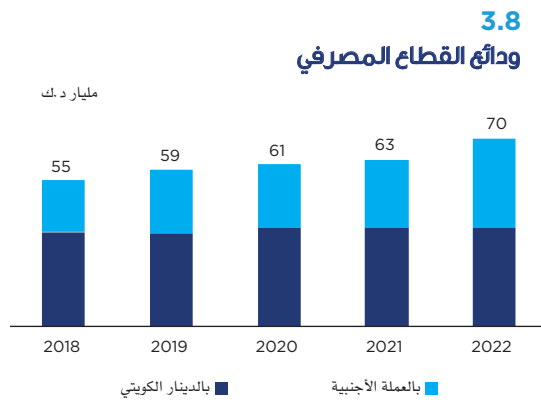
إعتبرات لصناع السياسات

إن معالجة التضخم مع الحد من مخاطر الائتمان يتطلب توازن وانسجام بين السياسات النقدية وغيرها من السياسات. وبالرغم من فعالية أدوات السياسة النقدية في مكافحة التضخم، إلا أن الآثار غير المباشرة على مخاطر الائتمان ينبغي أن توضع في الاعتبار دائماً. وعلى هذا النحو، ينبغي لوضعي السياسات التركيز على السياسات النقدية الحصيفة مع اتخاذ تدابير استباقية للحد من مخاطر الائتمان. ويشمل ذلك الاستفادة من الأدوات الاحترازية الكلية، وتشجيع ممارسات الإقراض المسؤولة، والمراقبة اللصيقة للمؤسسات المالية لضمان الاستقرار وتقليل المخاطر. وكما أظهرت أزمة كوفيد-19، بأن السياسة المالية الحصيفة تعد أمراً بالغ الأهمية في إدارة المخاطر الاقتصادية، حيث تكون التدابير المحددة أكثر فعالية من التدابير الشاملة. وفي ضوء ذلك، يعد التواصل والتسيق بين مختلف الهيئات الرقابية عنصراً أساسياً ضمن استراتيجية شاملة للتخفيف من التراكم المفرط للمخاطر الاقتصادية.

مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة بطبيعتها المتغيرة وأنها تتأثر بعدة عوامل تحد من قدرة البنوك على تلبية التزاماتها قصيرة الأجل، حيث تعمل البنوك في الغالب على استخدام الودائع والتي عادة ما تكون قصيرة الأجل في تمويل أصولها طويلة الأجل مثل القروض وعمليات التمويل المختلفة. لذا تستدعي الحاجة إلى إدارة السيولة ومراقبة مخاطرها بشكل مستمر وحصيف لتفادي الآثار السلبية المحتملة التي قد تنتج في أوقات الضغط، وهو الأمر الذي طالما تمتع به القطاع المصرفي المحلي مدعوماً بمنظومة رقابية محكمة لبنك الكويت المركزي.

هذا وقد شهد عام 2022 عدد من التغيرات التي كان لها تأثير مباشر على سيولة القطاع المصرفي، حيث ساهم ارتفاع أسعار الفوائد خلال العام في استقطاب المزيد من الودائع وبوتيرة أسرع من تلك المحققة في عام 2021، بالإضافة إلى ذلك، فقد شهد بداية عام 2023 عودة الحدود المقررة لنسب السيولة الرقابية لما كانت عليه قبل جائحة كورونا بعد بدء سحب التخفيضات بشكل تدريجي في 2021 و2022 مما حافظ على قدرة البنوك على تلبية دورها كوسيط مالي في الاقتصاد المحلي بشكل موزون.



ووفقاً لما سبق الإشارة إليه، فقد واصلت ودائع القطاع المصرفي نموها خلال عام 2022 لتصل إلى أعلى مستوى لها عند 70.4 مليار دينار (شكل 3.8)، مسجلة بذلك نمواً ملحوظاً بنحو 12.3% مقارنةً بعام 2021 الذي ارتفعت خلاله ودائع القطاع بنحو 2.5%. ويعزى هذا النمو الاستثنائي بشكل أساسي إلى استحواد أحد البنوك على بنك خارجي، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الودائع على المستوى المجمع بنحو 7.7 مليار دينار، مقابل زيادة بنحو 2.6 مليار دينار على المستوى المحلي.

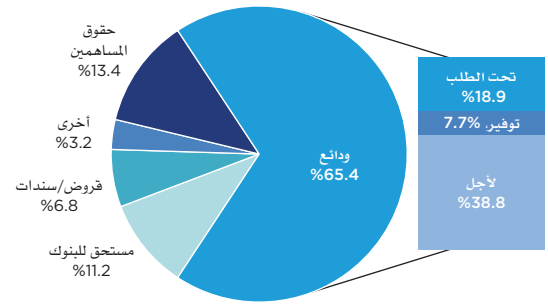
وجاءت الزيادة في إجمالي ودائع القطاع المصرفي مدفوعة بشكل أساسي بارتفاع ودائع الأفراد بنحو 3.2 مليار دينار لتمثل ما نسبته 55% من الإجمالي كما في نهاية عام 2022، متبوعة بالارتفاع المشهود في الودائع الحكومية بنحو 1.8 مليار دينار لتعوض بذلك التراجع التي شهدته خلال عام 2021 وتشكل نحو 13% من الإجمالي. كما شهدت إيداعات الجهات الأخرى المتمثلة بالمؤسسات المالية والشركات ذات الاتجاه، حيث ارتفعت بإجمالي 2.8 مليار دينار خلال العام. كما لوحظ ارتفاع الودائع بالعملة الأجنبية بنحو 7.6 مليار دينار ونسبة 29% لتشكل ما يقارب 47% من إجمالي قاعدة الودائع مقابل 41% في العام السابق. وبالنظر إلى مصادر تلك الودائع، فقد تأتت أساساً مع عملية الاستحواذ وكان جُلها ودائع أفراد.

بالإضافة إلى ذلك، ونتيجة لتأثر القطاع المصرفي بعملية الاستحواذ خلال العام والتي تم الإشارة إليها أعلاه، فقد لوحظ تزايد إيداعات غير المقيمين التي نمت بما يقارب 25.3% خلال عام 2022 لترتفع حصتها إلى نحو 32% من إجمالي الإيداعات مقابل 29% في العام السابق، الأمر الذي يشكل تنوعاً في تركيبة الودائع، إلا أنه يحتم على البنوك في ذات الوقت ضرورة مراقبة تلك الشرائح من المودعين بشكل مستمر والسعي لاستقطاب إيداعات أكثر استقراراً لخلق مزيد من الثبات النسبي في التركيبة.

وعلى الرغم من الزيادة في إجمالي إيداعات القطاع المصرفي، إلا أن حصة تلك الودائع من إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية استمرت بالتراجع خلال العام بما يعادل ثلاث نقاط مئوية لتشكل 65.4% من القاعدة التمويلية في عام 2022 مقابل نحو 69% في 2021 (شكل 3.9). وجاء هذا التراجع بسبب تسارع وتيرة نمو الإيداعات بين البنوك والأرصدة المستحقة للبنوك، بالإضافة إلى ارتفاع رصيد حقوق المساهمين ليستقر عند أعلى مستوى له تاريخياً عند 14.3 مليون دينار بفضل زيادة رأس مال أحد البنوك نتيجة استحواذه على بنك خارجي. كما تجدر الإشارة إلى التغير الطفيف في التركيبة العامة للودائع، حيث لاتزال الودائع لأجل (التي تمثل مصدراً مستقراً للتمويل) تشكل النسبة الأكبر من قاعدة الودائع على الرغم من تراجع حصتها مقارنة بالعام السابق حيث كانت تشكل نحو 41% من إجمالي المطلوبات.

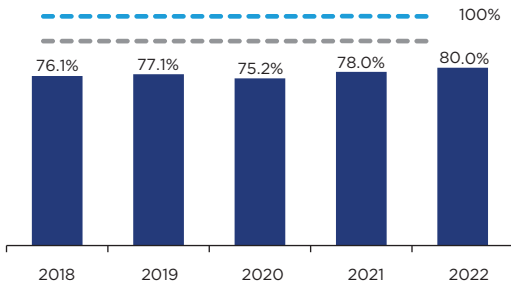
3.9

هيكل المطلوبات وحقوق المساهمين للبنوك



3.10

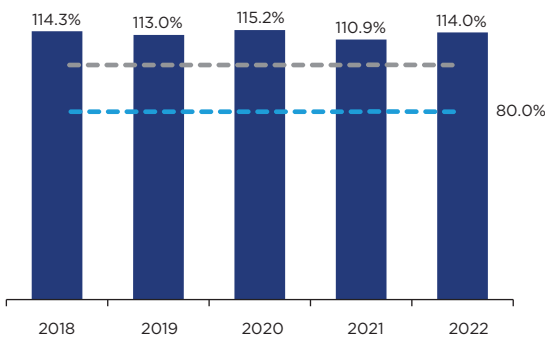
الحد الأقصى المتاح للإقراض



وبطبيعة الحال، استثمرت البنوك تلك السيولة عبر التوسع في الإقراض خلال عام 2022، حيث سجلت نسبة القروض إلى إجمالي مصادر التمويل المتاحة على المستوى المحلي ارتفاعاً على أساس سنوي بنحو نقطتان مئويتان لتستقر عند مستوى 80% (شكل 3.10). وعلى الرغم من تلك الزيادة، إلا أن البنوك لا تزال تتمتع بمساحة تمويلية صحية تقدر بنحو 8.5 مليار دينار للاقتصاد الحقيقي أخذاً بالاعتبار الحد الأقصى المقرر لنهاية عام 2022 والبالغ 95% (تم إعادة الحد الأقصى لما كان عليه قبل الجائحة - 90% بداية عام 2023). هذا، وفي نظرة تحليلية للعوامل المؤثرة على نسبة القروض إلى مصادر التمويل المتاحة، يتضح بأنه على الرغم من الارتفاع الذي شهدته مصادر البنوك المتاحة للتمويل (مقام النسبة) خلال العام وبنحو 3.5%، مدعومة أساساً بارتفاع ودائع الأفراد، إلا أن التوسع في عمليات الإقراض (بسط النسبة) بنحو 6% كان الدافع وراء ارتفاع النسبة لعام 2022. كما أوضحت البيانات بأن مصادر التمويل المتاحة تم توظيفها في صورة قروض موجه أساساً إلى قطاع الأفراد متبوعة بقطاع العقار ثم قطاع الخدمات، وبالإمكان الرجوع إلى الجزء المتعلق بمخاطر الائتمان لمزيد من التفاصيل حول المحفظة الائتمانية للبنوك.

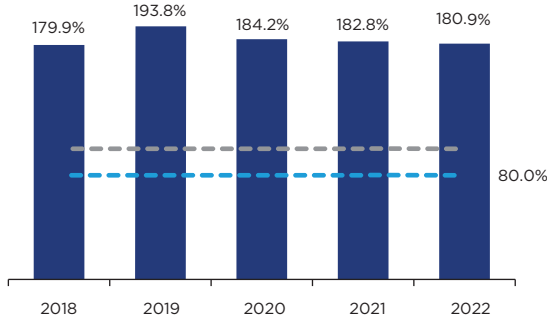
3.11

معياري صافي التمويل المستقر



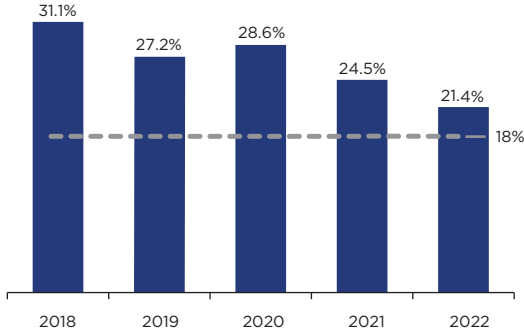
ومن جانب نسب السيولة الأخرى، وابتداءً بمعيار صافي التمويل المستقر (شكل 3.11) الذي يهدف إلى توفير السيولة لتغطية متطلبات البنوك لمدة عام واحد، فقد حافظ المعيار على مستوى أعلى من الحد الأدنى المطلوب من قبل بنك الكويت المركزي مستقراً عند 114% بنهاية عام 2022. وعلى الرغم من ارتفاع التمويل المستقر المطلوب (مقام النسبة) خلال العام بنحو 20% مدفوعاً بالزيادة في المحفظة الائتمانية، إلا أن المعيار قد ارتفع خلال العام بما يعادل ثلاث نقاط مئوية نتيجة للارتفاع في التمويل المستقر المتاح أي ارتفاع مصادر الأموال (بسط النسبة) بوتيرة أسرع وبنحو 23.4%.

3.12 معيار تغطية السيولة



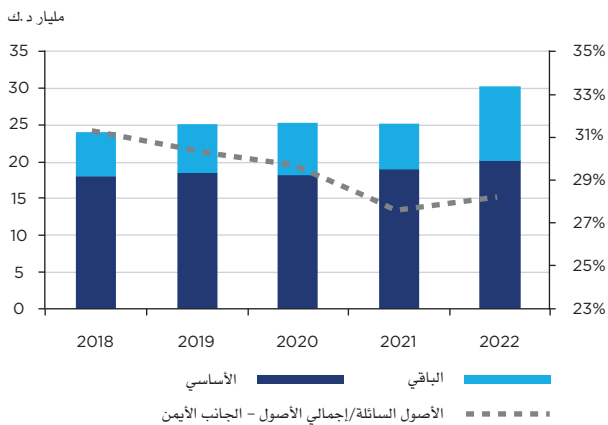
أما بالنسبة لمعيار تغطية السيولة (شكل 3.12)، فعلى الرغم من تصاعد قيمة الأصول السائلة عالية الجودة (بسط نسبة) على أساس سنوي، إلا أن المعيار تراجع خلال العام بشكل طفيف وبما يعادل نقطتان مؤويتان وذلك نتيجة لارتفاع صافي التدفقات النقدية الخارجة (مقام النسبة) بوتيرة أسرع، حيث ارتفعت بما يعادل 8.4% نتيجة تصاعد ودائع الأفراد والتي تسهم بزيادة التدفقات النقدية الخارجة، وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع في قيمة بسط ومقام النسبة كان متسقاً مع معدل الارتفاع المشهود في عام 2021.

3.13 نسبة السيولة الرقابية



وبالنظر إلى نسبة السيولة الرقابية (شكل 3.13)، فقد استمر المعيار بالتراجع خلال عام 2022 وبما يعادل ثلاث نقاط مئوية ليستقر عند نسبة 21.4%، وهي نسبة تفوق الحد الأدنى المطلوب والبالغ 18%. وجاء هذا الانخفاض أساساً نتيجة للارتفاع الملحوظ في حجم الودائع المحلية بالدينار الكويتي (مقام النسبة) كما تمت الإشارة إليه أعلاه، والذي قابلته تراجع في الأصول السائلة (بسط النسبة) بنحو 354 مليون دينار وأساساً في الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي وبنحو 477 مليون دينار (وعلى وجه الخصوص لودائع لأجل)، وبنظرة تحليلية فإن الانخفاض في الأصول السائلة خلال العام يرجع بشكل أساسي إلى قيام البنوك باستخدام فوائض السيولة المتوافرة لديها في التوسع بعمليات التمويل. وتجدر الإشارة هنا إلى قيام بنك الكويت المركزي بإدخال تعديلات على تعليمات السيولة الخاصة بسلم الاستحقاقات خلال عام 2022، تتيح للبنوك تصنيف نسبة من ودائع الأفراد الجارية بالدينار الكويتي ضمن فترات الاستحقاق الأطول، وبالتالي، ساهم ذلك في تمكين البنوك من إعادة توظيف أصولها السائلة ذات فترات الاستحقاق قصيرة الأجل إلى أصول ذات فترات استحقاق أطول. ولمزيد من التفاصيل حول تلك التعديلات وأثرها على القطاع المصرفي، بالإمكان الاطلاع على المرفق (3.2).

3.14 الأصول السائلة للبنوك (لأقل من ثلاث شهور)

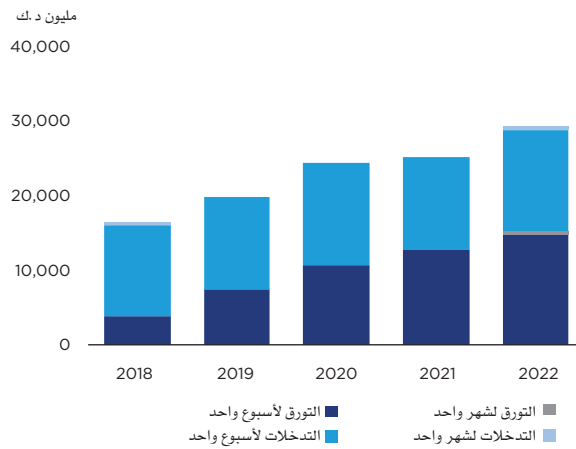


وبطبيعة الحال، وفيما يتعلق بما تم ذكره بخصوص الزيادة في ودائع القطاع المصرفي نتيجة لسياسة النقدية التشديدية خلال العام والتي صاحبها ارتفاع في أسعار الفوائد، يوضح (الشكل 3.14) أن سيولة البنوك قصيرة الأجل (ما دون ثلاث شهور) قد ارتفعت بشكل ملحوظ وبنسبة 20.5% على أساس سنوي لتبلغ بنهاية 2022 نحو 30.2 مليار مقابل 25 مليار في 2021، لينعكس بذلك الاتجاه المشهود لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول التي استمرت بالتراجع منذ عام 2019 لترتفع قيمتها بنحو 0.7 نقطة مئوية على أساس سنوي. وتتقسم تلك الأصول السائلة قصيرة الأجل إلى أصول سائلة أساسية (تشمل النقد وأشباه النقد، وسندات بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك)، وأصول أخرى. هذا وقد جاء الارتفاع المشهود في الأصول السائلة قصيرة الأجل مدفوعاً بارتفاع الأصول الأخرى، مما ترتب عليه زيادة حصتها من الإجمالي لتشكّل 32.6% مقابل 24.4% في 2021. ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من استمرار ارتفاع قيمة الأصول السائلة الأساسية خلال العام بنحو 7.4%، والذي يمثل مؤشر

إيجابي على السيولة قصيرة الأجل للقطاع المصرفي، إلا أن الارتفاع المشار إليه في الأصول السائلة الأخرى قد ساهم في تراجع حصتها من الإجمالي لتشكّل 67.4% كما في نهاية العام مقابل نحو 75.6% في العام السابق.

هذا، وعلى الرغم مما شهدته أرصدة البنوك لدى بنك الكويت المركزي من استمرار في التراجع خلال عام 2022 بنحو 449 مليون دينار وبنسبة 7%، إلا أن معدلات تدخل بنك الكويت المركزي ارتفعت بشكل ملحوظ في إطار الدور المناط للبنك المركزي في إدارة السيولة المتوافرة في النظام المحلي من خلال تنظيم عرض النقد وفقاً للسياسة النقدية في البلاد. هذا وقد ارتفع معدل عمليات امتصاص السيولة بنسبة 16.2% (مقابل نمو محدود بنحو 3.3% في عام 2021) ليستقر إجمالاً عند 29.5 مليار دينار (شكل 3.15).

3.15 امتصاص السيولة من قبل بنك الكويت المركزي



وبنظرة تفصيلية على عمليات التدخل المختلفة، فقد لوحظ أن الزيادة في إجمالي التدخلات كانت مدفوعة بالزيادة في أدوات التورق الموجهة للبنوك الإسلامية والتي سجلت نمواً بنحو 18.6%، وبما يعادل 2.4 مليار دينار بالإضافة إلى زيادة عمليات التدخل للبنوك التقليدية بنحو 13.7% وبمقدار 1.7 مليار دينار، لترتفع بذلك حصة البنوك الإسلامية من إجمالي عمليات التدخل إلى نحو 52% مقابل 48% لنظيراتها التقليدية. ومن الجدير بالذكر في هذا الخصوص أن زيادة الأهمية النسبية لأدوات التورق هو توجه استمر خلال السنوات الماضية تماشياً مع نمو حصة البنوك الإسلامية في القطاع المصرفي، فضلاً عن عدم توافر أدوات سائلة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كافية عند مقارنتها بالأدوات التقليدية المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، شهدت أدوات التدخل الأطول أمداً ارتفاعاً في إجمالي الإصدارات بنحو 160 مليون دينار لتستقر عند 8.6 مليار دينار كما في نهاية العام مقابل نحو 8.4 مليار دينار في العام السابق.

بشكل عام، ما زال القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بوفرة من السيولة ساعد في ترسيخها النهج المتدرج في رفع أسعار الفائدة محلياً، بما يمكن البنوك من الالتزام بمتطلبات السيولة الرقابية التي يفرضها بنك الكويت المركزي، هذا وسوف يستمر البنك المركزي بدوره فيما يخص مراقبة مستويات السيولة في القطاع، بالإضافة إلى التأكد من كفاية التعليمات المتعلقة بمخاطر السيولة وتحديثها متى استدعت الحاجة لذلك، بالإضافة إلى المتابعة الحثيثة لحركة الودائع ومصادر الأموال المختلفة للقطاع المصرفي في ظل البيئة النقدية التشديدية المتبعة عالمياً لإحكام السيطرة على حالات التضخم وإعادتها للمستوى المنشود.

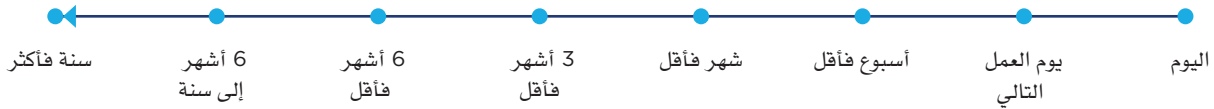
المرفق 3.2: معايير السيولة الرقابية - التعديلات على نسب السيولة وفقاً لسلم الاستحقاقات

مقدمة:

تؤدي البنوك دور الوسيط المالي بإعادة توظيف الودائع التي يحصل عليها من العملاء في صورة قروض مدرة للفوائد. وسعيًا لتحقيق الربحية ولتفادي مخاطر السيولة التي قد تترتب على عملية تحويل المطلوبات قصيرة الأجل (الودائع) إلى أصول طويلة الأجل (قروض)، تحرص البنوك على خلق توافق ما بين استحقاقات أصولها ومطلوباتها، من خلال لجانها الداخلية الخاصة بمواءمة الأصول والمطلوبات فضلاً عن التزامها بتطبيق معايير السيولة الخاصة بسلم الاستحقاقات الصادرة عن بنك الكويت المركزي منذ عام 1997 والتي تكفل مواءمة استحقاقات الأصول والمطلوبات.

وتعليمات السيولة وفقاً لسلم الاستحقاق هي إحدى الأدوات المستخدمة لقياس سيولة البنوك في القطاع المصرفي، حيث تُعنى بتصنيف الأصول والخصوم ضمن فترات استحقاق محددة يحافظ البنك فيها على التوافق بين البندين، إذ تتضمن التدفقات النقدية لأصول البنك التدفقات التي يمكن للبنك تحصيلها مستقبلاً، كما تتضمن التدفقات النقدية لخصوم البنك الالتزامات واجبة السداد والالتزامات الطارئة. ولنا في بنك سيليكون فالي خير مثال على أهمية تطبيق مثل هذه التعليمات، حيث كان سوء إدارة أصوله ومطلوباته أحد أهم أسباب انهيار البنك في مطلع عام 2023، خاصة فيما يتعلق بعدم توافق الاستحقاقات بصورة كافية.

ولغرض توضيح آلية عمل تعليمات نظام السيولة وفقاً لسلم الاستحقاق، يتم إدراج أصول البنك وخصومه ضمن سلم استحقاقات (Ma-turity Ladder) وفقاً لفترات زمنية يتم من خلالها احتساب صافي التدفقات النقدية للأصول والتدفقات النقدية للخصوم نسبة إلى إجمالي الخصوم لكل فترة استحقاق على حدة، وتراكماً. ويطلق على الفرق ما بين استحقاقات الأصول والخصوم - سواء كان الفارق يشكل فائضاً أم عجزاً - مصطلح عدم المواءمة (Mismatch).



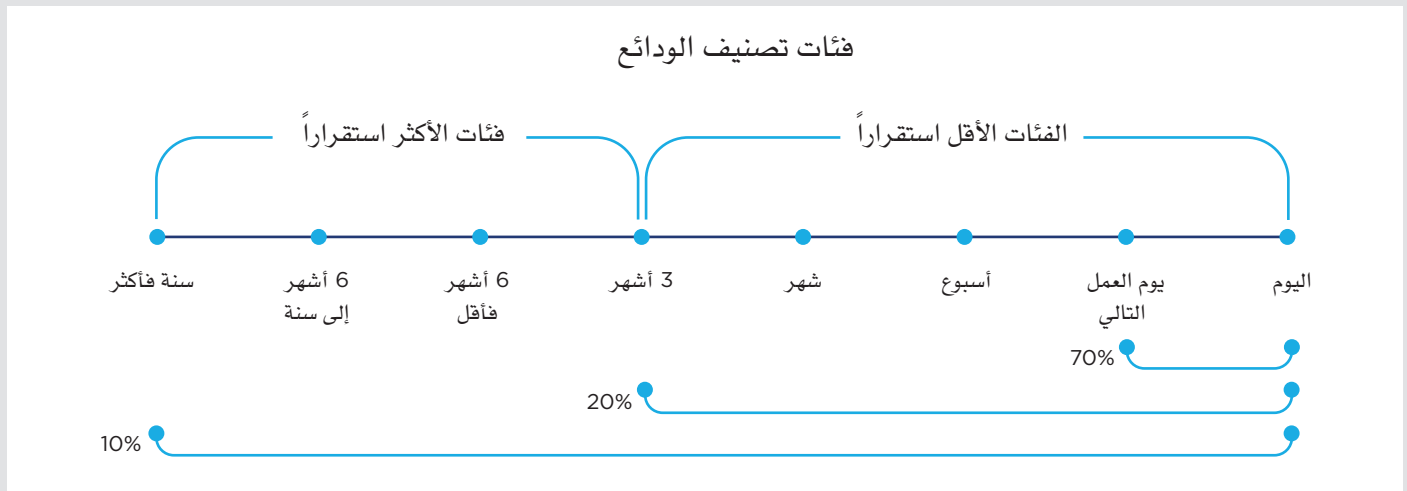
وقد تم تحديد الحد الأقصى للفجوات التراكمية السالبة لنسب عدم توافق التدفقات النقدية للأصول والخصوم التراكمية التي تسمى عدم مواءمة استحقاق الأصول والخصوم، للفتترات الزمنية فيما بين فترة يوم العمل التالي إلى فترة 6 أشهر، وفيما يلي الحدود القصوى للفجوات التراكمية والتي يتعين على البنوك الالتزام بها على مستوى كافة العملات وعلى مستوى العملات الأجنبية كذلك:

الحد الأقصى للفجوة التراكمية السالبة	الفترة
10%	الفترة الزمنية 7 أيام فأقل
20%	الفترة الزمنية شهر فأقل
30%	الفترة الزمنية ثلاثة أشهر فأقل
40%	الفترة الزمنية ستة أشهر فأقل

التعديلات على تعليمات السيولة وفقاً لسلم الاستحقاق:

في إطار عمل بنك الكويت المركزي المستمر على المراقبة الحصيفة لأداء البنوك، وجهوده المتواصلة في مراجعة وتحديث التعليمات الرقابية، بما يرسخ البيئة الداعمة للنمو الاقتصادي عبر تعزيز متانة القطاع المصرفي وتمكينه من الاستمرار بأداء عملياته اليومية بكفاءة، شهد عام 2022 إدخال بعض التعديلات على تعليمات السيولة وفقاً لسلم الاستحقاقات، التي ركزت أساساً على السماح بإعادة تصنيف بعض الودائع الجارية لدى البنوك ضمن فترات الاستحقاق طويلة الأجل وفقاً لسلوك المودعين. وقد جاءت هذه التعديلات استناداً إلى تحليل سلوك العملاء المودعين واستقرار وودائع القطاع المصرفي، حيث أظهرت البيانات أنه على الرغم من أن وودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير للأفراد استحقاقها فوري، وبإمكان أصحاب تلك الأموال سحبها في أي وقت دون أي ضوابط أو قيود، إلا أن معظمها يتسم بالاستقرار، على عكس وودائع الجهات الحكومية وودائع المؤسسات المالية التي اتسمت بالتذبذب. هذا وقد أدى تكديس الحسابات الجارية وحسابات التوفير في فترة اليوم التالي -وهي الفئة التي عادة ما تصنف هذه الودائع فيها نظراً لطبيعتها التعاقدية التي تسمح للعملاء بسحبها بشكل لحظي- إلى تقييد أعمال البنوك وحثها على حجز جزء مؤثر من أصولها ضمن الفترات قصيرة الأجل، أساساً في صورة نقد وإيداعات لدى بنك الكويت المركزي وإيداعات بين البنوك، لمواءمة استحقاق وودائعها (مطلوبات) قصيرة الأجل، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى إرباك البنوك لدى تطبيق تعليمات السيولة الأخرى (تقدم بيانها في الجزء المتعلق بمخاطر السيولة) وبالتالي يؤثر على قدرة البنوك على القيام بدور الوساطة المالية نتيجة لاختلاف آلية تعامل تعليمات السيولة مع بنود الأصول والخصوم.

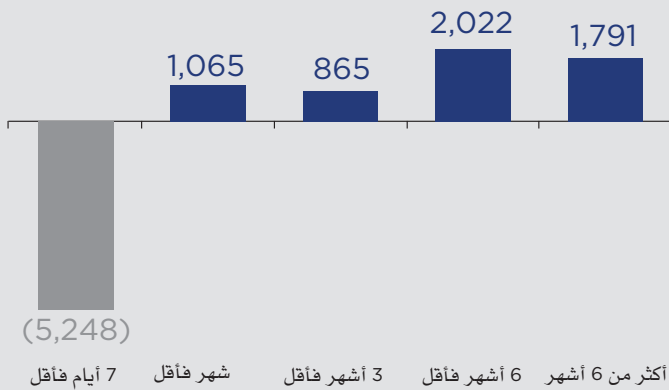
وعليه، أُدخلت التعديلات المطروحة تدريجياً، بدايةً بالتعميم الصادر في تاريخ 2022/8/7 والذي مكن البنوك من إعادة تصنيف 20% فقط من وودائع العملاء الأفراد بالدينار الكويتي، سواء الودائع الجارية والودائع تحت الطلب وودائع التوفير، ضمن الفئات الزمنية حتى "سنة أشهر فأقل"، على أن يتم الإبقاء على نسبة 80% المتبقية من تلك الودائع ضمن الفترة الزمنية "يوم العمل التالي". وتبع ذلك صدور تعميم في تاريخ 2022/11/3 يملك البنوك من تصنيف 10% إضافية من تلك الودائع ضمن أي من الفترات الزمنية بما يشمل فترة "أكثر من ستة أشهر". وقد ترتب على إدخال تلك التعديلات تحرير مصادر أموال إضافية للبنوك متاحة للتوظيف بصورة أصول مدرة للدخل. ويوضح الرسم البياني أدناه الفئات التي أتاح بنك الكويت المركزي للبنوك إمكانية تصنيف وودائع الأفراد بالدينار الكويتي ضمنها بناءً على تعليمات السيولة وفقاً لسلم الاستحقاقات:



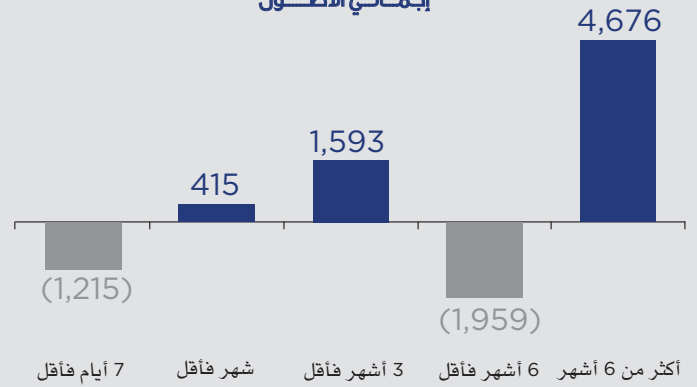
ويعرض الجزء القادم تحليلاً للتطورات التي طرأت على تركيبة استحقاقات الأصول والخصوم (بالدينار الكويتي) بعد إدخال التعديلات على تعليمات سلم الاستحقاقات وذلك خلال الفترة ما بين نهاية يوليو 2022 (قبل التعديل) ونهاية عام 2022.

وقد كان لإدخال التعديلات على تعليمات السيولة وفقاً لسلم الاستحقاقات أثر ملحوظ على جانبي ميزانيات القطاع المصرفي، اتضح ذلك من خلال قيام البنوك بإعادة تصنيف المطلوبات بالنحو الذي يتيح لها إمكانية إعادة تصنيف الأصول، وعليه، فقد أوضحت البيانات ارتفاع المطلوبات في القطاع المصرفي خلال فترة المقارنة (نهاية يوليو 2022 مع نهاية ديسمبر 2022) ضمن فترات الاستحقاق الأطول، وبشكل خاص شهدت الودائع تراجعاً ملحوظاً ضمن الفترات الأقصر مثل "7 أيام فأقل" مقابل ارتفاعها ضمن الفترات الأطول مثل "6 أشهر فأقل" و"أكثر من 6 أشهر" خلال الفترة مستفيدة من التعديلات التي أدخلت على التعليمات، وهو ما يحرق للبنوك موارد أموال متاحة للتوظيف في صور مختلفة مثل عمليات تمويل ذات أجل قصير أو طويل، وودائع متبادلة بين البنوك، واستثمارات، وقد انعكس ذلك على إجمالي الأصول التي ارتفعت خلال الفترة، خاصة في عمليات التمويل للمقيمين ضمن الفترات الأطول مثل "أكثر من 6 أشهر" و"3 أشهر فأقل" بالإضافة إلى ارتفاع الاستثمارات، خاصة استثمارات الأسهم لدى البنوك الإسلامية ضمن فترة "أكثر من 6 أشهر".

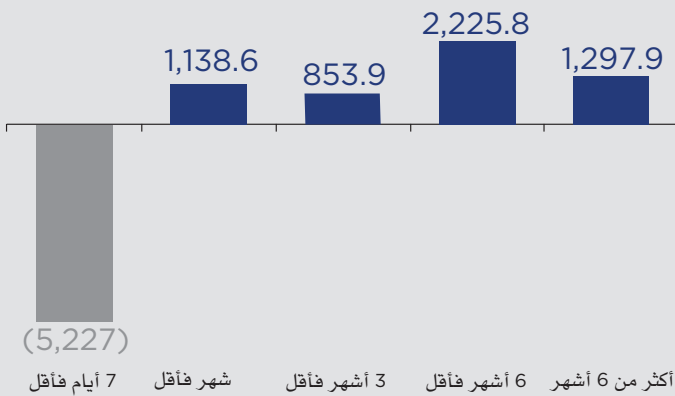
إجمالي المطلوبات



إجمالي الأصول

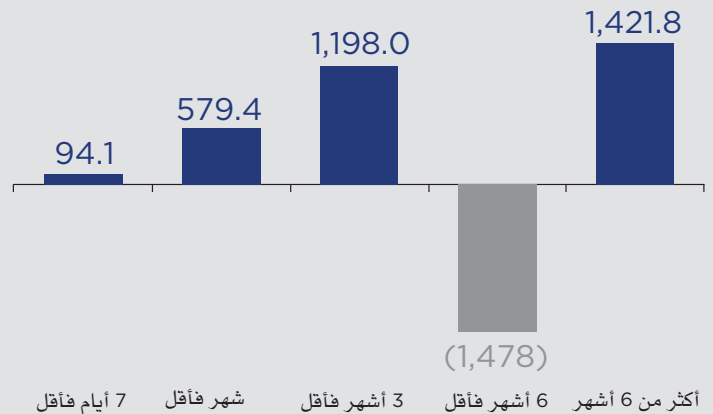


الودائع



عمليات التمويل

(مقيم وغير مقيم - دينار كويتي)



وفي ظل التغييرات الموضحة أعلاه التي شهدتها استحقاقات البنود المختلفة على ميزانيات القطاع المصرفي، لا بد من أن يكون أثرها إيجابياً على بيانات نظام السيولة وفقاً لسلم الاستحقاقات، حيث أظهرت تحسناً في الفجوات التراكمية السالبة بشكل عام. وبمقارنة وضع البنوك في نهاية العام عند تطبيق هذه التعليمات مع وضعها في حال تم تطبيق التعليمات وفق الفترات التعاقدية المتبقية للودائع (أي دون أخذ التعديلات الجديدة في الاعتبار)، نجد أن التحسن في النسب يظهر بشكل خاص في فترة "7 أيام فأقل" وبنحو نقطتين مؤويتين، وذلك نتيجة لإعادة تصنيف الودائع ضمن فترات الاستحقاق الأطول، الأمر الذي يتيح للبنوك إمكانية إدارة سيولتها بأريحية أكبر. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التعديلات التي أدخلت على التعليمات الخاصة بسلم الاستحقاقات، والتي نتج عنها إعادة تصنيف لأصول ومطلوبات القطاع المصرفي، إلا أن ذلك لم يؤثر سلباً على تعليمات السيولة الأخرى، مثل معيار تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر، حيث لا تزال هذه المعايير محافظة على مستويات سيولة تفوق الحدود الدنيا المطلوبة رقابياً، وبما يتماشى مع مستوياتها خلال السنوات الماضية (يمكن الاطلاع على تفاصيل نتائج تعليمات السيولة الرقابية ضمن الفصل الخاص بمخاطر القطاع المصرفي - مخاطر السيولة).

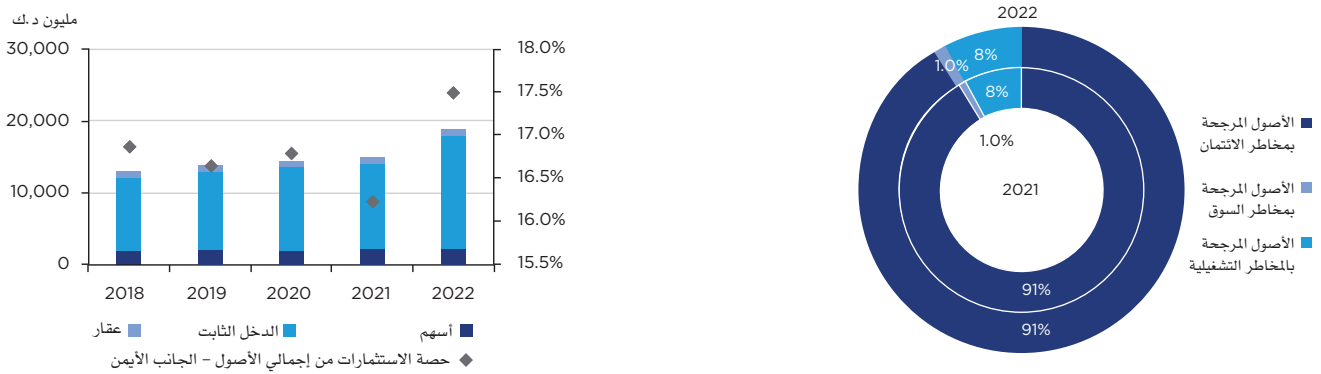
هذا وسيستمر بنك الكويت المركزي بمتابعة ومراجعة نسب السيولة وفقاً لسلم الاستحقاقات الملائمة دورياً وفق المعطيات والظروف المالية المحلية، بما يهدف إلى تعزيز البيئة الداعمة للنمو الاقتصادي، وعلى نحو يساهم في دعم الدينار الكويتي كوعاء موثوق للمدخرات المحلية.

مخاطر السوق

يعتبر تعرّض الأدوات المالية والأصول لتقلبات الأسعار و/أو تغيرات في معدلات الفائدة من المخاطر الرئيسية التي يواجهها القطاع المصرفي والتي تتمثل في مخاطر السوق التي قد يترتب عليها خسائر محتملة قد تؤثر على أداء البنوك. وبالنسبة للأصول المرجحة بمخاطر السوق، فهي تشكل ما نسبته 1% فقط من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (0.8 مليار دينار) كما في عام 2022 (الشكل 3.16)، وتعود هذه المساهمة المحدودة نسبياً إلى المحافظ الاستثمارية الصغيرة عند البنوك والإرشادات الحصيفة من قبل بنك الكويت المركزي. ومع ذلك، فإن دراسة هذه الانكشافات تسلط الضوء على طبيعتها وتعطي نظرة أكثر شمولية للمخاطر الكامنة.

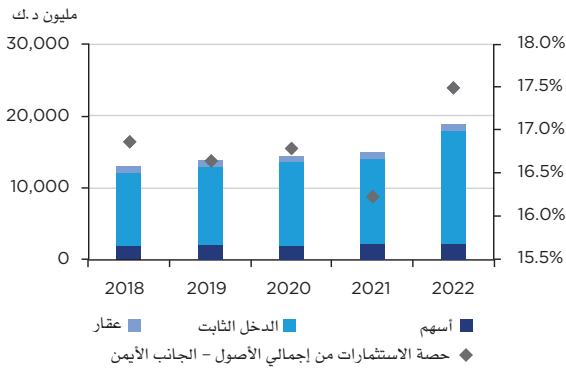
3.16

الأصول المرجحة بالمخاطر



3.17

استثمار البنوك حسب النوع

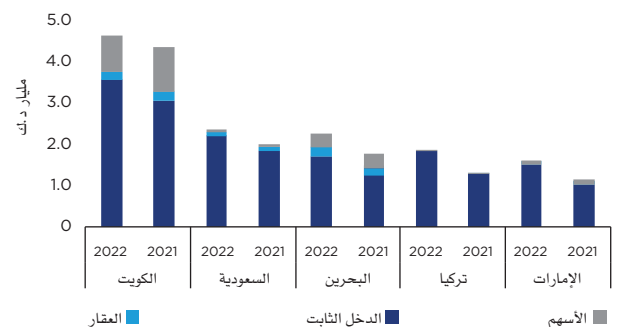


تصاعدت قيمة المحافظ الاستثمارية لدى البنوك بنحو 26.9% في عام 2022 (الشكل 3.17) مدفوعة بشكل أساسي من ارتفاع استثمارات الدخل الثابت (بالأخص السندات الحكومية وسندات الشركات) التي نمت بنسبة 33.6% خلال العام. ويُعزى معظم هذا النمو إلى استحواد أحد البنوك على بنك خارجي، ولكن بشكل عام قامت معظم البنوك بزيادة استثماراتها في أدوات الدخل الثابت. كما نمت الاستثمارات العقارية بنسبة 6.2% لتكون بذلك ثاني أكبر مساهم في نمو استثمارات البنوك خلال العام، ومن ناحية أخرى، شهدت استثمارات الأسهم تراجع بنسبة 2.8% خلال العام. وبطبيعة الحال، لا تزال استثمارات الدخل الثابت تمثل غالبية استثمارات البنوك الكويتية بنسبة 85% من إجمالي الاستثمارات في عام 2022 مقارنة بـ 81% في عام 2021. وبشكل عام، ارتفعت حصة الاستثمارات من إجمالي الأصول بنحو نقطة مئوية واحدة خلال العام الماضي، مما يشير إلى زيادة طفيفة في الاعتماد على العوائد الاستثمارية، والذي قد يترتب عليه زيادة حساسية القطاع المصرفي للتقلبات السوقية. وبالنظر إلى حركة الاستثمارات على المدى الطويل، فقد زادت كحصة من إجمالي الأصول بمقدار 0.6 نقطة مئوية فقط منذ عام 2018. وبشكل عام، لا تزال البنوك الكويتية متحفظة في استراتيجياتها الاستثمارية، ويتجلى ذلك من خلال استثمارات الدخل الثابت المهيمنة نسبياً في المحفظة الاستثمارية.

وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للاستثمارات فقد تركز نمو المحفظة الاستثمارية في عام 2022 في دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا (الشكل 3.18). ولا يزال التوزيع الجغرافي للاستثمارات لدى البنوك متنسق مع تواجد البنوك الخارجي، حيث تركزت في الدول التي تمارس البنوك الكويتية عملياتها فيها.

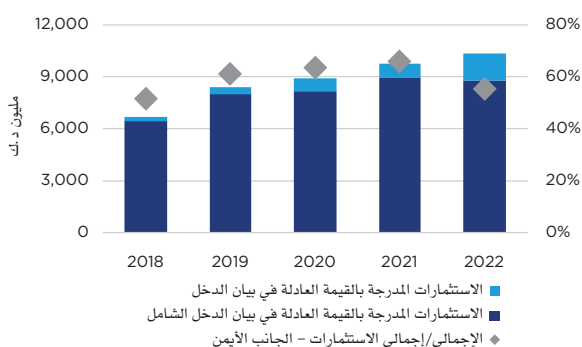
3.18

استثمارات البنوك الكويتية - أكبر 5 دول



3.19

التصنيف المحاسبي للاستثمارات

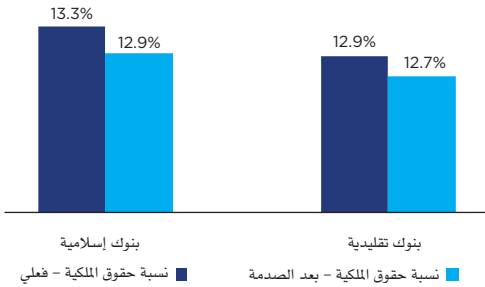


انخفضت حساسية البنوك تجاه تقلبات الأسواق لتصل إلى أقل مستوى لها منذ عام 2018، حيث شكلت كلاً من الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في بيان الدخل الشامل وتلك المدرجة بالقيمة العادلة في بيان الدخل نحو 55.1% من إجمالي محفظة الاستثمارات مقابل نحو 66.2% في 2021 (الشكل 3.19). وعلى وجه الخصوص، شهدت الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في بيان الدخل الشامل تراجعاً بنسبة 2% في عام 2022 مقارنة بنمو نسبته 10% في عام 2021. وفي حين تتمثل أحد إيجابيات إدراج التغيير في قيمة الاستثمارات في بيان الدخل الشامل في الحد من تقلبات صافي الأرباح، إلا أنها تجعل رؤوس أموال البنوك أكثر عرضة للتقلبات. ومع ذلك، لا تزال الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في بيان الدخل عند مستويات معقولة أخذاً في الاعتبار نماذج أعمال البنوك وحاجتها إلى إدارة مرنة للسيولة مع الحد من التأثير على النتائج التشغيلية. أما الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في بيان الدخل، فقد شكلت ما نسبته 8.4% من إجمالي المحفظة الاستثمارية، مرتفعة من نحو 5.4% في العام السابق مما قد يرفع من احتمالية تعرض القطاع المصرفي لتقلبات الأسواق المحتملة، وبالتالي تبرز أهمية إدارة المخاطر للتخفيف من أي آثار سلبية قد تنتج عن هذه الانكشافات.

وبالنظر إلى تفاصيل الاستثمارات ذات الدخل الثابت والتي تشكل الجزء الأكبر من المحفظة الاستثمارية، فقد شكلت ما نسبته 14.9% من إجمالي أصول القطاع المصرفي (الشكل 3.20). حيث سجلت هذه الاستثمارات نمواً بنسبة 33.6% على أساس سنوي مقارنة بنحو 3.3% و6.9% في عامي 2021 و2020 على التوالي. وتعود هذه القفزة في النمو بشكل أساسي إلى استحواد أحد البنوك على بنك خارجي الذي زاد من حجم هذه الاستثمارات في المركز المالي المجمع للقطاع. بشكل عام، وفي إطار استراتيجيات البنوك الخاصة بإدارة الأصول والمطلوبات (مثل مطابقة التدفقات النقدية و موافقة الاستحقاقات سعياً للحد من حساسية الأوراق المالية لتقلبات معدلات الفائدة)، تتجه البنوك نحو استثمار ذات الدخل الثابت كفرصة لتحقيق دخل منتظم ومنخفض المخاطر نسبياً.

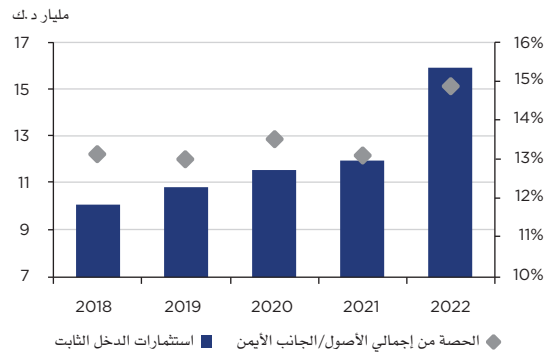
3.21

اختبار حساسية محفظة استثمارات الدخل الثابت (في حال زيادة أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس)



3.20

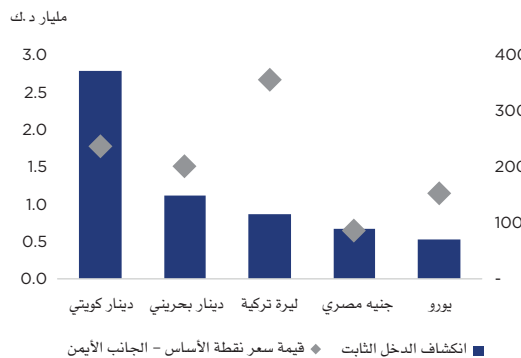
استثمارات الدخل الثابت



وعند مقارنة حجم الانكشاف على استثمارات الدخل الثابت ما بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، فنجد أن، بخلاف عام 2021، البنوك التقليدية قد قامت بزيادة انكشافها على هذه الاستثمارات خلال العام. وعلى الرغم من تلك الزيادة، إلا أن المتوسط المرجح لمدة استحقاق تلك الاستثمارات قد تراجع، مما يخفف من حساسيتها تجاه تقلبات أسعار الفائدة. بالمقابل، شهدت البنوك الإسلامية أيضاً زيادة في استثمارات الدخل الثابت خلال العام، إلا أن حساسيتها ارتفعت بسبب زيادة المتوسط المرجح لمدة استحقاق السندات. لذلك، وبافتراض ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في العام المقبل، تتخض نسبة حقوق المساهمين لكل من البنوك التقليدية والإسلامية بنحو 0.2 و0.4 نقطة مئوية على التوالي (الشكل 3.21). ومع ذلك، تعد هذه التأثيرات على مستويات حقوق المساهمين معتدلة بشكل عام، حيث تظل النسبة أعلى من الحد الأدنى المطلوب 9.5%.

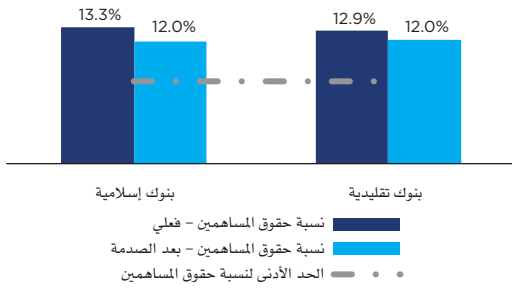
3.22

انكشافات الدخل الثابت - أعلى 5 عملات (بخلاف الدولار الأمريكي)

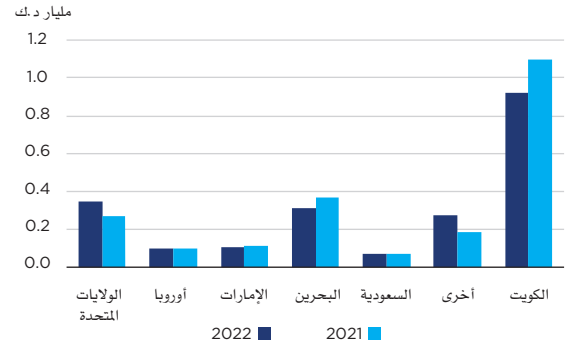


وبالنظر إلى عملة الإصدارات بعد الجزء الأكبر من استثمارات البنوك الكويتية في أدوات الدخل الثابت مقوم بالدولار الأمريكي متبوعة بالدينار الكويتي والدينار البحريني والليرة التركية والجنيه المصري واليورو على التوالي (الشكل 3.22). ولتقدير أثر التغيرات في سعر الفائدة على قيمة استثمار الدخل الثابت، فقد تم استخدام القيمة السعرية لنقطة الأساس (PVB) ³. تتأثر البنوك الكويتية في الغالب بالتغيرات بالدولار الأمريكي، حيث تعادل القيمة السعرية لنقطة الأساس للمعرضين للدخل الثابت بالدولار الأمريكي 3.37 مليون دينار كويتي (أي يؤدي تغير معدل الفائدة الأمريكي بنقطة أساس واحدة، إلى تغيير في قيمة استثمارات الدخل الثابت المقومة بالدولار الأمريكي بمبلغ 3.37 مليون دينار كويتي، بافتراض ثبات باقي العوامل الأخرى)، هذا ويتبع الدولار الأمريكي في الحساسية اتجاه تقلبات أسعار الفائدة كلاً من الاستثمارات ذات الدخل الثابت في الليرة التركية والدينار الكويتي على التوالي.

3.23-B تحليل حساسية القطاع تجاه تقلبات أسواق الأسهم



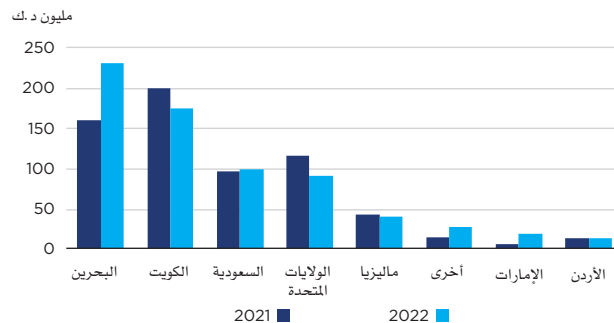
3.23-A التوزيع الجغرافي لاستثمارات الأسهم



أما فيما يتعلق باستثمارات الأسهم، فتعد استثماراً جذاباً للبنوك نظراً لتنوعها وعائدها المرتفع نسبياً وسيولتها العالية (الأسهم المدرجة). هذا وتستثمر البنوك الكويتية في الأسهم استثماراً مباشراً، وكذلك من خلال مديري الأصول وصناديق الاستثمار. وعلى الرغم من تعدد مزايا الاستثمار في الأسهم، إلا أن زيادة الانكشاف على المدرج منها قد يؤدي إلى تذبذب صافي الدخل وحساسية أعلى لتغيرات السوق، خاصة إذا تم الاحتفاظ بها لفرض التداول. هذا وقد شهدت استثمارات البنوك في الأسهم تراجع بنحو 2.8% خلال عام 2022 (الشكل 3.23 أ) وذلك مع تلاشي الرغبة في المخاطرة في ظل تشديد السياسة النقدية على الصعيد العالمي. بالتالي، حافظت البنوك على المستوى المنخفض لانكشافها على الأسهم عند 2% من إجمالي الأصول (2.4% في العام السابق). وتتجلى هذه الضالة من خلال صدمة افتراضية على أسعار الأسهم ⁴ حيث أن التأثيرات على كل من البنوك التقليدية والإسلامية خفيفة (الشكل 3.23 ب).

أما الاستثمارات العقارية، فإن طبيعتها الأكثر استقراراً وخاصيتها المتحولة ضد التضخم تجعلها بديلاً إضافياً للبنوك ⁵. بعد تراجع الاستثمارات العقارية بنحو 10.0% في عام 2021، سجلت الاستثمارات العقارية زيادة بنحو 6.2% في عام 2022 لتشكل 0.6% من إجمالي أصول البنوك. وبشكل عام، سجل القطاع المصرفي المحلي زيادة سنوية في الاستثمارات العقارية لأول مرة منذ عام 2017، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى استحواد أحد البنوك على بنك خارجي، وتتواجد 72.1% من هذه الاستثمارات في مملكة البحرين ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية (الشكل 3.24). هذا وقد جاءت الزيادة في تلك الاستثمارات خلال العام من دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديدًا البحرين والإمارات العربية المتحدة.

3.24 التوزيع الجغرافي لاستثمارات البنوك الإسلامية في العقار



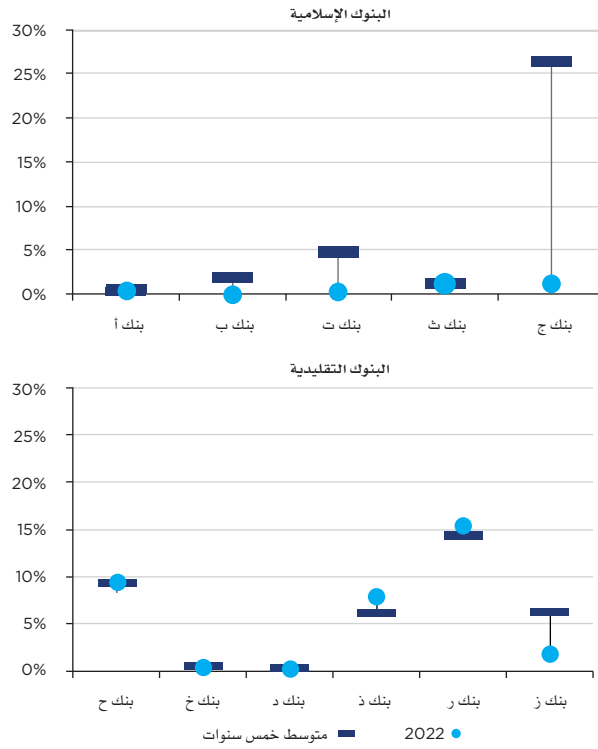
³ مقياس لحساسية أدوات الدخل الثابت باستخدام سعر أداة الدخل الثابت والمدة (duration).

⁴ تم تطبيق صدمة القيمة المعرضة للمخاطر الشديدة C-VaR بنسبة 99.9% (وفق بيانات يومية خلال آخر عشر سنوات) على استثمارات البنوك في الأسهم ومقياس الأثر على نسبة حقوق المساهمين للبنوك الإسلامية والتقليدية.

⁵ يسمح للبنوك الإسلامية فقط بالاستثمار المباشر في الأصول العقارية.

وأخيراً، وفيما يتعلق بمخاطر أسعار الصرف الناتجة عن تحركات أسعار العملات الأجنبية، حيث تكون البنوك عرضة لهذه المخاطر بسبب انكشافها على العملات الأجنبية التي يترتب عليها صافي مراكز مفتوحة في العملة. على سبيل المثال، الجنيه المصري والليرة التركية تعرضوا لانخفاضات حادة في عام 2022، وبالتالي واجهت البنوك المنكشفة على هذه العملات تحدياً يتمثل في ارتفاع مخاطر سعر الصرف. إجمالاً، ظلت المراكز المفتوحة للبنوك المحلية في عام 2022 ضمن حدود مقبولة، حيث تشكل جزءاً محدوداً من رأس المال الرقابي للبنوك (الشكل 3.25)، وعليه فهي لا تشكل مخاطر كبيرة. وبشكل عام، فقد سجل صافي مركز العملات المفتوح كنسبة من رأس المال الرقابي عند معظم البنوك مستوى أدنى من متوسط السنوات الخمس الماضية. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الزيادة المستمرة في قواعد رؤوس الأموال الرقابية للبنوك مقابل ثبات الانكشافات على العملات الأجنبية نوعاً ما خلال ذات الفترة.

3.25 مراكز البنوك المفتوحة في العملات الأجنبية كنسبة من رأس المال الرقابي



وخلاصة القول، وكما تم ذكره مسبقاً، فإن انكشافات البنوك الكويتية على مخاطر السوق بأشكالها المختلفة لا تزال محدودة. ومع ذلك، من المهم مراقبة السوق في الفترة المقبلة في حال استمرار البنوك المركزية العالمية في دورة التشديد النقدي للسيطرة على التضخم، حيث قد يؤدي ذلك الى تحولات في تفضيلات المستثمرين وكذلك تحولات في ظروف السوق الأخرى ويمكن أن يؤدي بالنهاية إلى تقلبات و/أو تغيرات كبيرة في أسعار الأصول، إلا أنه نظراً لانكشافات القطاع المصرفي المحلي المحدودة على الأسواق بالإضافة إلى المصدات الرأسمالية القوية المتوافرة، فمن المتوقع أن يتجاوز القطاع المصرفي المحلي هذه العقبات المتوقعة بأريحية ودون التأثير بشكل سلبي على الاستقرار المالي.

المخاطر التشغيلية

تُعرّف المخاطر التشغيلية وفقاً للجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، أو عن الأفراد أو الأنظمة أو أحداث خارجية إلى جانب المخاطر القانونية⁶. وعلى الرغم من وضوح التعريف والجهود الكبيرة المبذولة مؤخراً في مجال التقدير الكمي لهذه المخاطر، لا يزال من الصعب اختزال مجمل المخاطر التشغيلية في مقياس واحد. وقد برزت أهمية المخاطر التشغيلية مع ازدياد تعقيد العمليات والاعتماد على التكنولوجيا، مما أدى إلى تزايد اهتمام السلطات الرقابية في جميع أنحاء العالم بهذه المخاطر، ومواصلة البنوك سعيها لتحقيق مزيد من الفهم والقدرة على تقييم هذه المخاطر وإدارتها بشكل فعال.

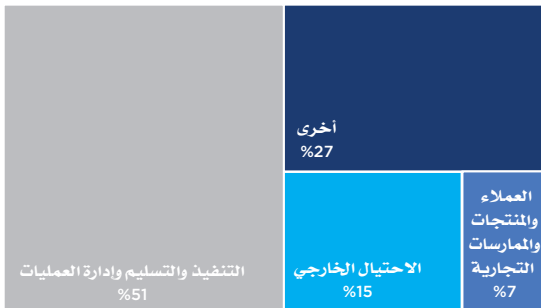
وعلى الصعيد المحلي، امتدت جهود بنك الكويت المركزي إلى ما هو أبعد من مجرد مؤشرات نموذجية وذلك من خلال تبني متابعة مكثفة ورقابة حثيثة لتلك المخاطر. حيث يقوم بنك الكويت المركزي وبصورة مستمرة بتطوير الأطر التنظيمية ذات الصلة وفقاً للمعايير الدولية ومن ثم تطبيقها من خلال الرقابة المكتبية والميدانية. ويستند كل من النهج الرقابي وإعداد التقارير على مؤشرات ثابتة وأخرى ديناميكية لمخاطر التشغيل. وعلى وجه التحديد، فإن المؤشرات الثابتة تمثل حالات الفشل والغرامات والفجوات، في حين تُعد القيمة المعرضة للمخاطر (التوزيعات الإحصائية للخسائر) أحد المؤشرات المستخرجة ديناميكياً.

يسلط التحليل أدناه الضوء على المؤشرات الرئيسية للمخاطر التشغيلية المتعلقة بالقطاع المصرفي المحلي، مع استعراض جاهزية القطاع لمواجهة مخاطر الأمن السيبراني.

انخفض إجمالي الخسائر التشغيلية خلال عام 2022 ليصل إلى 2.3 مليون دينار أو نسبة 0.2% من متوسط إجمالي دخل البنوك الكويتية للسنوات الثلاث الماضية، مقارنة بـ 7.4 مليون دينار في عام 2021. ويعود هذا الانخفاض النسبي الذي سجله القطاع إلى حالة في إحدى البنوك المحلية والتي تم اغلاقها، مما انعكس بشكل ايجابي على المؤشر (الشكل 3.26). وفي حين قد يشير ذلك إلى أن الخسائر طفيفة وغير جديرة بالاهتمام ولم تؤثر على إجمالي دخل البنوك الكويتية، إلا أنه من المهم إعادة التأكيد على طبيعة المخاطر التشغيلية التي لها احتمالات عالية نسبياً لتحقيق خسائر، فضلاً عن الطابع التنافسي وحساسية القطاع المصرفي المحلي لآراء وتوجهات العملاء، حيث قد ينتج عن الفشل التشغيلي أضرار مالية غير مباشرة.

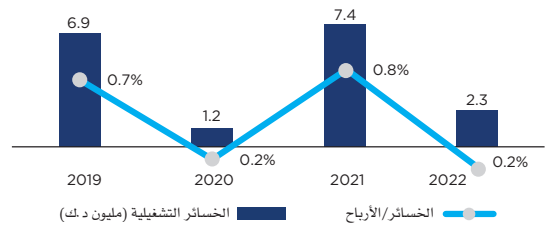
3.27

الخسائر التشغيلية لعام 2022 - حسب نوع المخاطر



3.26

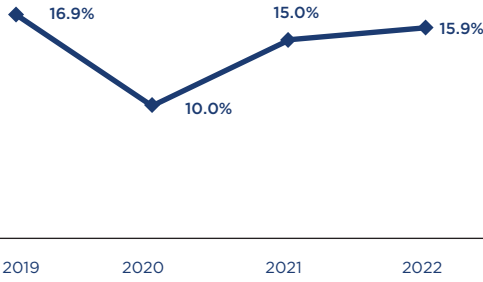
الخسائر التشغيلية



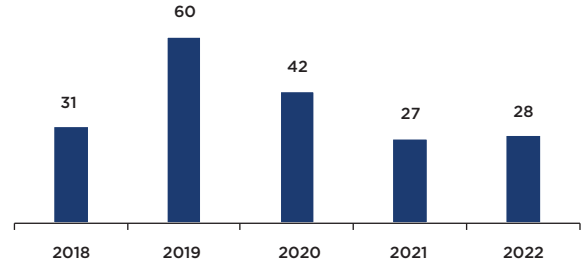
وعلى الرغم من ضحالة حجم الخسائر التشغيلية المسجلة في عام 2022 إلا أنه من المهم النظر في مصدرها، حيث شكلت مخاطر التنفيذ والتسليم وإدارة العمليات النسبة الأكبر من حالات الخسائر التشغيلية بحصة تبلغ 51% من إجمالي الحالات (الشكل 3.27) مقارنة بـ 23% لعام 2021. وتعود تلك الزيادة إلى حالة منفردة في عمليات تمويل الشركات في إحدى البنوك، وفي تطور إيجابي، فقد لوحظ تراجع في الخسائر الناتجة عن عمليات الاحتيايل الخارجي في عام 2022 لتشكّل 15% من إجمالي الخسائر مقارنة بـ 41% في عام 2021. مما يعكس الأثر الملموس لحملة "لنكن على دراية" التي أطلقها البنك المركزي في عام 2021 بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والتي ساهمت في زيادة الوعي لدى العملاء تجاه حماية بياناتهم المصرفية. هذا وسيستمر بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت بتنقيف العملاء وتوعيتهم بشكل مستمر لتقادي عمليات الاحتيايل المتكررة.

وفي سبيل تحليل وفهم المخاطر التشغيلية، وبخلاف النظر إلى حجم الخسائر التشغيلية المسجلة خلال العام، بالإمكان النظر إلى مؤشرات أخرى مرتبطة بالمخاطر التشغيلية مثل الجزاءات الموقعة على الوحدات المصرفية من قبل السلطات الرقابية. حيث يقوم بنك الكويت المركزي ضمن إطار عمله الرقابي المكتبي والميداني على القطاع المصرفي المحلي بتطبيق جزاءات مالية وغير مالية بهدف ردع أي ممارسات غير سليمة وضمان عدم تراجع جودة المعايير المطبقة. وكما هو واضح من الجزاءات المفروضة، فقد ارتفع إجمالي عدد الجزاءات بشكل طفيف في عام 2022 ليبلغ 28 جزاء مقابل 27 جزاء في عام 2021 (الشكل 3.28). وكانت أغلب هذه الجزاءات غير مالية وضمن مستويات طبيعية في ظل حجم عمليات البنوك المحلية. ومن المؤشرات الأخرى التي تعكس حجم المخاطر التشغيلية هي معدل الدوران الوظيفي⁷، والذي بلغ 15.9% في عام 2022 مقارنة بنسبة 15% لعام 2021 (الشكل 3.29)، مما يعكس نوعاً من الاستقرار بهذا المؤشر محلياً.

3.29 معدل الدوران الوظيفي

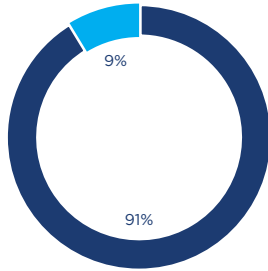


3.28 الجزاءات الموقعة من بنك الكويت المركزي



3.30

نسبة خسائر السيناريو الأشد إلى إجمالي أرباح القطاع (متوسط ثلاث سنوات)



■ إجمالي أرباح القطاع ■ خسائر السيناريو الأشد

وأخيراً، وفي سبيل اتباع نهج استشرافي لفهم الحوادث التشغيلية المحتملة والخسائر الناتجة عنها يجري بنك الكويت المركزي العديد من عمليات المحاكاة المشتقة من توزيعات الخسائر على مستوى القطاع وعلى مستوى كل بنك على حده. في عام 2022، تم إجراء عمليتي محاكاة رئيسيتين لتقييم شدة الخسائر التشغيلية للبنوك، حيث تعتمد عملية المحاكاة الأولى على حدة الخسائر لمجمل القطاع المصرفي، بينما تجمع عملية المحاكاة الثانية بين تكرار ومدى خسائر القطاع المستمدة من قاعدة بيانات خاصة بالمخاطر التشغيلية. علاوة على ذلك، تم افتراض خسائر فادحة إضافية لعمليتي المحاكاة سالفتي الذكر، وبذلك يصل المجموع إلى أربعة سيناريوهات، وبتأثير مختلف لكل منها.

وفي أشد الحالات، تقدر الخسارة التشغيلية القصوى للقطاع بنحو 254 مليون دينار. ومن الناحية النسبية، لا تتعدى هذه الخسارة نسبة 9% من متوسط إجمالي دخل البنوك في السنوات الثلاث الماضية (الشكل 3.30). وتسلط هذه النتائج الضوء على الوضع المالي القوي للبنوك، مما يشير إلى قدرتها على الصمود أمام تبلور مخاطر تشغيلية شديدة الضرر. والهدف هنا هو الحفاظ على الوضع المالي للبنوك وتعزيزه، وتقليل الخسائر الناتجة عن الفرضيات المتشددة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مساهمة كل بنك في جهد جماعي يهدف إلى ترسيخ مكانة القطاع المصرفي الرائدة في مؤشرات المرونة والسلامة.

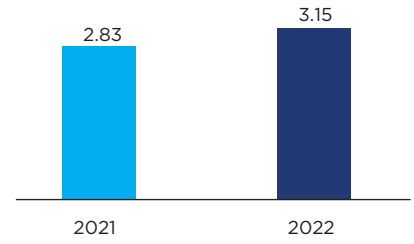
وننتقل في هذا الجزء لاستعراض الجهود المبذولة من قبل بنك الكويت المركزي والقطاع المصرفي المحلي نحو تقليل الآثار المحتملة من المخاطر التشغيلية، بدءاً بالجهود الخاصة بإدارة مخاطر الأمن السيبراني في مؤسسات القطاع المصرفي.

في ظل المتطلبات ومعايير إدارة مخاطر الأمن السيبراني المحددة ضمن الإطار الاستراتيجي المعلن، تم تحقيق تقدم ملحوظ في كافة مؤشرات إدارة المخاطر السيبرانية لمؤسسات القطاع المصرفي بشكل عام، حيث ارتفع المؤشر العام للالتزام بالضوابط الأمنية من 2.83 في عام 2021 إلى 3.15 في عام 2022 (الشكل 3.31). وهذه الزيادة تحقق الحد الأدنى المطلوب على مستوى القطاع، وتعكس تحسناً واضحاً للنضج في كافة نطاقات إدارة مخاطر الأمن السيبراني المحددة ضمن الإطار الاستراتيجي بشكل عام.

⁷ يقدر معدل الدوران الوظيفي للعاملين نسبة الموظفين الذين يتركون العمل في المؤسسة.

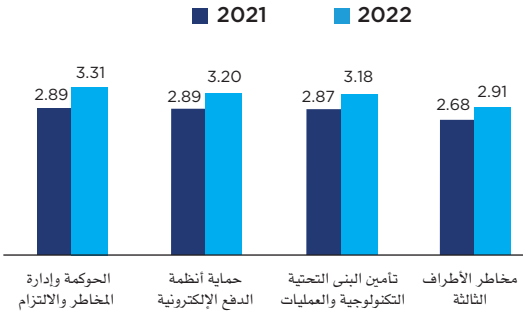
3.31

المؤشر العام للالتزام بالضوابط الأمنية



3.32

مؤشر الالتزام بالضوابط الأمنية حسب النطاق




وفي حين شهد القطاع المصرفي تقدم في كافة النطاقات، إلا أن الامتثال لنطاق "الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام" قد شهد التقدم الأكبر حيث أحرز أعلى تقييم بدرجة 3.31 مرتفعاً من درجة 2.89 في عام 2021 (الشكل 3.32)، ومحققاً بذلك الحد الأدنى المطلوب. يليه كل من نطاق "حماية أنظمة الدفع الإلكترونية" ونطاق "تأمين البنى التحتية التكنولوجية والعمليات" بدرجة 3.20 و3.18 على الترتيب محققين كذلك الحد الأدنى المطلوب، ويلاحظ تقارب نتيجتي هذين النطاقين في العامين 2021 و2022، وذلك لارتباطهما بالبيئة التشغيلية الخاصة بالقطاع المصرفي. وأتى بالمرتبة الأخيرة، وبفارق واضح عن باقي النطاقات، نطاق "مخاطر الأطراف الثالثة" بدرجة 2.91 في عام 2022 مقارنة بـ 2.68 لعام 2021، وهو تقدم ملحوظ؛ وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن إدارة مخاطر الأطراف الثالثة -بشكل عام- تشكل تحدياً لكافة المؤسسات المصرفية حول العالم.

ويُعزى هذا التقدم الملحوظ في المؤشرات إلى استمرارية التزام مؤسسات القطاع المصرفي بتطبيق وتطوير ضوابط الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني، واستمرارية تطور ممارسة إدارة المخاطر السيبرانية لدى مؤسسات القطاع المصرفي، لا سيما في نطاق "الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال"، التي تشكل حجر الأساس لتطورات باقي النطاقات الأخرى. ويؤكد بنك الكويت المركزي في هذا الشأن على حرصه في دعم هذا التقدم وتشجيع القطاع المصرفي على الاستمرار بالالتزام بأعلى المعايير وأفضل الممارسات العالمية في مجال إدارة المخاطر السيبرانية، وذلك من منطلق تعزيز الاستقرار المالي وحماية العملاء.

وبالانتقال إلى الجانب الآخر الخاص بالجهود المبذولة من بنك الكويت المركزي والقطاع المصرفي للحد من الآثار المحتملة من المخاطر التشغيلية، فتجدر الإشارة إلى المصدات المتاحة للبنوك لامتصاص الخسائر الناتجة عن الصدمات والتمثلة في التأمين. تعد مستويات التغطية التأمينية لدى القطاع المصرفي مطمئنة في ظل الأثر المالي المعتدل تاريخياً لحوادث البنوك التشغيلية. وقد حرصت البنوك على تخصيص أكبر حصة من التغطية التأمينية نحو 35% لتغطية مخاطر تعطل واختراق نظم المعلومات في ظل زيادة الاعتماد على التكنولوجيا، يليها مخاطر الأضرار التي تلحق في الأصول المادية بنسبة 34%.

في ظل التطورات السريعة في عالم التكنولوجيا، فإن البنوك تواجه تحديات ومخاطر تشغيلية غير مسبوقه. رغم ذلك، أثبتت البنوك المحلية قدرتها على مواكبة هذه التطورات من خلال التحديات المستمرة لأنظمتها الداخلية وجاهزيتها العالية للصدمات غير المتوقعة. ومع ذلك، سيستمر بنك الكويت المركزي في متابعته اللصيقة للبنوك والتأكد من قدرتها على مواجهة المخاطر التشغيلية في ظل عالم متطور سعيًا لتعزيز الاستقرار المالي.



A nighttime photograph of a cityscape, likely Dubai, featuring numerous illuminated skyscrapers and buildings. The scene is dark, with the city lights providing the primary illumination. The text is overlaid on the right side of the image.

الفصل الرابع: الربحية والملاءة المالية للقطاع المصرفي

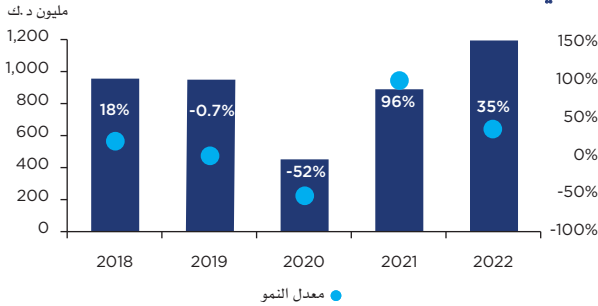


يهدف هذا الفصل من التقرير إلى فحص سلامة أداء القطاع المصرفي من خلال تحليل مؤشرات الربحية الرئيسية، متبوعاً بفحص مقاييس الملاءة المالية ونتائج اختبارات الضغط لقياس مرونة النظام.

ربحية القطاع المصرفي

4.1

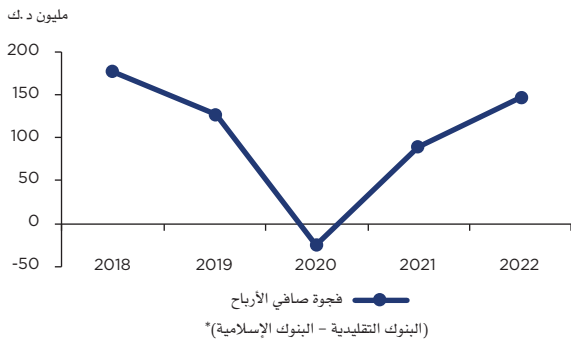
صافي أرباح البنوك العائد للمساهمين



شهد القطاع المصرفي المحلي تحسناً ملحوظاً في ربحيته خلال عام 2022 الذي شهد عدة تطورات ساهمت في إيجاد بيئة اتسمت في ارتفاع مستويات أسعار الفائدة وتحسن في جودة الأصول. فقد حقق صافي ربح القطاع المصرفي الكويتي العائد للمساهمين نمواً بنسبة 35% ليصل بذلك إلى نحو 1.2 مليار دينار بنهاية عام 2022، وهو أعلى مستوى ربحية حققه القطاع على الإطلاق (الشكل 4.1).

4.2

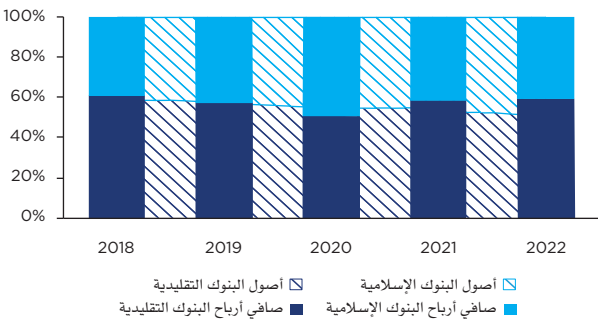
فجوة البنوك التقليدية مقابل البنوك الإسلامية*



وفيما حقق شقّي البنوك -التقليدي والإسلامي- نمواً خلال العام، إلا أن النمو في صافي أرباح البنوك التقليدية جاوز نمو نظيراتها الإسلامية في 2022. ويرجع ذلك أساساً إلى طبيعة أصول البنوك الإسلامية التي يتم إعادة تسعيرها بشكل لاحق لأصول البنوك التقليدية التي تتمتع بمرونة أكبر لدى إعادة التسعير. وبلغت الزيادة في صافي أرباح البنوك التقليدية نحو 192 مليون دينار لتصل إلى نحو 698 مليون دينار في نهاية العام، مقابل زيادة بنحو 135 مليون دينار للبنوك الإسلامية لتصل أرباحها إلى نحو 551 مليون دينار، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة الفجوة ما بين إجمالي أرباح البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية إلى نحو 146.7 مليون دينار (الشكل 4.2).

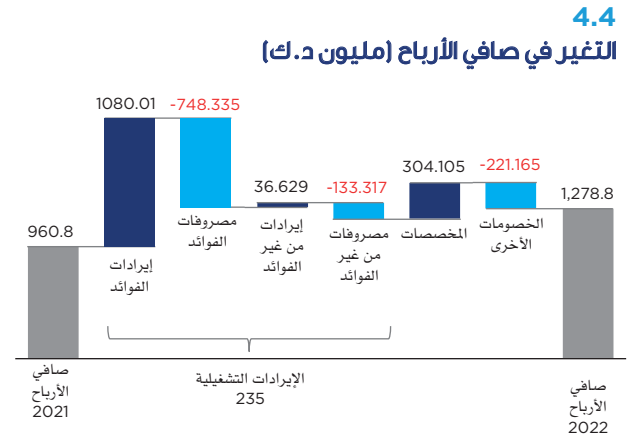
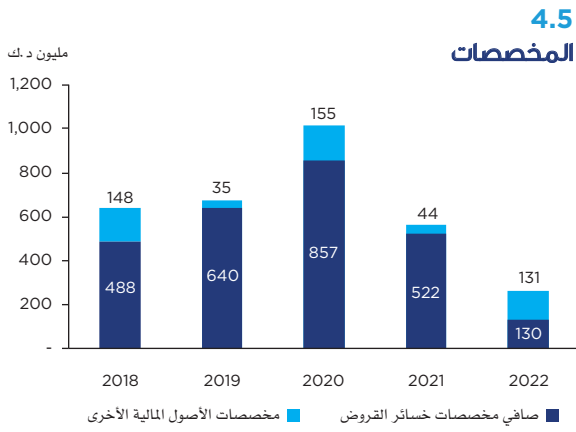
4.3

الحصة من صافي الأرباح والأصول

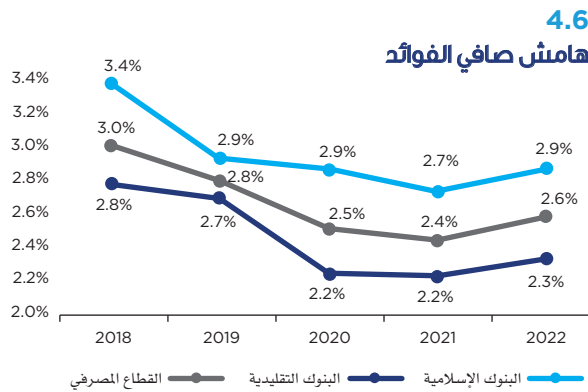


وعلى الرغم من تفوق ربحية البنوك التقليدية على نظيراتها الإسلامية، إلا أن حصة أرباح البنوك التقليدية ظلت مقاربة لمستواها في العام السابق (55% في عام 2022 مقابل 53% في عام 2021). علاوة على ذلك، انخفضت حصة أصول البنوك التقليدية من إجمالي أصول القطاع لتصل إلى 50% في عام 2022 مقارنة بنحو 55% في 2021. وجاء هذا التراجع نتيجة استحواذ بنك محلي على بنك خارجي، فضلاً عن توسع نشاط البنوك الإسلامية الأخرى (الشكل 4.3).

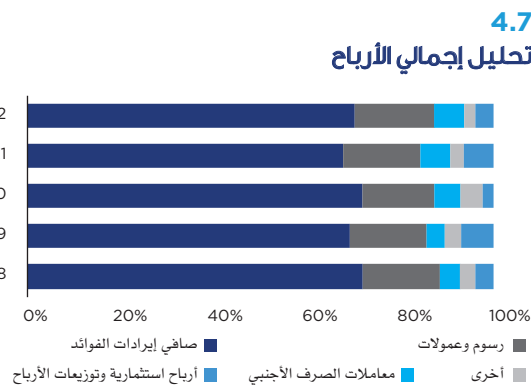
وبالنظر إلى نمو صافي أرباح القطاع المصرفي، فقد كان مدفوعاً بعاملين أساسيين، أولهما انخفاض المخصصات المحملة على قائمة الدخل وثانيهما تصاعد صافي هامش الفوائد. فقد تأثر القطاع بشكل إيجابي من التراجع في المخصصات المحملة على قائمة الدخل بنسبة 54% أساساً نتيجة تحسن جودة الأصول (الشكل 4.4). وعلى الرغم من الانخفاض في المخصصات المحملة على قائمة الدخل، إلا أن القطاع المصرفي الكويتي لا يزال يتمتع بوفرة من المخصصات تمكنه من مواجهة الضغوط والخسائر المالية المحتملة. وبشكل أدق، فقد تراجعت مخصصات خسائر القروض المكونة خلال العام بنسبة 75% وذلك في ظل ما سبق الإشارة إليه من تحسن بيئة العمل خلال عام 2022 وما صاحبها من تحسن في جودة الأصول بالإضافة إلى ما شهدته عام 2022 من استردادات لمديونيات سبق شطبها، فضلاً عن ما تطلبه عام 2021 (سنة المقارنة) و2020 من ضرورة التحوط احترازياً تحسباً للأثار التي قد تنتج من الجائحة. في حين نمت مخصصات الأصول المالية الأخرى (الاستثمارات بشكل أساسي) بنسبة 201% (الشكل 4.5)، ويعود هذا النمو بشكل أساسي إلى نمو مخصصات بنكين تقليديين ذلك نتيجة للتقلبات الاقتصادية العالمية التي أدت إلى تراجع قيم بعض الاستثمارات.



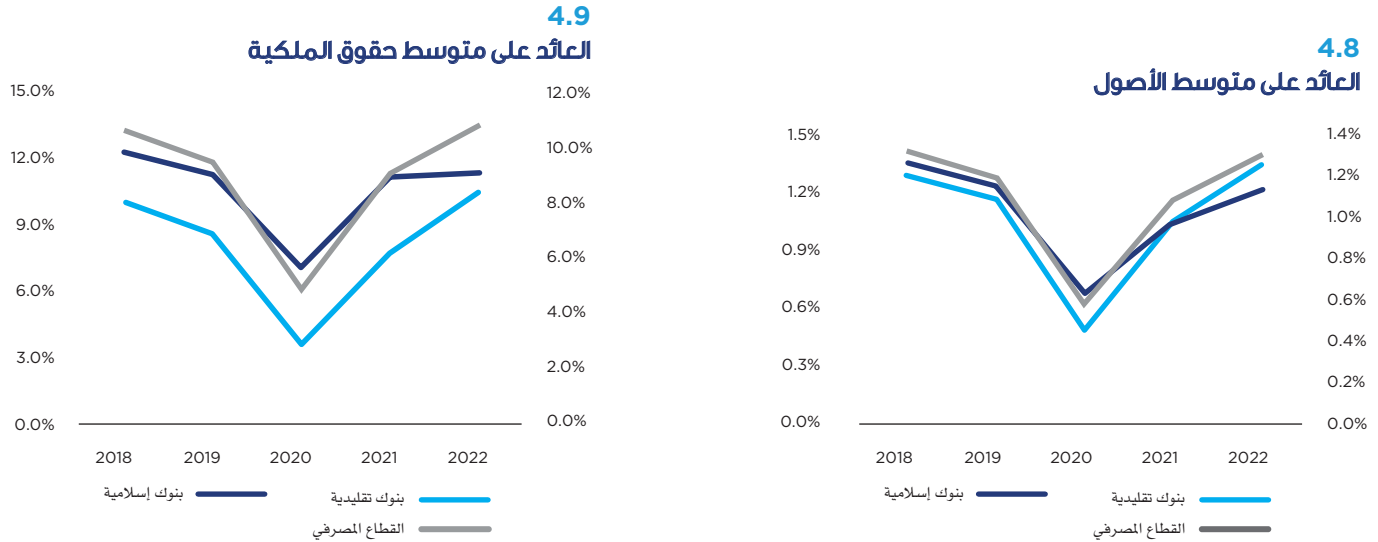
أما بالنسبة للعامل الثاني الذي ساهم بزيادة صافي الربح، وكما يتضح من (الشكل 4.4)، فقد ارتفعت إيرادات الفوائد بنحو 1.1 مليار دينار ويواقع 38% في ظل ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع الطلب على قروض الشركات على الرغم من ارتفاع كلفتها. وبالمثل، كان نمو مصرفوات الفوائد ملحوظاً بنحو 748 مليون دينار وبنسبة 80.8%، في ظل بيئة أسعار الفائدة المرتفعة والمنافسة ما بين البنوك للحفاظ على المدعين. ومن ناحية هامش صافي الفوائد، والذي يعد أحد المؤشرات الرئيسية لقياس مدى ربحية البنوك بمقارنة إيرادات الفوائد ومصرفواتها مقابل الأصول المدرة للفوائد، فتوضح بيانات القطاع المصرفي الكويتي زيادة هذا الهامش خلال عام 2022 بعد تراجع مستمر للهامش عبر السنوات الماضية. فقد سجل القطاع هامش صافي الفوائد بنسبة 2.6%، مرتفعاً من أدنى مستوياته التاريخية عند 2.4% سجلها العام السابق (الشكل 4.6). حيث شهد هامش صافي عوائد البنوك الإسلامية زيادة قدرها 0.2 نقطة مئوية خلال العام لتصل إلى 2.9%، ومن ناحية أخرى، ارتفع هامش البنوك التقليدية أيضاً لتصل إلى 2.3% في عام 2022 مقارنة بنحو 2.2% في 2021.



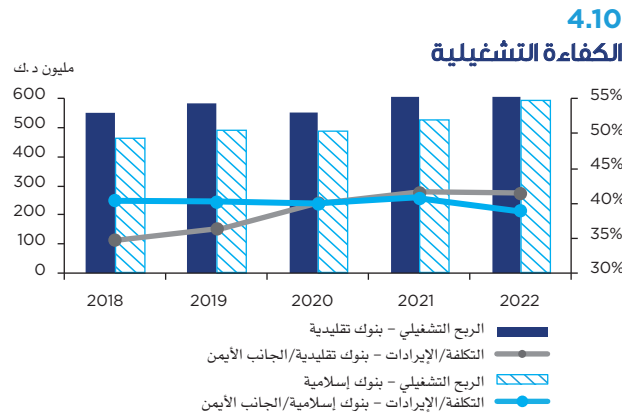
وقد استمر القطاع المصرفي الكويتي في تأكيد قدرته على المحافظة على قوة ومثانة أنشطته الرئيسية المسؤولة عن تحفيز الربحية، حيث شكل صافي إيرادات الفوائد نسبة 70% من إجمالي مصادر الدخل للبنوك خلال عام 2022 مقارنة بنحو 68% في عام 2021 (الشكل 4.7). وعلى الرغم من ارتفاع الإيرادات من غير الفوائد نتيجة نمو أرباح الرسوم والعمولات، إلا أن حصتها من إجمالي الأرباح تراجعت لتصل إلى 30% (32% في 2021). كما شهد القطاع المصرفي انخفاضاً في الأرباح الاستثمارية بنسبة 35%، أساساً من الانخفاض في أرباح تداول الأسهم (تراجعت بنسبة 76%). ويعزى هذا الانخفاض إلى بيئة أسعار الفائدة المرتفعة والتطورات الاقتصادية الأخرى التي سادت في عام 2022 وأثرت بشكل سلبي على أسواق الأسهم العالمية.



بلا شك، كان للنمو الملحوظ في أرباح عام 2022 أثر واضح على أداء وكفاءة القطاع المصرفي، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع كلاً من معدل العائد على متوسط الأصول ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية (الشكل 4.8 والشكل 4.9). وبالنظر إلى العائد على متوسط الأصول، فعلى الرغم من نمو الأصول بنسبة 10.2% (أساساً بعد عملية الاستحواذ)، إلا أن العائد على متوسط الأصول حقق نمو من 1.1% إلى 1.3% في نهاية عام 2022، وذلك لنمو الأرباح بوتيرة أسرع. وكذلك هو الحال للعائد على حقوق الملكية حيث بلغ 10.8% في عام 2022 مقارنة بنسبة 9.1% في 2021 ليجاوز مستويات ما قبل الجائحة على الرغم من نمو متوسط حقوق الملكية الناتج عن الاستحواذ المشار إليه وزيادة رأس المال. وبالتالي، كان لنمو أرباح البنوك التقليدية بوتيرة أسرع من تلك التي شهدتها البنوك الإسلامية، إلى جانب النمو في أصول وحقوق ملكية البنوك الإسلامية أثر في اتساع فجوة العائد على متوسط الأصول وتقلصها للعائد على حقوق الملكية ما بين الشقين التقليدي والإسلامي.



وبالنظر إلى الكفاءة التشغيلية للبنوك، لوحظ اتساع الفجوة ما بين شقي البنوك، حيث أثرت الزيادة في إجمالي الدخل لدى البنوك الإسلامية على نسبة التكلفة إلى الإيرادات التي انخفضت بمقدار 1.8 نقطة مئوية، في حين ارتفعت تلك النسبة لنظيراتها التقليدية بشكل طفيف بمقدار 0.1 نسبة مئوية (شكل 4.10).

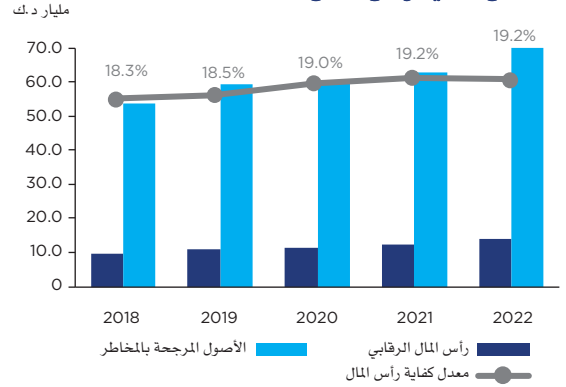


وبشكل عام، فعلى الرغم من أن عام 2022 كان إيجابياً على صعيد الربحية للقطاع المصرفي الكويتي، إلا أن الأوضاع العامة ما تزال مشوبة بضغط محتمل على القطاع ناجمة عن عدم استقرار الظروف والتطورات المالية والاقتصادية والجيوسياسية حول العالم. هذا وقد يترتب على أسعار الفائدة المرتفعة والسياسة النقدية الانكماشية تباطؤ في معدلات نمو الربحية نتيجة احتمالية ارتفاع معدلات التخلف عن السداد، الأمر الذي قد يتطلب من البنوك بناء المخصصات اللازمة لامتصاص الخسائر المحتملة. ومع ذلك، بإمكان البنوك تقليص الآثار السلبية الناتجة عن ذلك على مؤشرات ربحيتها عن طريق اتخاذ العناية اللازمة لدى دراسة طلبات الإقراض وقبل دخولها في أي استثمار.

بعد سلسلة من الارتفاعات في السنوات الاخيرة، استقر معيار كفاية رأس المال للقطاع في عام 2022 عند 19.2% (الشكل 4.11)، وذلك على الرغم من النمو الكبير في الأصول المرجحة بالمخاطر والذي جاء مدفوعاً بنمو محفظة القروض، حيث ساهمت مستويات الربح المرتفعة في تعزيز قاعدة رأس المال، وتقليل حاجة البنوك إلى زيادة رأس المال و/أو الاقتراض من خلال إصدار أدوات دين مؤهلة (الشكل 4.12)، وقد كان ذلك على نقيض عام 2021 حيث حفزت بيئة أسعار الفائدة المنخفضة البنوك على الاقتراض.

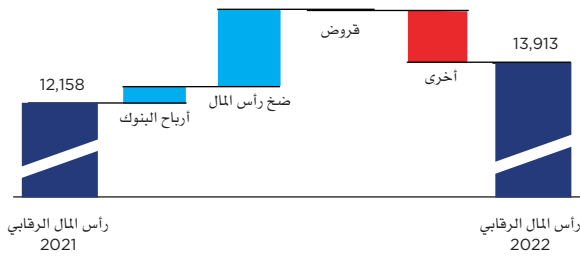
4.11

معدل كفاية رأس المال



4.12

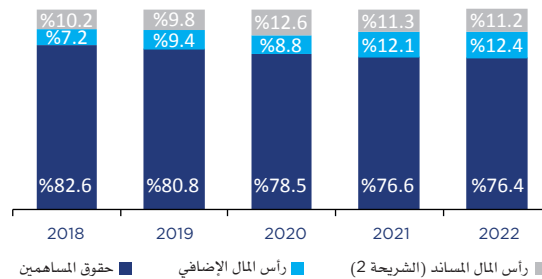
التغيرات في رأس المال الرقابي (مليون د.ك.)



فيما يتعلق بمكونات رأس المال، فقد ظلت حصة حقوق المساهمين في قاعدة رأس المال الرقابي للقطاع مستقرة إلى حد ما في عام 2022، حيث انخفضت بمقدار 0.2 نقطة مئوية فقط مقارنة بالعام السابق (الشكل 4.13). علماً بأن النمو في رأس المال الإضافي في الشريحة الأولى قد نتج بشكل رئيسي من عملية استحواد بنك محلي على بنك خارجي، حيث لم تكن هناك إصدارات ملحوظة في عام 2022 لأدوات دين مؤهلة للشريحة الأولى. وعلى الرغم من انخفاض حصة حقوق المساهمين في قاعدة رأس المال الرقابي بشكل طفيف، إلا أن معدل حقوق المساهمين إلى الأصول المرجحة بالمخاطر ظل ثابتاً عند 14.6%، وهو أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات لجنة بازل ومتطلبات بنك الكويت المركزي بنسبة 7% و 9.5% على الترتيب. ويؤكد وجود هذا المستوى من رأس المال عالي الجودة (حقوق المساهمين) قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الخسائر المحتملة.

4.13

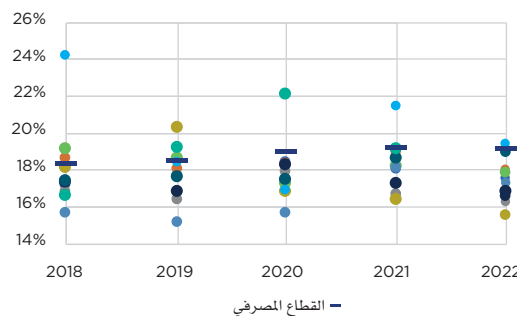
مكونات رأس المال



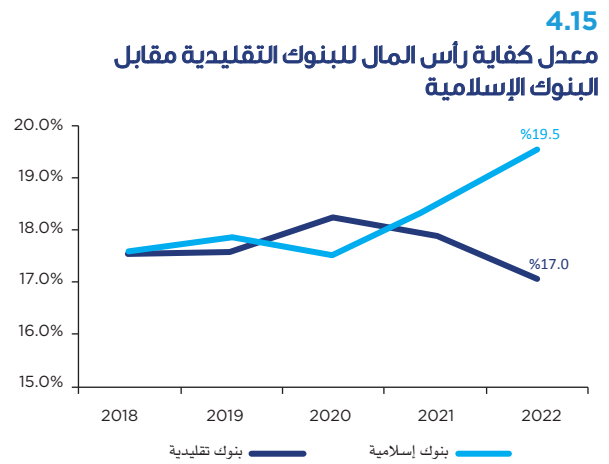
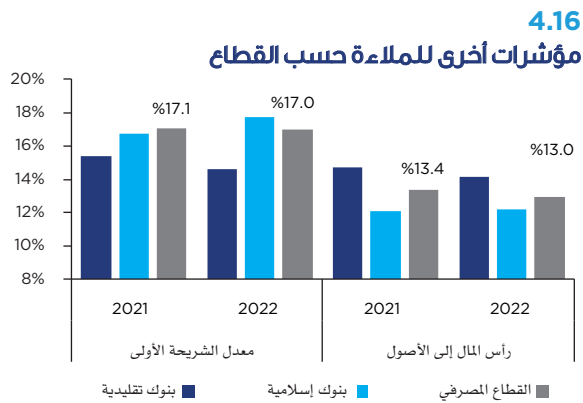
وفي حين أظهرت معظم البنوك الكويتية مستوى عالٍ من الكفاية الرأسمالية، شهد عدد منها انخفاضاً طفيفاً في معدل كفاية رأس المال (الشكل 4.14). ويرجع سبب تراجع معدل كفاية رأس المال لدى تلك البنوك أساساً إلى النمو الكبير في الأصول وما ترتب عليه من زيادة في الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

4.14

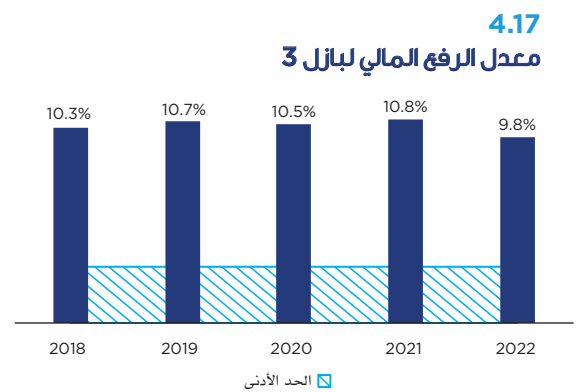
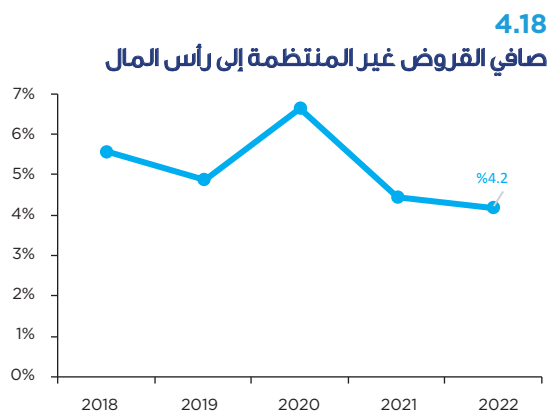
توزيع معدل كفاية رأس مال البنوك



ساهم كل من زيادة رأس مال بنك بوبيان والاستحواذ المشار إليه بشكل رئيسي في زيادة قاعدة رأس المال الرقابي الخاص بالبنوك الإسلامية حيث شهد معيار كفاية رأس المال لدى تلك الفئة ارتفاعاً بنحو نقطة مئوية واحدة ليصل إلى مستوى مرتفع جديد قدره 19.5% (الشكل 4.15). ومن الجدير بالذكر هنا أن طبيعة البنوك الإسلامية تتيح لها الاستفادة من معامل ألفا المطبق على أصولها المرجحة بالمخاطر والممولة من حسابات الاستثمارات المقيدة والمطلقة، بحيث يتم تخفيف مخاطر تلك الأصول بنسبة 50% مما يخفف من وطأة نمو الأصول على معيار كفاية رأس المال لديها. من ناحية أخرى، وعلى الرغم من زيادة القاعدة الرأسمالية للبنوك التقليدية إلا أن الأصول المرجحة بأوزان المخاطر قد نمت بشكل أسرع لدى تلك البنوك، مما أدى إلى انخفاض معيار كفاية رأس المال لهذا القطاع ليصل في نهاية عام 2022 إلى نسبة 17.0%. وبطبيعة الحال أدى النمو الكبير في أصول القطاع المصرفي إلى انخفاض مؤشرات أخرى للملاءة المالية مثل معدل رأس المال إلى الأصول (الشكل 4.16).



وفي مقياس آخر لمتانة وقوة القطاع المصرفي، انخفض معدل الرفع المالي (أحد معايير حزمة تعليمات بازل 3 الخاصة برأس المال)، والذي يقيس نسبة رأس مال الشريحة الأولى مقابل إجمالي الانكشافات، خلال عام 2022 بمقدار نقطة مئوية واحدة ليصل إلى 9.8% في نهاية العام، وعلى الرغم من ذلك الانخفاض لا يزال المعدل أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات لجنة بازل والبالغ 3% (الشكل 4.17). وقد ظهرت هذه المستويات المرتفعة في معدل الرفع المالي لدى كل من البنوك التقليدية والإسلامية، مما يدعم التوجهات التوسعية للبنوك ويؤكد قدرتها على امتصاص الخسائر.



ومن زاوية أخرى، فإن معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى إجمالي قاعدة رأس المال، الذي يقيس المخاطر المحتملة لرأس المال في ظل الخسائر التي قد تنشأ من القروض غير المنتظمة التي لا يغطيها مخصصات محددة، قد بلغ 4.2% في نهاية العام، متحسناً بنحو 0.2 نقطة مئوية على أساس سنوي (الشكل 4.18). وقد كان معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى إجمالي قاعدة رأس المال لدى البنوك الإسلامية والبالغ 4.6% أعلى من المعدل لدى البنوك التقليدية والبالغ 3.8%، ويرجع هذا الارتفاع إلى عاملين أساسيين، الأول أن حجم القروض غير المنتظمة لدى البنوك الإسلامية يفوق الحجم لدى البنوك التقليدية وثانياً قاعدة رأس المال لدى البنوك الإسلامية أقل من تلك القاعدة في البنوك التقليدية. ومع ذلك، ماتزال البنوك تتمتع بتغطية جيدة للقروض غير المنتظمة عبر المخصصات المتاحة، حيث ارتفعت قيمة المخصصات العامة بنسبة 16% والمخصصات الاحترازية بنسبة 20% على أساس سنوي. ولعبت السياسة الحصيفة لبنك الكويت المركزي دوراً كبيراً في تعزيز حجم هذه المخصصات الوفيرة التي صبت في مصلحة البنوك.



الفصل الخامس: نظم الدفع والتسوية



أبرز معالم البنية التحتية للدفع لعام 2022 (معدل النمو السنوي)



%11.5+

عدد أجهزة نقاط البيع



%4.1+

عدد أجهزة السحب الآلي



%1.5-

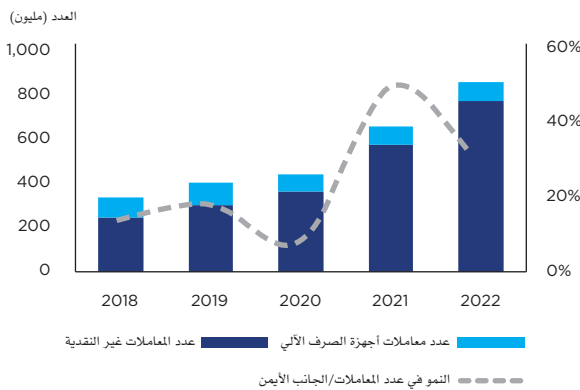
عدد الأفرع

تعتبر البنية التحتية لنظام المدفوعات عنصراً أساسياً في الأسواق المالية ومطلباً ضرورياً لاستقرار النظام المالي. وعلى مدار العام، استمرت البنية التحتية للنظام المالي في التوسع بالتوازي مع الزيادة في عدد المعاملات. وفي عام 2022، شهد عدد وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة ارتفاعاً مقابل تراجع في عدد الأفرع الفعلية. وقد ساهم هذا الارتفاع في عدد وسائل الدفع الإلكتروني فضلاً عن زيادة الاعتماد على طرق الدفع غير التلامسية، في ظل طرح خدمة **Apple Pay** لعملاء البنوك الكويتية في أواخر عام 2022، في زيادة عدد المعاملات الإلكترونية. ولا يزال التطور المستمر في الخدمات المالية الرقمية يلعب دوراً رئيسياً في زيادة الطلب على خدمات الدفع الإلكتروني مقارنةً بالخدمات الورقية. ويستعرض هذا الفصل التغييرات المحلية في عمليات الدفع الإلكتروني خلال عام 2022 إلى جانب تقييم أنظمة المدفوعات المحلية.

قبل الخوض في تفاصيل عمليات الدفع الإلكتروني، من الجيد النظر إلى عدد المعاملات التي تم تنفيذها في عام 2022. فخلال العام، اتسعت الفجوة ما بين المعاملات الورقية ومعاملات الدفع الإلكتروني (الشكل 5.1)¹ مما يبرز هيمنة عمليات الدفع الإلكتروني للعام الثالث على التوالي. وفي الوقت ذاته، انخفضت قيمة المعاملات الورقية وعددها عن متوسط السنوات الخمس الماضية، مما يشير إلى زيادة كل من ثقة المستهلك بعمليات الدفع الإلكتروني، وإمكانية الوصول إليها.

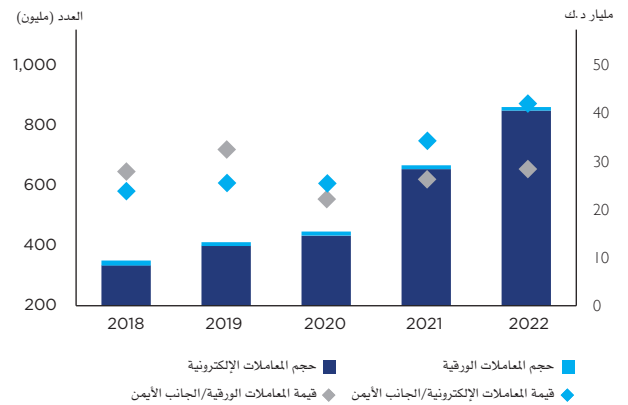
5.2

استخدام المدفوعات الإلكترونية (عدد المعاملات)



5.1

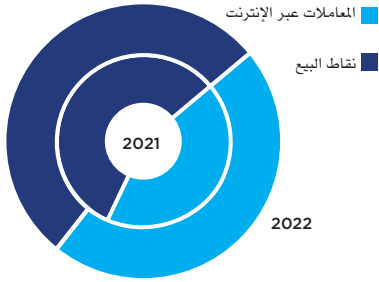
المعاملات الورقية مقارنة بالمدفوعات الإلكترونية



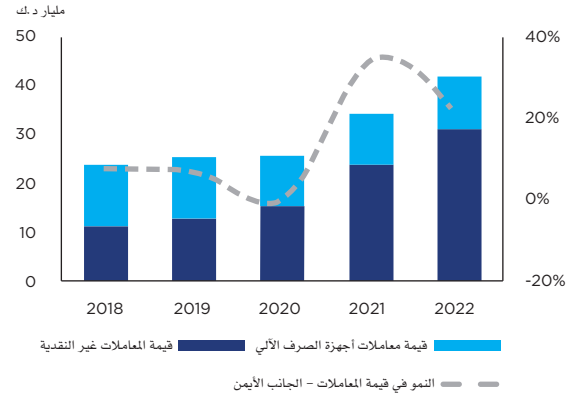
¹ المعاملات الورقية تشمل الشيكات المقدمة للبنوك المحلية، بينما المعاملات الإلكترونية تشمل المعاملات عبر أجهزة نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي والدفع عبر الإنترنت.

شهد حجم معاملات الدفع الإلكتروني نمواً متباطئاً خلال عام 2022 وبنسبة 30% مقارنة بنمو قدره 50% في عام 2021 (الشكل 5.2). وعلى الرغم من كونه أقل من العام السابق بسبب الطلب المكبوت الذي عزز معاملات الدفع الإلكتروني في عام 2021، إلا أن معدل النمو في المعاملات الإلكترونية الذي شهده عام 2022 لا يزال كبيراً مقارنة بالمستويات التاريخية مما يؤكد على تبني القطاع لتلك العمليات في السنوات حتى عام 2022. وبالمثل، وفيما يخص قيمة تلك المعاملات، فيتضح استمرار هيمنة معاملات الدفع الإلكتروني على الرغم من التباطؤ في نموها نتيجة للوضع الاستثنائي السائد خلال عام 2021، وعليه فقد سجلت قيمة معاملات الدفع الإلكتروني نمواً بنسبة 22% خلال عام 2022 (الشكل 5.3) مدفوعة بالمعاملات غير النقدية².

5.4 معاملات غير نقدية



5.3 استخدام المدفوعات الإلكترونية (قيمة المعاملات)

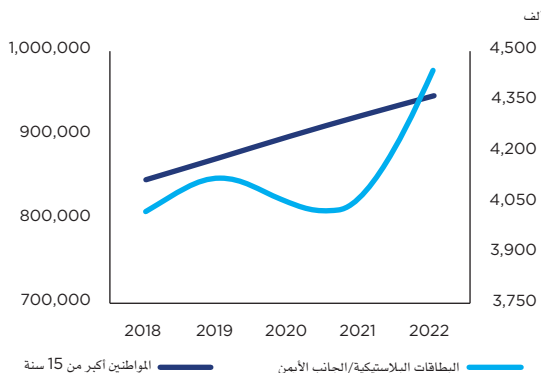


وقد بلغ النمو في إجمالي المعاملات غير النقدية خلال عام 2022 ما يقارب اثني عشر ضعف ما شهدته المعاملات النقدية التقليدية (تم استخدام عمليات أجهزة الصرف الآلي كمؤشر). مما يعني أن الزيادة في إجمالي المعاملات كانت نتيجة الاعتماد على المعاملات غير النقدية وغير التلامسية. كذلك يلاحظ أنه لا يزال هناك نمو مستمر في عدد وقيمة إجمالي المعاملات، ولكن بمعدلات أقل مقارنة بالعامين الماضيين.

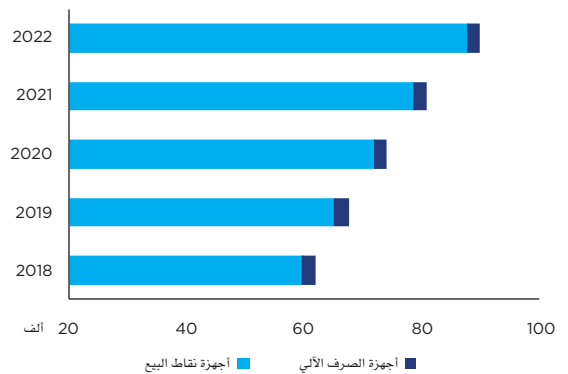
علاوة على ذلك، سجلت قيمة المعاملات عبر الإنترنت أعلى مستوياتها في عام 2022، مما أدى إلى نمو معاملات الدفع الإلكتروني وقد شكلت ما يقارب من 47% من إجمالي المعاملات غير النقدية (الشكل 5.4). وحيث أنه تم تأسيس العديد من شركات الدفع الإلكتروني والتي بدأت بالعمل محلياً في السنوات القليلة الماضية الأمر الذي أدى إلى توسيع نطاق الوصول إلى عمليات الدفع الإلكتروني. وقد ترتب على ذلك زيادة التدفق في تلك المعاملات من مختلف القطاعات الاقتصادية التي كان يتم تنفيذها سابقاً عن طريق المعاملات النقدية. وفي هذا الخصوص فتجدد الإشارة إلى أن تلك القطاعات التي كانت تستخدم في السابق المعاملات النقدية بشكل أساسي، أصبحت الآن تمارس أعمالها عبر حلول الدفع الإلكتروني نظراً لسهولة الوصول وسرعة التنفيذ وكفاءة الحلول المطروحة في هذا المجال. وتخضع شركات الدفع الإلكتروني المشار إليها إلى رقابة بنك الكويت المركزي الذي يسعى لاستدامة وسائل الدفع ورفع كفاءتها من خلال توجيه تلك الشركات للعمل وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير العالمية (لمزيد من التفاصيل حول تلك الشركات، راجع المرفق 5.1).

بالمثل انتعش تطور البنية التحتية للمدفوعات بعد أن تباطأ في عام 2020 نتيجة الآثار المترتبة من جائحة كورونا، هذا وقد ارتفع عدد أجهزة نقاط البيع بمعدل تجاوز زيادة عدد أجهزة الصرف الآلي (الشكل 5.5)، حيث ارتفع عدد أجهزة نقاط البيع في عام 2022 بوتيرة أسرع (11.5%) من متوسط معدل النمو المسجل لفترة الخمس سنوات الماضية، في حين تباطأ نمو عدد أجهزة الصرف الآلي (4.1%). وتؤكد جميع هذه الاتجاهات التحول نحو عمليات الدفع غير النقدية وهيمنتها.

5.6 البطاقات البلاستيكية



5.5 البنية الأساسية للمدفوعات الإلكترونية في الكويت

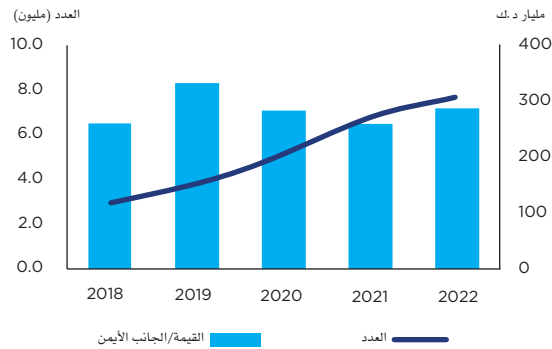


² العمليات غير النقدية تشمل العمليات عبر نقاط البيع وعمليات الدفع عبر الإنترنت.

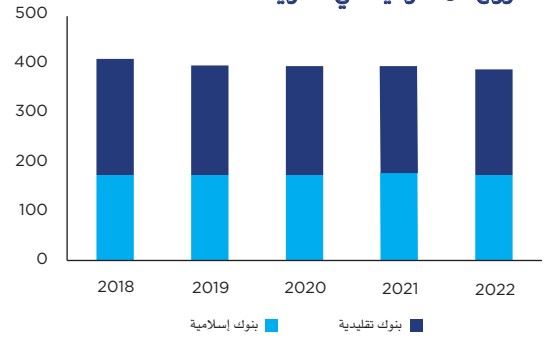
وفيما يتعلق بالبطاقات البلاستيكية، ارتفع إجمالي عدد بطاقات السحب المدينة بنسبة 9% لتشكّل 77% من إجمالي البطاقات المصدرة بنهاية عام 2022 (الشكل 5.6). كما شهدت البطاقات الائتمانية زيادة بنسبة 16% خلال العام المذكور لتشكّل 23% من إجمالي البطاقات المصدرة. ومن المحتمل أن يكون الارتفاع في عدد بطاقات السحب المدينة بعد سنوات عديدة من الركود نتيجة لعدة أسباب مثل: ظهور وحدات مصرفية رقمية، بالإضافة إلى زيادة المنافسة المصرفية لاكتساب العملاء من خلال مزايا مختلفة مثل توفير القرض الحسن وهدايا أخرى. وقد أدت هذه الأسباب المذكورة إلى زيادة نمو عدد بطاقات السحب المدينة بوتيرة أسرع من التغييرات السكانية ذات الصلة (إجمالي عدد المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً)، والتي تُستخدم عادةً كمقياس للنمو المتوقع للبطاقات المدينة.

وعلى عكس الاتجاه التصاعدي الذي شهدته البطاقات البلاستيكية، انخفض عدد أفرع البنوك إلى أدنى مستوى لها منذ خمس سنوات (الشكل 5.7). ولم يكن هذا مفاجئاً، حيث أظهرت التركيبة السكانية المحلية استمرار تفضيل قنوات التواصل الإلكترونية للحصول على الخدمات المالية، كونها تتيح معظم الخدمات التي تقدمها البنوك في فروعها. وبشكل أكثر تفصيلاً، قامت البنوك الإسلامية والتقليدية بتخفيض إجمالي عدد الفروع حيث قامت بإغلاق خمسة أفرع وثلاثة أفرع على الترتيب. ومن المتوقع حدوث مزيداً من الانخفاض في عدد فروع البنوك في القريب العاجل نظراً لما توفره الخدمات الرقمية للعملاء من معاملات فورية وآمنة وفي متناول الأيدي.

5.8 المدفوعات من خلال نظام كاسب



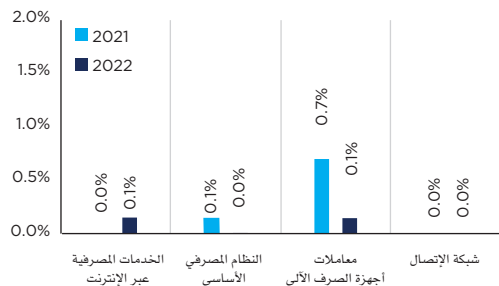
5.7 الفروع المصرفية في الكويت



وبالانتقال إلى دور بنك الكويت المركزي في تسهيل المدفوعات الإلكترونية وضمان وجود بنية تحتية سليمة ومستقرة للمدفوعات، يتيح نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية "كاسب" التسوية الفورية لجميع المدفوعات والتحويلات المحلية بين البنوك والعملاء. ويتم ذلك عبر الشبكة المغلقة الآمنة (VPN) الخاصة ببنك الكويت المركزي باعتبارها وسيلة التسوية الرئيسية، والتي تستخدم أفضل الممارسات للمدفوعات والتسويات وتتوافق مع المعايير الدولية (ISO20022) المتعلقة بالرسائل المالية ورسائل الدفع، كما يتم الامتثال أيضاً لمبادئ بنك التسويات الدولية الخاصة بالبنية التحتية للأسواق المالية. وقد عكست قيمة المعاملات المنفذة عبر نظام "كاسب" اتجاهها التنازلي خلال الثلاث سنوات الماضية، مسجلة نمواً بنسبة 10% في عام 2022 (الشكل 5.8). وبالمثل، ارتفع حجم المعاملات أيضاً بنسبة 13% خلال العام، ويعزى الارتفاع في قيمة المعاملات بشكل رئيسي إلى زيادة النشاط في سوق الأيداعات ما بين البنوك.

أخيراً، وفي إطار الرقابة والإشراف، يقوم بنك الكويت المركزي بمتابعة أداء البنية التحتية للمدفوعات عن كثب، وذلك عبر مراقبة الأنظمة من خلال مجموعة من مؤشرات المخاطر الرئيسية التي توفر تقييماً للأداء، والتي تسلط الضوء على أوجه القوة وجوانب القصور التي تتطلب مزيداً من التطوير (الشكل 5.9). وفي مقارنة سنوية، فقد شهدت تلك المؤشرات تحسناً واسع النطاق، باستثناء فترات التوقف غير المخطط لها المرتبطة بالخدمات المصرفية عبر الإنترنت التي شهدت تراجع محدود جداً، وهو أمر طبيعي في ضوء النمو القوي المستمر في تبني العمليات الرقمية. وظل معدل التعطل المفاجيء في جميع المؤشرات أقل من 0.5%، الأمر الذي يؤكد على المرونة التشغيلية للبنية التحتية حتى في ظل التطورات المستمرة.

5.9 العطل المفاجيء في النظام



وبشكل عام، تهدف الرقابة اللصيقة والمستمرة لبنك الكويت المركزي في نهاية المطاف إلى ضمان وجود أنظمة دفع مستقرة وفعالة وآمنة تسهل المعاملات عبر مختلف قطاعات الاقتصاد. فمن خلال ضمان التسوية السلسة وغير المنقطعة للمدفوعات، يغرس بنك الكويت المركزي الثقة في المشاركين في السوق ويعزز الاستقرار المالي محلياً.

مرفق رقم (5.1) شركات الدفع الإلكتروني

يشهد العالم تطورات سريعة ومتلاحقة في التكنولوجيا تطول كل جوانب الحياة، لا سيما بعد جائحة كوفيد-19 التي فتحت الباب على مصراعيه للاعتماد على الحلول التكنولوجية. ولم يكن قطاع الخدمات المالية بمنأى عن هذا التحول، لموقعه المحوري في الربط بين جميع القطاعات الاقتصادية. وقد أتاح هذا التطور التوسع في تقديم خدمات النقود الإلكترونية وخدمات "الدفع الآجل" لتدخل ضمن الخدمات غير الأساسية الأخرى التي يوفرها القطاع. أما على المستوى المحلي، فيصنف بنك الكويت المركزي مقدمي هذه الخدمات إلى أربع فئات: "مقدمو خدمات الدفع الإلكتروني"، و"مقدمو خدمات النقود الإلكترونية"، و"مقدمو خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني"، و"مقدمو خدمات النقود الإلكترونية ذات النطاق المحدود". ورغم حداثة نشأة هذا القطاع، فقد ارتفع عدد شركات الدفع الإلكتروني في الكويت ارتفاعاً ملحوظاً، ومع أن حجم أصول تلك الشركات لا يمثل سوى 0.05% من إجمالي النظام المالي، إلا أن حصة معاملاتهم عبر الإنترنت بلغت حوالي 15% في عام 2022.

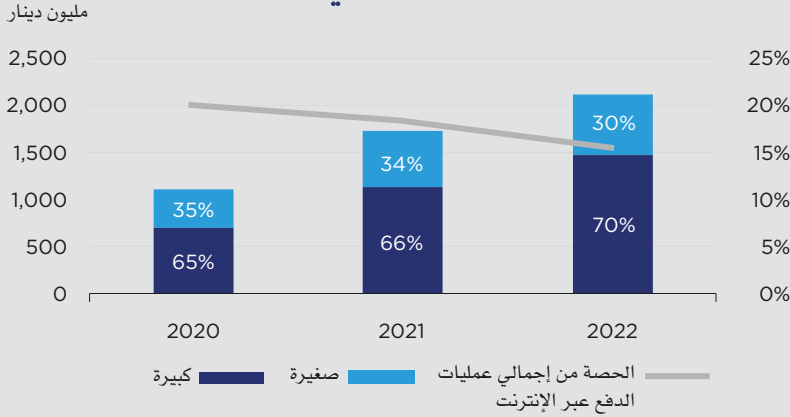
وفي ضوء هذه المتغيرات، يتناول هذا المرفق عوامل النمو والاتجاهات المالية الخاصة بقطاعي الدفع الإلكتروني والنقود الإلكترونية، بما في ذلك التحديات والفرص، والدور الذي يقوم به بنك الكويت المركزي لتسهيل مثل هذه الأعمال باعتباره الجهة التنظيمية. لذلك، فإن جميع البيانات المعروضة في هذا المرفق تتعلق إما بمقدمي خدمات الدفع الإلكتروني أو مقدمي خدمات النقود الإلكترونية.

تتشابه خدمات الدفع الإلكتروني وخدمات النقود الإلكترونية إلى حد كبير، مع اختلاف رئيسي واحد، وهو أن خدمات النقود الإلكترونية يمكن من خلالها تخزين الأموال على المنصة المتوفرة، مما ينطوي على مخاطر عالية، وبالتالي يخضع مقدمو خدمات النقود الإلكترونية لمتطلبات رأس مال أعلى (وفق التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي في 2023). وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بإمكان شركة ما تقديم كلتا الخدمتين في وقت واحد إذا استوفت متطلبات الترخيص وشروطه. ومع ذلك، تظهر البيانات ضعف الطلب على خدمات النقود الإلكترونية مقارنة بخدمات الدفع الإلكتروني، حيث بلغت قيمة معاملات الدفع الإلكتروني 2.1 مليار دينار، مقارنة فقط بمتوسط 5 ملايين دينار مخزنة كنقود إلكترونية في عام 2022. ونظراً للتداخل بين مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية وإمكانية قيام الشركات بتقديم كلتا الخدمتين، فقد تم تجميعها في هذا المرفق لغرض التحليل. هذا وتخضع لرقابة بنك الكويت المركزي حالياً 12 شركة عاملة، منها 5 شركات كبيرة بحسب متوسط قيمة معاملات المدفوعات الشهرية في 2022 (8 ملايين دينار أو أكثر).

اتجاهات السوق

الشكل: 1

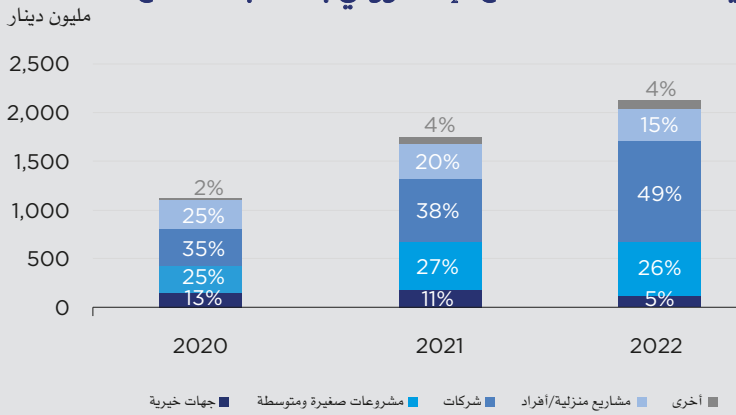
قيمة معاملات الدفع الإلكتروني



ارتفعت قيمة معاملات الدفع الإلكتروني إلى ما يقارب الضعف خلال السنوات الثلاث الماضية، من 1.1 مليار دينار في عام 2020 إلى 2.1 مليار دينار في عام 2022 (الشكل 1)، ولكن انخفضت الحصة من السوق إلى 15% من إجمالي قيمة معاملات بوابة الدفع مقابل 20% في عام 2020. ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى النمو الكبير في معاملات بوابة الدفع بنسبة 69% و 46% في 2021 و 2022 على التوالي.

الشكل: 2

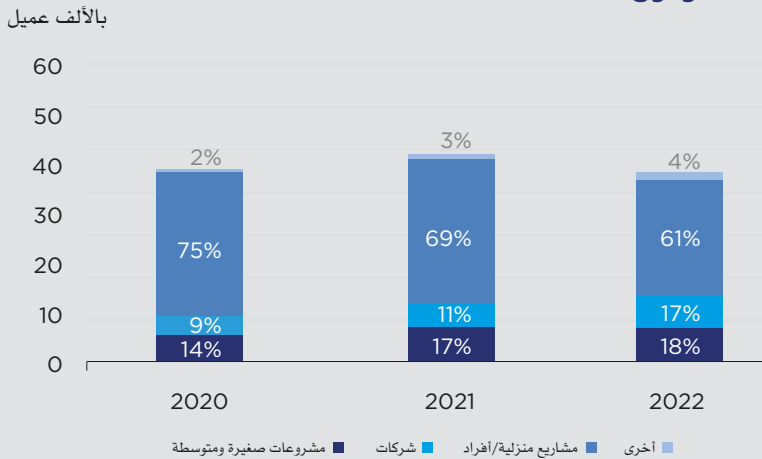
قيمة معاملات الدفع الإلكتروني بحسب القطاع



وبشكل عام، يمكن تصنيف مستخدمي خدمات الدفع في إحدى الفئات التالية: المنظمات غير الربحية، الجمعيات الخيرية، الشركات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأعمال التجارية المنزلية / الأفراد، الخ. واستحوذت الشركات على نصيب الأسد من إجمالي قيمة المعاملات في عام 2022 بنسبة 49% (من 38% في 2021)، تليها الشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال التجارية المنزلية/الأفراد بنسبة 26% و 15% على الترتيب (الشكل 2).

الشكل: 3

عدد ونوع العملاء



وبينما كان السوق المحلي يشهد نمواً من حيث إجمالي قيمة المعاملات، انخفض في المقابل إجمالي عدد العملاء في عام 2022 (الشكل 3)، وهو ما يشير إلى احتمالية زيادة تركيز السوق لصالح شركات الدفع الإلكتروني بالاعتماد على عدد محدود من العملاء. ويعود انخفاض عدد العملاء بشكل أساسي إلى التراجع الملحوظ في قطاع الأعمال المنزلية/الأفراد الذي بدأ بعد جائحة كورونا. ومع ذلك، مازال قطاع الأعمال المنزلية/الأفراد يشكل الجزء الأكبر من إجمالي عملاء الدفع الإلكتروني بنسبة 61% في 2022 (من 69% في عام 2021).

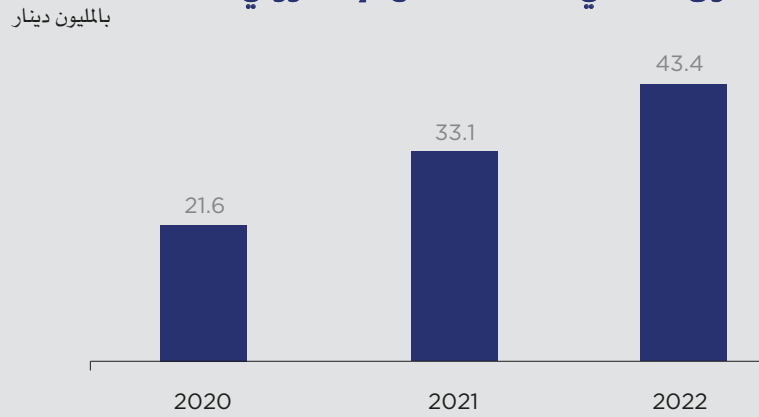
من ناحية أخرى، كانت قيم محفظة النقود الإلكترونية لمقدمي خدمات النقود الإلكترونية منخفضة مقارنة بقيمة معاملات الدفع الإلكتروني، حيث انخفض استخدام خدمات النقود الإلكترونية انخفاضاً حاداً خلال العامين الماضيين بعد ارتفاعه في بداية جائحة كورونا (فترة ازدياد فيها الاعتماد على المعاملات عبر الإنترنت).

المؤشرات المالية:

بحسب المؤشرات المالية الرئيسية لمقدمي خدمات الدفع الإلكتروني فقد تضاغت أصول تلك الشركات تقريباً خلال الفترة من 2020 إلى 2022 لتصل إلى 43.4 مليون دينار (الشكل 4). ويساهم النقد وشبه النقد بنسبة 69% من إجمالي الأصول، في حين تساهم الذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى بنسبة 23%، وهو ما يتماشى مع نماذج الأعمال التشغيلية كثيفة النقد لهذه الشركات، أما بالنسبة لخصائص المطلوبات وحقوق الملكية، فإن غالبية المطلوبات الشركات تتمثل في الذمم الدائنة والأرصدة الدائنة الأخرى، التي ارتفعت بما يتماشى مع الأصول بنحو 137% خلال الفترة من 2020 إلى 2022. وبالمثل، ارتفعت حقوق الملكية لتصل إلى 9 مليون دينار منها 8 مليون دينار تعود للشركات الكبرى التي من المحتمل أنها بدأت برفعها بهدف استيفاء المتطلبات الرقابية (موضحة بمزيد من التفاصيل أدناه).

الشكل: 4

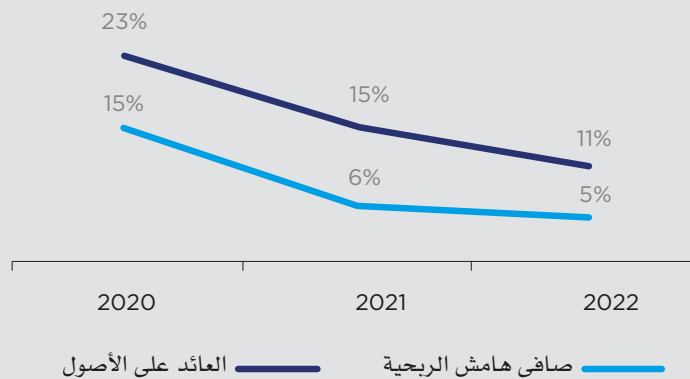
أصول مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني



وبالنظر إلى الربحية والكفاءة، انخفض إجمالي صافي الأرباح خلال عام 2022 ليبلغ نحو 4.7 مليون دينار مقارنةً بنحو 5 ملايين دينار في العام السابق. ويعود سبب هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى الخسائر التي تكبدتها بعض الشركات، ومعظمها في القطاع متناهي الصغر بسبب هوامش التشغيل الضئيلة. ونتيجة لهذا الأداء، تدهورت مؤشرات الربحية والكفاءة الرئيسية في 2022 (الشكل 5).

الشكل: 5

الربحية والكفاءة لدى مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني



التحديات (المخاطر) والفرص:

وبما أن قطاع الدفع الإلكتروني جديد نسبياً على الاقتصاد المحلي، فإن المخاطر والتحديات لا تزال تتطور نظراً لما تتسم به بيئة الابتكار من تغيرات متسارعة. وتنعكس نشأة هذا القطاع أيضاً في ديناميكيات السوق التي تشير إلى المنافسة الشرسة بين مقدمي الخدمات، سواء على حصة السوق أو على رأس المال البشري الشحيح اللازم لتقديم الخدمات بشكل فعال. ويجب أيضاً أخذ المنافسة مع القطاع المصرفي في الاعتبار نظراً لأن البنوك في وضع جيد يمكنها من تقديم خدمات دفع مماثلة. وفي هذا الصدد، ومع اعتماد الناس بشكل أكبر على هذه الخدمات في المعاملات المالية، يجب مراعاة المخاطر التشغيلية والمتعلقة بالأمن السيبراني بشكل صحيح. وتشمل المخاطر الأخرى التي يجب أخذها في الاعتبار أيضاً سرية المعلومات وغسل الأموال والتخلف المحتمل عن معاملات "الدفع الآجل".

ومن المتوقع أن يؤدي إدخال هذه الخدمات إلى تحسين كفاءة القطاع المالي وتسهيل عمليات الدفع. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي ذلك إلى زيادة الشمول المالي، وبتعكس إيجاباً على سهولة ممارسة الأعمال التجارية. كما أن تشكيل قطاع جديد سيخلق فرص عمل تشجع على تعزيز الخبرة التكنولوجية، مما يؤدي إلى رفع كفاءة رأس المال البشري.

خلاصة لما تقدم يمكن القول إن من المتوقع أن ينعكس إدخال التقنيات الجديدة في مجال الخدمات المالية بشكل إيجابي على الاقتصاد، ولكن يجب موازنة المخاطر المحتملة ودمجها في إطار أوسع للاستقرار المالي لضمان مرونة النظام المالي.



